جامعة الجزائر -3
كلية العلوم السّياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والاداري

الإنتقال الديمقراطي في العالم العربي : دراسة مقارنة للتجارب المصرية، المغربية والجزائرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السّياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب:
سعادةبحري

تحت اشراف:
أ.د . أمحند برقوق

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د.سالمي العيفة	أستاذ	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د.امحند برقوق	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مُقرراً
أ.د فول مراد	أستاذ	جامعة الجزائر 3	عضوا
أ.د. بولالوى ياسين	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
أ.د فوكة سفيان	أستاذ	جامعة امحمد بوقرة بومرداس	عضوا
د.تيغلت سميرة	محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضوا

2023 م/1444 هـ

شكر وعرفان

الحمد ﷲ ربّ العالمين، الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والذي وفقنا ويسّر لنا سبل إتمام هذا العمل المتواضع ، والذي لولا عونه سبحانه ما اكتمل جهد ولا تحقق مقصد.

و امتثالا لقول رسول الله ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»،

أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى شرفي و أستاذي البروفيسور امحند برقوق على ما أحاطنا به من توجيه سديد، ونصح قيّم، وصبر كريم في المتابعة، و هو ما كان له لأثر العميق في إنجاز هذا العمل وإخراجه في صورته الحالية، فله منّي وافر التقدير وجزيل الشكر، سائلا المولى عزّ و جلّ أن يجزيه خير الجزاء.

إهداء

إلى والدي رحمه الله تعالى،

الذي كان سندًا في الحياة، ودعاءه نورًا يرافقني وإن غاب الجسد.

إلى شقيقتي الكبرى رحمها الله،

روحًا طاهرة تركت أثرًا لا يزول، وذكرى باقية في القلب.

إلى والدتي حفظها الله وأطال في عمرها،

نبع العطاء والصبر، ودعاؤها زادي في كل خطوة.

إلى زوجتي وأبنائي،

مصدر القوة والطمأنينة، وسبب الاستمرار والأمل.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجيًا من الله أن يجعله نافعًا ومباركًا.

مقدمـــــــة :

شهدت عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي في السنوات الأخيرة تطوراً أقلّ ما يقال عنه إنّه يُشكل مفارقة. فمن جهة، نجد أن الأنظمة السّياسية في البلاد العربية ليست على استعداد لإتمام عملية الانتقال الديمقراطي وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة. ومن جهة أخرى، تبنت هذه الأنظمة إصلاحات سياسية أفضت إلى تحقيق نوع من الانفتاح السياسي رافقه إصلاح اقتصادي، لكنه تحرير سياسي محدود أو مُقيّد؛ على اعتبار أنه لا يقوّض أركان النظم التّسلطية. بل يبدو بأنّ هذه الإصلاحات السّياسية والاقتصادية قد ترتب عليها ترسيخ التّسلطية وتجديد قواعدها حسب الباحث الفرنسي "ميشيل كامو"[1]، في إطار ما أسماه الباحث الأمريكي دانييل برومبرج بـ"إستراتيجية البقاء"[2].

فمنذ هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، شرعت النظم السّياسية العربية، في تجريب نمط من التسلط المُلمّع، من خلال تبني نوع من الديمقراطية المقيّدة وسياسات انفتاح محدودة مع تجديد القواعد التّسلطية التي تقوم عليها هذه النظم. و مع ذلك هناك من يرى بأنّه انفتاح هام بغض النظر عن مداه، وذلك بالنظر إلى حالة الانغلاق التي كانت

---

[1]Michel. Camau, « Remarques sur la consolidation autoritaires et ses limites », dans, A. Boutaleb, J.-N. Ferrié et B. Rey, coords, ***L'Autoritarisme dans le monde arabe. Autour de Michel Camau et Luis Martinez***, Le Caire, Cedej (coll. « Débats »), 2005.

[2] Daniel. Brumberg, « Democratization in the Arab World ? The Trap of Liberalized Autocracy », ***Journal of Democracy***, vol. 13, n°4, 2000)

تعرفها هذه النظم من قبل، فقد تراجعت دينامية القهر فيها، رافقتها عمليات استقطاب واسعة لما يسمى بـ"النخب" التي لها استعداد للتعاون مع الأنظمة القائمة من أجل تحقيق تلك المأمورية (الأجندة).

على الصعيد الخارجي، يمكن القول أنّ فشل الولايات المتحدة في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق وعدم وجود أدلة قاطعة حول علاقة النظام العراقي السابق بـ"القاعدة"، دفع بالإدارة الأمريكية إلى البحث عن مبررات أخرى لغزو العراق، فاهتدت إلى مبرّر بناء نموذج للديمقراطية في بلاد الرافدين يكون مثالاً يُحتذى به من قبل باقي الدول العربية. وفي هذه الأجواء، طرحت الولايات المتحدة في فبراير 2004 مشروع "الشرق الأوسط الكبير" المثير للجدل على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت قضية الإصلاح السياسي وفقاً للمنظور الغربي مسألة حساسة بالنسبة للنظم السّياسية العربية وتحديداً النظامين المصري والجزائري نظراً لعلاقتها الوطيدة بقضية السيادة الوطنية وارتباطها بالتدخل الخارجي[1].

لقد وجدت معظم النظم التّسلطية في العالم العربي نفسها، منذ تلك الأحداث، أمام معضلة حقيقية، فقد استبد بها الخوف من أن لا ترقى إلى تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية، حليفها الاستراتيجي، التي تورطت في أجندات عالمية ترتبت عنها متاعب عديدة بالنسبة

---

[1] د. حسنين توفيق إبراهيم، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1981-2005** (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، مركز البحوث والدراسات السّياسية،2006)، ص. 20.

لواشنطن، لكن ورغم ذلك لم تفكر في قبول الأجندة الأمريكية المتعلقة بالإصلاح السياسي والديمقراطي، مخافة أن يؤدي ذلك إلى خسارتها أمام المعارضة الفعلية.

وفي هذا السّياق، جاء فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ووصول نواب عن الإخوان المسلمين إلى البرلمان في مصر 2005، ليعزز مخاوف هذه الأنظمة من انفتاح حقيقي، ويضع حداً لمساعي الإدارة الأمريكية في فرض أجندة ديمقراطية خارجية على حلفائها في المغرب العربي والشرق الأوسط، والذي لو حدث لأدى مباشرة إلى وضع المصالح الغربية والأمريكية تحديداً أمام مصير مجهول. وبهذا، تكشف لنا هذه المعطيات أنّه لا الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة على استعداد لتحمل تبعات فوز الإسلاميين بالانتخابات نتيجة فرض مثل هذه الأجندات[1].

بيد أنّ حصر العامل الخارجي المُسبّب للانتقال الديمقراطي في البلاد العربية في الولايات المتحدة الأمريكية أمر يُجانبه الصواب، على اعتبار أن هناك العديد من العوامل الخارجية، خاصة في العقدين الأخيرين، ساهمت في تحفيز عمليات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي؛ حيث يمكن أن نذكر منها انهيار جدار برلين وتفكك المعسكر الاشتراكي؛ ثورة المعلومات والاتصالات، اتساع موجة الديمقراطية عبر العالم، تنامي دور منظمات التمويل الدولية، واتساع نطاق ظاهرة العولمة بأبعادها السّياسية والاقتصادية والثقافية.

[1] Jean-Noël Ferrié , « *L'Egypte à la veille du changement* » , Science Po, Paris, Novembre 2006.

أهمية وأهداف الدراسة :

يعد الانتقال الديمقراطي أحد المواضيع الهامة في الدراسات السّياسية المقارنة. وتزداد أهميته حين يتعلق الأمر بالعالم العربي، على اعتبار أن المنطقة العربية توصف من قبل الدارسين والباحثين بأنّها تمثل الاستعصاء الثقافي العربي في مجال الديمقراطية. ومردّ ذلك، أنّه و في الوقت الذي كانت فيه مناطق عديدة من العالم تشهد موجات من الانتقال الديمقراطي، ظلت المنطقة العربية على هامش تلك الديناميات؛ وهو ما فتح باب البحث على مصراعيه لمحاولة فهم وتفسير ذلك؛ و هو ما يفسّر – إلى حدّ ما – نشر العشرات من الأبحاث والدراسات حول سرّ ظاهرة الاستعصاء الديمقراطي العربي.

تندرج هذه الدراسة إذا في إطار الدراسات السّياسية المقارنة، التي تهدف إلى مقارنة عملية الإنتقال الديمقراطي في النظم السّياسية (مصر والجزائر والمغرب)؛ أي مقارنة الانتقال الديمقراطي في هذه الأنظمة من خلال البحث عن المتغيرات المسؤولة عن التشابه أو الاختلاف. و من ثمّ فهي تسعى إلى رصد وتحليل ومقارنة الانتقال الديمقراطي في مصر والمغرب والجزائر ، منذ مطلع الألفية الثالثة وتحديداً منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، وذلك استناداً إلى قراءة تحليلية للأدبيات الرئيسية : العربية والأجنبية – المكتوبة باللغتين الفرنسية والإنجليزية –، التي تناولت الإنتقال الديمقراطي في الدول الثلاثة. وعن سبب اختيارنا لتاريخ الهجمات على نيويورك وواشنطن، فيمكن القول بأنّ لها علاقة وطيدة بما شهدته الأقطار العربية من محاولات تحرير سياسي وتحرير اقتصادي.

و ترمي الدراسة إلى معرفة المتغيرات المسؤولة عن أوجه الشبه والاختلاف بين الحالات الثلاث موضوع الدراسة. واختبار الفروض المتعلقة بتفسيرها. وتقويم مدى ملاءمة الإطار النظري والمنهجي المقترح وصلاحيته لاستيعاب عملية الانتقال الديمقراطي في بيئة كالبيئة العربية التي اشتهرت بكونها عصية على الديمقراطية.

كما تسعى هذه الدراسة إلى معرفة المنطق الذي يحكم عملية الانتقال الديمقراطي في كل من مصر، المغرب والجزائر، واستظهار الاستراتيجيات التي تتبعها النظم الثلاث لبقائها واستمرارها، وفي نفس الوقت الحرص على ديمقراطية الواجهة. إلى جانب جمع مزيد من البيانات والمعلومات عن الانتقال الديمقراطي في العالم العربي وعن مصر ،المغرب والجزائر تحديداً، من خلال تحديد الأسئلة المحورية الأكثر ملائمة، ذات الصلة بالانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، من أجل حصر وتبيان الآليات الرئيسية للانتقال الديمقراطي، باعتباره مسارا طويلا ونتيجته غير مضمونة، وهو ذو طبيعة وشدة متغيرتين من بلد عربي إلى آخر.

الأدبيات السابقة

اهتمت أدبيات عديدة بتقييم تجربة التعددية السّياسية المقيّدة في العالم العربي، والبحث في أسباب تعثُّر عملية التحول الديمقراطي في مصر، المغرب والجزائر، واقتصار الإصلاح السياسي على انفتاح جزئي لم يفض إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، وهو ما جعل عديد الدارسين يصنفون النظم السّياسية في مصر، الجزائر والمغرب ضمن فئة النظم "شبه تسلطية"، أو "الديمقراطيات الشكلية"، أو "الأوتوقراطيات الليبرالية".

واللافت للنظر أن الأعمال البحثية الغربية حول الانتقال الديمقراطي لم تول أدنى اهتمام للتحولات السّياسية في الدول العربية، مقارنة باهتمامها بالانتقال الديمقراطي في فضاءات

جغرافية مختلفة في العالم. ففي العمل البحثي الضخم حول الانتقال الديمقراطي وتغيير الأنظمة الشمولية والاستبدادية، للباحثين أودونيل، وفيليب شميتر و لورانس وايتهيد، لم يرد ذكر أي دولة عربية، ومرد ذلك –ربّما– لاعتقادهم بأنّ هذه المنطقة عصيّة على الانتقال الديمقراطي[1]. وكذلك في الدراسة المكونة من أربعة مجلدات التي نشرها كل من "لاري دايموند " *Diamond* "و"خوان لينز " *Linz* و"سيمور مارتن ليبست " *Lipset*، على الرغم من أنّ هذه الدراسة قد خصصت لسياسة الدمقرطة في المجتمعات النّامية، إلاّ أن المؤاخذ عليها تجاهلها للمنطقة العربية، مما يؤكد وجود قناعة سابقة لدى المؤلفين بأنّ الدول العربية ظلّت –وستظل– ولعقود قادمة على هامش التحولات الديمقراطية[2].

1هذا الكتاب جزء من سلسلة تضم خمسة كتب تتناول التحول الديمقراطي، باستخدام وجهات نظر مختلفة لشرح الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية. يتم فحص أهمية الجهات الفاعلة الدولية والبيروقراطيات ورجال الأعمال والجيش والظروف الاقتصادية لشرح كيفية حدوث التحولات. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

O'Donnell, Guillmermo, Schmitter, Philippe C. and Whitehead Laurence (Ed.), ***Transitions from Authoritarian Rule : Prospects for Democracy,*** (*London*: The Johns Hopkins University Press, 1986) , 750 p.

[2] Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset (eds.), ***Democracy in Developing Countries: Latin America***, Volume Four (Boulder, CO: Lynne Rienner and London: Adamantine Press, 1989).

ومن بين الدراسات التي تناولت الانتقال الديمقراطي في العالم العربي عموماً وفي مصر، المغرب والجزائر تحديداً، نذكر الدراسات التالية :

الدراسات باللغة العربية :

1–دراسة نيفين مسعد الموسومة بـ" التحولات الديمقراطية في بلدان المغرب العربي (جامعة القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السّياسية، 1993)، والكتاب محصلة أعمال الندوة الفكرية المصرية الفرنسية التي انعقدت يومي 29سبتمبر/ 1 أكتوبر 1990 بجامعة القاهرة. وقد تزامنت الندوة مع وقوع تحولات جيوسراتيجية دولية غاية في الأهمية تمثلت في تفكك الاتحاد السوفييتي، واندلاع موجة ثالثة للدميقراطية. بيد أن الندوة تجاهلت التحولات التي شهدتها منطقة المغرب العربي وتحديداً الجزائر (الانفتاح السياسي 1989)، ولم تتطرق الندوة إلى تونس ولا إلى موريتانيا أو المغرب[1].

وأنظر كذلك :

Larry Diamond,, Seymour Martin Lipset and Juan Linz, "Building and Sustaining Democratic Government in Developing Countries: Some Tentative Findings", ***World Affairs*** , SUMMER 1987, Vol. 150, No. 1 (SUMMER 1987), pp. 5-19, shorturl.at/FHNR7

[1] نيفين عبد المنعم مسعد وآخرون، "**التحولات الديمقراطية في العالم العربي**" ، أعمال الندوة المصرية – الفرنسية الثالثة : القاهرة 29 سبتمبر – 1 أكتوبر 1990 / (القاهرة : جامعة القاهرة– مركز البحوث السّياسية، 1993)، ص 494 .

2–كتاب ثناء فؤاد عبد االله بعنوان : آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، وهو عبارة عن دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية في المشرق العربي وارتباط هذه القضايا بالديمقراطية. تناول قضية الديمقراطية في العالم العربي بالتركيز على التغيير الديمقراطي وآلياته في المشرق العربي، حيث ترى الكاتبة أنه لا يمكن التصدي لمعضلة التغيير الديمقراطي في المنطقة بمعزل عن المتغيرات السّياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للدول العربية. وتتصور الكاتبة أن الخوض في الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية يجب أن يأخذ في الاعتبار خصوصية المنطقة وتاريخها. وتعتقد الكاتبة أن الديمقراطية لا تبدأ من فراغ إنّما تحتاج إلى بيئة ملائمة، وتزعم أن هذه البيئة موجودة وأنّه بالإمكان زرع نبتة الديمقراطية. ومن ثمّ، فإنّ تحديث أي مجتمع يبدأ، حسبها، من الدولة والحكومات، وأنّ فعالية التغيير واستمراريته ونجاحه في أي بلد يتوقف على القوى المشاركة في هذا التحول، باعتبارها القاطرة التي تقود الإصلاح والتغيير وتحميها من أي انتكاسة محتملة. وخلصت الكاتبة إلى نتيجة مفادها أن الانتقال الديمقراطي في العالم العربي أمر ممكن ولكن بشروط محددة[1].

3–دراسة ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في العالم العربي(بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي، 2004)، الكتاب مكون من قسمين؛ الأول يتحدث عن مفهوم الديمقراطية بينما يناقش الثاني تجارب عربية في التنمية الديمقراطية في المغرب وتونس والأردن وأقطار مجلس التعاون الخليجي وما شهدته هذه التجارب من عوائق أو عوارض أو ترددات تكبح سيرورتها نحو التحقيق. يجيب هذا الكتاب عن حاجة فكرية كبيرة

[1] ثناء فؤاد عبد االله، **آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004،) ص 427.

هي تحليل عملية تكوين الحياة الديمقراطية أو إعاقتها تحليلا ملموسا يتخطى العموميات والاستنتاجات غير المبنية على دراسات عيانية ليجيب عن هذه الحاجة بدراسات متخصصة. وقد تناول في قسمه الأول مفهوم الديمقراطية، ثم تناول التجارب الديمقراطية في بعض البلدان العربية[1].

4-كتاب أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والإستراتيجية بالأهرام،2004)، ضم الكتاب عشرة فصول تناولت التجارب الديمقراطية في دول المغرب العربي من التسعينيات إلى مطلع الألفية الثالثة (2002). خصص الكتاب فصلاً لكل تجربة تحول ديمقراطي في الدول محل الدراسة، ولاحظ الكاتب أن هذه التجارب تعثرت لأسباب عديدة تجاهلها المؤلف نذكر منها طبيعة الدولة ونمط علاقة الدولة – المجتمع[2].

5- دراسة حسنين توفيق ابراهيم، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني في مصر – خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1981- 2005 -، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، 336 صفحة. يتكون الكتاب من ثلاثة عشر فصلاً رصد فيها المؤلف خبرة ربع قرن من التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، أي منذ عام 1981م تاريخ تولي الرئيس مبارك الحكم، وحتى الاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدستور

---

[1] ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في العالم العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 395

[2] احمد منيسى، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، تحرير: احمد منيسى؛ (القاهرة : مركز الدراسات السّياسية والاستراتجية بالأهرام، 2004)، ص 323.

لإجراء أول انتخابات رئاسية تعددية العام 2005. تناول الكتاب خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري فيما يتعلق بقضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر في ضوء نتائج أول انتخابات رئاسية تعددية.[1]

6-دراسة ابراهيم البدوي و سمير المقدسي (محرران)، تفسير العجز الديمقراطي في العالم العربي، ترجمة: حسن عبد الله بدر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، 495 صفحة. يتكون الكتاب من إثني عشرة فصلاً تناولت بالرصد والتحليل أسباب استمرار العجز الديمقراطي العربي، وقد استخدم الكاتبان منهجية تتمثل في البحث الكمي والبحث النوعي؛ أي تصميم بحث عابر للبلدان (*Intensive Country case studies*) يستند لنموذج إنحدار للديمقراطية كما يقيسها مؤشر نظام الحكم (*Polity IV Index*) الذي يقوم على نظرية موسعة للحداثة، وفقاً لعينة دولية تشمل معظم الدول العربية. ويسبق هذا البحث تحليل لأزمة الديمقراطية في العالم العربي، وسبب إصرار الطبقات الحاكمة في المنطقة على رفض التناوب الانتخابي، الأمر الذي عجزت عن تفسيره النظريات الغربية كنموذج ليبسيت (النظرية الموسعة للتحديث) لعام 1959. وتوصل الباحثان إلى أن

[1] توفيق حسنين ابراهيم، التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى فى مصر (خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى فى مصر 1981- 2005) ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السّياسية والاستراتيجية، 2006)، ص 336.

متغيرات مثل النفط ، وصراعات المنطقة كالصراع العربي – الإسرائيلي والحروب الأهلية فيها، بإمكانها تفسير العجز الديمقراطي في المنطقة[1].

7– دراسة عزمي بشارة، في المسألة العربية – مقدمة لبيان ديمقراطي عربي – (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)،271صفحة. يرى الكاتب أنّ النّظم السّياسية العربية لا يمكنها بناء ديمقراطية إلا إذا أشرف الديمقراطيون عليها. كما انتقد نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، لأنّها لا تصلح دليلًا للعمل ولا بديلًا من العمل، وهي تفسر عوائق الانتقال إلى الديمقراطية أو النكوص، أكثر مما تفسر سبب الانتقال إلى الديمقراطية أو كيفيته. ويعتقد بشارة أن هناك عوائق للديمقراطية في المنطقة العربية، وفي مقدمتها الريع أو الاقتصاد الريعي، مؤكداً بأن دور الريع لم يعد محصوراً داخل الدول، بل صار له تأثير ثقافي سياسي أوسع في الدول العربية التي لا تتميز باقتصاد ريعي بالضرورة. كما تطرق لغياب الثقافة الديمقراطية في المنطقة العربية، وإلى إشكالية هوية الدولة القطرية ومشروعيتها، إلى جانب العامل العشائري ودوره في كبح المشروع الديمقراطي العربي[2].

8–غسان سلامة وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2،2000)، 390صفحة. تناول المؤلفون معضلة إقامة نظام ديمقراطي في العالم العربي في ظل غياب ديمقراطيين حقيقيين؛ أي غياب المؤسسات الديمقراطية

1ابراهيم البدوي و سمير المقدسي (محرران)، تفسير العجز الديمقراطي في العالم العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 495.

[2]عزمي بشارة، **في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات،)، 272ص.

واحترام المتنافسين للقانون والتزامهم به. وليس المقصود بغياب الديمقراطيين غياب الثقافة الديمقراطية وارتفاع نسبة الأمية. ويثير غياب الديمقراطيين في الدول العربية مشكلة وجود نخب سياسية من عدمه، ومدى مواءمة هذا المفهوم الغربي للاستخدام في بيئة تختلف تماما عن البيئة العربية. لقد شهدت عديد الدول العربية انتخابات حرة وديمقراطية لكنّها لم تؤدي تناوبا انتخابيا، بسبب تآمر ما يسمى بالديمقراطيين على العملية السّياسية، وقد حدث ذلك في مصر (2013) ومن قبل في الجزائر (1992)[1].

9-ثناء فؤاد عبدالله، مستقبل الديمقراطية في مصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، 360صفحة. تعتقد الكاتبة أن الديمقراطية حقيقة ممكنة في الواقع العربي وفي الواقع المصري، ومن ثمّ فهي ترفض الطرح القائل بأنّ الديمقراطية غير ممكنة في الدول العربية نظراً لوجود ذهنية غير قابلة للتطور الديمقراطي في الواقع العربي والإسلامي[2].

10-العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية -إنتخابات بدون ديمقراطية - ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 432صفحة. أكد الكاتب أن الديمقراطية حاضرة بقوة في الدول العربية التي تجري انتخابات دورية تحت حكم تسلطي، وهو ما يعني أنّها لن تؤد تناوبا انتخابيا. هذا الواقع جعل الكاتب يتحدث عن تناقضات الديمقراطية

1غسان سلامة وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2،2000) 390ص.

2ثناء فؤاد عبدالله، مستقبل الديمقراطية في مصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، 360صفحة.

العربية، إذ كيف يعقل أن تكون هناك مظاهر للديمقراطية في ظل أنظمة سلطوية لم تنفع معها حتى الضغوط الأمريكية الرامية إلى دمقرطة الأنظمة العربية. والكتاب محاولة لوصف عمليات التحول الديمقراطي التي شهدتها الدول العربية، دون فهم الأسباب القابعة وراء هذه الظواهر[1].

11-أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السّياسية، 1994)، 177 صفحة[2]. ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول الإطار النظري لدراسة النظام السياسي المغربي، حيث تبنى الكاتب اقتراب تحليل النظم كإطار تحليلي لفهم العملية السّياسية. بيد أنّ هذا الاقتراب يعد غير كاف لفهم تعقيدات المشهد السياسي في دولة عربية، يحتاج إلى تكامل مناهج عديدة. وفي الفصل الثاني تطرق الكاتب للإصلاح السياسي والدستوري. أما الفصل الثالث فعالج الانتخابات البرلمانية التي جرت في 1993 والسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي سبقها. ويبقى عيب الكتاب أن المؤلف تبنى إطاراً تحليلياً بني على فرضيات غير موجودة في البيئة المغربية. ومن ثمّ فإن استيرداه ومحاولة استخدامه في بيئة مختلفة تماماً لا يعني بالضرورة أنّه سيعطي النتائج ذاتها.

---

[1] العربي صديقي، **إعادة التفكير في الديمقراطية العربية –اتخابات بدون ديمقراطية** – ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 432.

[2] أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السّياسية، 1994)، ص177 .

الدراسات باللغة الأجنبية :

1- كتاب ليز ستورم (*Lise Storm*) الدمقرطة في المغرب: النخبة السّياسية والصراع من أجل السلطة في دولة ما بعد الاستقلال (Lise Storm, *Democratization in Morocco- The political elite and struggles* for power in the post-independence state)، وهو عبارة عن محاولة لاستكشاف خبايا العملية السّياسية في المغرب من الاستقلال في عام 1956 حتى عام 2006، بالاعتماد على عدة منهجية ونظرية ومناهج لتحليل الانتقال الديمقراطي بالمغرب. حاولت الكاتبة تحليل استراتيجيات وأفعال مختلف الفاعلين السياسيين وقياس جودة الديمقراطية الوليدة خصوصاً بعد اعتماد دساتير جديدة (1962، 1970،1972 ، 1980 ، 1992 ، 1996). ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول وخاتمة، أوضحت الكاتبة من خلالها أن الانتقال الديمقراطي في المغرب لم يكن فقط جزء من إستراتيجية المخزن للبقاء أو رفض إعادة توزيع السلطة على التنظيمات الاجتماعية. وبعبارة أخرى، تجزم ليز ستورم أن الملك في المغرب هو الذي بادر في أكثر من مناسبة بالانتقال الديمقراطي، وفي بعض الأحيان كان يواجه مقاومات من قبل الأحزاب السّياسية المغربية، التي تحولت، حسب الكاتبة، إلى عقبة كؤود في طريق التحول الديمقراطي، وذلك بعد أن تخلت عن وظيفتها الرئيسية المتمثلة في تمثيل الناخبين[1].

[1] Lise Storm, *Democratization in Morocco- The political elite and struggles* for power in the post-independence state-, (New York: Routledge, 2007),226pages.

2-كتاب ريكس برينن (*Rex Brynen*) وبهجت قرني (*Bahgat Korany*) وبول نوبل (*Paul Noble*) الموسوم بـ:التحرير السياسي والدمقرطة في العالم العربي، الجزء الثاني. المأخذ الوحيد على الكتاب أن مؤلفيه تجاهلوا خصوصية المنطقة العربية وتعقيداتها. فبدلاً من الاعتماد على مركبات تحليلية تأخذ في الحسبان خصوصية المنطقة العربية، استخدموا أطر تحليلية تعتمد على متغير تفسيري واحد (المتغير الثقافي، متغير الريع) ، وهو ما أثر في عملية التحليل وترك بعض المناطق الرمادية بلا تفسير وعصية على الفهم[1].

3-دراسة Ferrié Jean-Noël et Santucci Jean-Claude بعنوان إجراءات الدمقرطة وإجراءات التّسلطية في أفريقيا الشمالية (Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord, CNRS Editions, 2006, 196 p.). ويضم الكتاب بين دفتيه سبع دراسات تغطي المغرب، الجزائر، تونس ومصر، حيث تطرق المحرران في المقدمة إلى الإطار النظري للدراسة وبناء موضوع علم السياسة في هذه المنطقة أي شمال إفريقيا[2]. وتكشف مساهمات الكتاب إصرار الأنظمة السّياسية في شمال إفريقيا على الاستمرار ، وفشل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وفقدان شرعيتها. وتستخدم هذه الأنظمة جميع الموارد لتحقيق مفارقة تتمثل في وجود تعددية حزبية

---

[1] Rex Brynen, Bahgat Korany, Paul Noble (eds.),Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Comparative Experiences , Lynne Rienner Pub (1998),300p.

[2] Ferrié Jean-Noël et Santucci Jean-Claude (dir.), ***Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord***,(Paris :CNRS Editions, 2006, 196 p.

دون تناوب انتخابي! بالرغم من أن العالم تغير، وصارت الانتخابات الآلية الوحيدة للوصول إلى الحكم. لكن في النظم السّياسية في شمال إفريقيا يتم إجراء الانتخابات بشكل دوري، مع تجنب التناوب بآليات مختلفة. كالآليات الدستورية في مصر والمغرب، حيث أن البنية الدستورية تُزيّف اهتمامات المحكومين. فبدلاً من أن يتم التوجه نحو ترسيخ الديمقراطية يتم استدامة التّسلطية، ضمن إستراتيجيات البقاء والاستمرار. وانطلاقاً من هذه الرغبة فإنّ أنظمة شمال إفريقيا أمامها خياران فقط، حسب المؤلفين، رد الفعل الاستبدادي، يتمثل في تزوير الانتخابات وقمع مظاهر الاحتجاج ، وإنشاء "مجال سياسي غير سياسي"، وهو ما يتناقض مع جوهر سياسة التنافس على السلطة. كما حصل في المغرب في مفاوضات تعيين عبد الرحيم اليوسفي رئيساً للوزراء؛ حيث فرض عليه الحسن الثاني أنّ سلطته لا تشمل وزارات الداخلية (احتكار العنف) والعدل (احتكار الشرعية) والأوقاف أو الحبوس (احتكار رمزية دينية). كان على اليوسفي أن يكون رئيس وزراء غير سياسي ، ويرأس حكومة ذات مهام فنية: التجارة ، المالية ، السياحة. بينما السياسة تظل من اختصاص الملك ، صاحب السيادة الوحيد ، الذي يسعى إلى أوسع حل وسط ممكن ، في حدود الحفاظ على سلطتها على الرجل والمجتمع. ومن ثم فكل شيء قابل للتفاوض ، باستثناء الموارد التي تسمح للنظام الملكي بالبقاء ، ومن هنا يأتي هذا الجدلي الضمني والصريح – الوقت ذاته – الذي ينظم النظام السياسي المغربي والذي تفككه رقية مصدق من خلال "متاهات الدمقرطة".

أمّا الجزائر فقد كانت السباقة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي نهاية الثمنينيات من القرن المنقضي، ويعتقد الدارسون أن تجربتها هي الأكثر ديمقراطية، على أنّها تنظم انتخابات تعددية دورية يشارك فيها الإسلاميون والعلمانيون على حد سواء، ويوجد بها صحافة حرة (الصحافة الأكثر حرية في العالم العربي) تنتقد الحكومة بشدة وبجرأة قد لا

نعثر عليها في الصحافة العربية. وهو ما يعطي الانطباع بأنّ الجزائر وحدها هي التي أظهرت التزامًا جادًا بالتعددية السّياسية".

ويعتقد المؤلفون أنّ الأنظمة السّياسية في شمال إفريقيا بنيت على شرعية تاريخية تآكلت بعد ثلاثة عقود (فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتجديد الأجيال). لقد استمروا لأنّهم ما زالوا قادرين على تعبئة الموارد السّياسية: عنف الدولة (الجيش والشرطة والإدارة القضائية) ، والاقتصاد (ما يسمى بالقطاع العام، وعدم الثقة في السوق، والمحروقات، والمساعدات الخارجية)، ودعم القوى الغربية الخائفة من تغيير جيوسياسي.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد معظم الأدبيات الرئيسية التي تناولت التطور السياسي والديمقراطي في العالم العربي، أنّ هذه الدول لم تشهد تحولاً ديمقراطياً على نحو ما سبق ذكره، وكل ما حدث هو نوع من التعددية السّياسية المقيّدة، أو الانفتاح السياسي الجزئي، أو الهامش الديمقراطي المحدود؛ على نحو ما سبق ذكره.

وفي هذا الإطار، يبدو جلياً أن صمود النظم التّسلطية أمام التغيير الديمقراطي لا يكمن في قدرتها التوزيعية، ما دام أن المتمسكون بزمام السلطة من الأوتوقراطيين قد استطاعوا التخلي عن دورهم الاجتماعي دون أن يؤثر ذلك على ملكهم، في سياق ما أسماه "بورمبرج" بـ"استراتيجية البقاء"، والتي تعني قيام الأنظمة التّسلطية بالترخيص بانفتاح محدود يسمح بإحداث تغيير اقتصادي، دون أن يستلزم ذلك إعادة توزيع السلطة. وتظهر "إستراتيجيات

البقاء" أن التحرير الاقتصادي لا يتطلب ولا يستلزم الدمقرطة[1]. وخلافاً لتوقعات "أهل الحل والعقد" إذ يمكن لعملية "التحرير الاقتصادي" أن تؤدي إلى ما يسمى بـ"الانتكاسة" *Déliberalisation Politique* ، وهو ما أشار إليه إيبرهارد كينل *Eberhard Kienle* [2].

وليس صحيحاً أن عملية "التحرير الاقتصادي" تؤدي إلى إضعاف الحكم التسلطي، كما لا يترتب عليها نقل جزئي للسلطة نحو المتعاملين الاقتصاديين[3]. ومن هنا إنصب اهتمام الدارسين على البحث في مظاهر تعثر عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول، وأسباب ذلك، وأهم القضايا والإشكاليات المطروحة بهذا الشأن.

---

[1] أنظر :

Stephan Haggard e Robert R. Kaufman, ***The Politics of Economic Adjustment,*** Princeton University Press, Princeton, 1992, pp. XIV–356.

[2] أنظر :

Eberhard Kienle, **A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt** (London: I.B. Tauris, 2001), pp. 274.

[3] أنظر :

Dillman, Bradford,"Facing the market in North Africa", ***Middle East Journal***, Volume 55 #2.(2001), pp. 198-215.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدراسات التي تطرقت إلى إشكالية الديمقراطية في العالم العربي ركزت على ما يعرف بـ"الاستثناء الديمقراطي العربي" أو "الاستعصاء الديمقراطي العربي"، حيث حاولت أن تجيب عن التساؤل المركزي التالي : لماذا بقيت هذه المنطقة من العالم على هامش التغيير الديمقراطي؟ وما هي طبيعة الأسباب التي تحول دون التحول الديمقراطي؟. وفي هذا الإطار، نشرت العديد من الدراسات حول التّسلطية في العالم العربي،[1] منذ الستينيات من القرن المنقضي حاولت تفسير ظاهرة بقاء واستمرار الأنظمة السّياسية العربية في بيئة مضطربة. ومن ثمّ فقد انصبَّ جلُّ اهتمام الباحثين والأكاديميين على رصد وتحليل مؤشرات التراجع أو التحرير السياسي للأنظمة في أزمة، والتي توشك على الانهيار، والتي اضطرت إلى تبني انفتاح سياسي جزئي في إطار ما يسمى إستراتيجية البقاء. بينما يرى لفيف آخر من الباحثين أنّ انهيار هذه الأنظمة سيؤدي بالضرورة أو بحتمية تاريخية، إلى الانتقال الخطي نحو الديمقراطية. بيد أن فريقاً ثالثاً يرى أن الانتقال الديمقراطي للمجتمعات العربية سيصطدم بالمورثات الثقافية لهذه الشعوب والتي تجعلها من الناحية العضوية مستعصية على الديمقراطية. وبعبارة أخرى، فإنّ المنطقة العربية عصيّة على الديمقراطية استناداً إلى هذا الطرح.

---

[1] أنظر دراسة :

Jill Crystal, «Authoritarianism and its Adversaries in the Arab World», **World Politics**, 46, January 1994, pp. 62-89

إشكالية الدراسة

شـهدت مصـر، مغـرب و الجزائـر فـي مطلـع الألفيـة الثالثـة تحـولات سياسـية تمثلـت فـي عمليات إصلاح سياسي واقتصادي، بيد أن هذه التحولات لم يترتب عنها انتقال ديمقراطي ولا تـداول انتخـابي، ولـم تـؤدي إلـى إعـادة توزيـع السـلطة علـى المجتمـع المـدني، وظلـت الأنظمـة السّياسية فـي الـدول الـثلاث متمسكة بالسّلطة. وكـان الهـاجس الـذي يـؤرق الـدول الـثلاث فـي مصـر، والمغـرب و الجزائـر هـو كيفيـة البقـاء والاسـتمرار فـي ظـل تحـديات اقتصادية داخلية وضغوطات خارجية.

وتأسيساً على ذلك نطرح التساؤل البحثي المركزي التالي :

مـا هـي العوامـل الأكثـر تفسـيرية لظـاهرة تعثـر الإنتقـال الـديمقراطي فـي مصـر، المغـرب والجزائر ؟

وهو السؤال المركزي الذي يمكن تفريعه إلى الأسئلة الرئيسية التالية :

- ما هي مظاهر تعثر عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، المغرب والجزائر، وما هي أسبابها؟

- فيما تمثلت أهم الآليات المنتهجة لإدارة عمليات الانتقال الديمقراطي من قبل النظام والمعارضة في الدول الثلاثة؟

- ما هو نمط علاقة الدولة– المجتمع في الدول الثلاثة، وكيف أثر في عمليات الإنتقال الديمقراطي؟

- ما مدى تأثير طبيعة النظام السياسي – في الدول الثلاث – على عمليات الإنتقال الديمقراطي؟

فرضيات الدراسة :

- أدّى الطابع التعاضدي (الكوربوراتي) للدولة العربية إلى انتاج مجتمع مدني ضعيف تابع معيق للإنتقال الديمقراطي.

- أدّى تضخم الدولة الريعية العربية و هيمنتها على الإقتصاد و المجتمع إلى استشراء و تعزيز منظومة الفساد فيها، و هو ما ساهم في تعثر عمليات الإنتقال الديمقراطي

- دفع الفشل في بناء الدولة باتجاه هندسة سياسية (مؤسسية، دستورية و انتخابية) قائمة على تبني سياسات و آليات لتجديد التسلطية في الأنظمة السياسية العربية، أنتجت مسارات مشوهة للإنتقال الديمقراطي.

حدود الدراسة :

- **الإطار الجغرافي للدراسة :**

تشمل هذه الدراسة تجربة الانتقال الديمقراطي في كُلٍّ من مصر ، المغرب والجزائر.

- **الإطار الزماني للدراسة**

يمتد الإطار الزمني للدراسة على مدار العقد الأول من القرن الحالي (2000 – 2010)، و بالتحديد منذ تاريخ تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، وإلى قبيل ما عرف بـ"الربيع العربي" الذي أفضى إلى تحولات سياسية وجيوستراتيجية عميقة في المنطقة العربية.

منهجية الدراسة

نظراً لما تتصف به الظواهر السّياسية من تعقيد وتشابك وتداخل، بسبب كثرة المتغيرات التفسيرية، فإن الدراسة المقارنة بالاعتماد على منهج واحد أو الاكتفاء باقتراب واحد من شأنها أن تعطي نتائج محدودة، ومن ثم فإن اللجوء إلى منهاجية متعددة أو تكامل مناهج يعتبر الحل الأمثل لهذه الحالة. ويمكن تبرير ذلك بكون تجارب عمليات الانتقال الديمقراطي تختلف من بلد إلى أخر فضلا إلى خصوصيات كل دولة، كما أن الخصوصية تختلف من بلد إلى أخر حسب تفاعل جملة من المتغيرات مثل : طبيعة النظام السياسي، دور المؤسسة العسكرية، قوة أو ضعف المجتمع المدني، درجة الانسجام الوطني، بالإضافة إلى ثقل العامل الخارجي، إلى غير ذلك من المتغيرات.

المنهج المقارن :

المقارنة في أبسط تعريفاتها هي إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين المتغيرات موضع الدراسة، حيث تفترض المنهجية المقارنة أصلاً وجود تشابه جزئي بين الظواهر محل الدراسة، ومن ثمّ فإن التحليل المقارن يعنى بإظهار وتعليل الفروق وأوجه التشابه بين مختلف الظواهر السّياسية.

وفقاً لهذا المعنى تخضع المقارنة لمجموعة من القواعد هي كالتالي :

- لا مقارنة بين الظواهر التامة التشابه والظواهر التامة الاختلاف، ومن ثم يجب أن يكون هناك قدر من التشابه والاختلاف بين الظواهر السّياسية محل المقارنة.

- يجب أن لا تكون المقارنة مصطنعة تعتمد على تشويه للظواهر أو الحالات محل المقارنة. فكلما بعدت هذه الظواهر عن بعضها البعض مكاناً وزماناً وسياقاً، زادت احتمالات التشويه وعدم الدقة في استخلاص النتائج.

- ضرورة الوضوح الفكري التام بالنسبة للمتغيرات التي يود الباحث إخضاعها للتحليل المقارن.

- ضرورة خضوع الظواهر محل المقارنة لمنهاج بحث واحد توخياً للدقة العلمية في إظهار جوانب الاتفاق والاختلاف.

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

يعود هذا الاقتراب للمفكر الأمريكي جويل ميغدال *Joel Migdal* الذي تصدى لتحليل نمط علاقة الدولة بالمجتمع، حيث أكد على أهمية الترابط والتداخل بين الدولة والمجتمع، ويفترض وجود تفاعلات تنافسية صراعية تحكم العلاقة بين الدولة ومختلف القوى الاجتماعية، وسعي كل طرف لممارسة الضبط الاجتماعي، مؤكدا أن هذه التفاعلات تُعيننا على فهم مجريات العملية السّياسية. ويرى ميغدال أن هناك صنفين من الدول؛ دولة قوية ودولة ضعيفة. فالدولة القوية هي الدولة القادرة على استخراج الموارد والتغلغل في المجتمع والهيمنة عليه وفرض معاييرها في إطار ما أسماه ميغدال بالضبط الاجتماعي. أما الدولة الضعيفة فهي، خلافاً للدولة القوية، قدراتها محدودة على الضبط الاجتماعي، وعاجزة عن بسط هيمنتها على المجتمع، ومستقلة عن إدارة شؤون هذا المجتمع. ويرى ميغدال أن مصدر عجز الدولة الضعيفة هي التنظيمات الاجتماعية المتمردة. وعرّف ميغدال الضبط

الاجتماعي بأنه عملية إخضاع شعب أو إقناعه بأن يتصرف وفقاً لمعايير الدولة، والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع.[1]

اقتراب الدولة التعاضدية (الكوربوراتية)

شهد نموذج الدولة الكوربراتية أو التعاضدية أفضل تطبيقاته في دول أمريكا الجنوبية، باعتباره نموذجا لتنظيم الدولة وعلاقتها بالمجتمع، حيث تعتمد الدولة على التنظيمات الاجتماعية كالنقابات، والطوائف، والحرف، وجميع الكيانات التي تتمايز عن غيرها وظيفيا، ويكون أعضاؤها منضوين تحتها بصورة لا إرادية، إما لانتمائهم لطائفة معينة، أو حرفةمعينة. وتمثل هذه الجماعات أعضاءها أمام الدولة، وهي منظمة بصورة تراتبية (هيراركية) تعبر عن مصالح الأعضاء لكنها لا تسعى للوصول إلى السلطة[2].

و وفقاً لهذا المعنى، فإنّ للتعاضدية سمة أساسية تتمثل في "الاحتكار"، ويعني أن لجماعة واحدة الحق في التكلم باسم فئة معينة من الشعب، وتمثيل منظمة واحدة لمختلف مجالس الدولة، وهو ما ينسحب على لجوء الدولة إلى اعتماد نقابة وحيدة تمثل مصالح العمال كافة

---

[1] – Joel Migdal, Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word, (USA : Princeton University Press, 1988), p.35.

[2] انظر : نصر محمد عارف، "المعادلات الجديدة : مستقبل الدولة في العالم العربي،" السياسة الدولية، http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=691669

وتفرض على الأفراد الانضمام إليه، حيث تضفي عليها الشرعية وتمنحه سلطة تحديد من يحق له العمل ومن سينتفع من خدمات الدولة .

إن التسليم بالاحتكار هو أكثر من مجرد دور دولة ناشطة في تعريف وإعادة تعريف سلطات كل من هذه التنظيمات. فالدولة توجد التنظيمات الرسمية والمعترف بها قانونياً. ويفرق" شميتر "بين التعاضدية المجتمعية حيث تهيمن الجماعات على الدولة أو تكون مستقلة نسبياً عن مراقبة الدولة، وتلعب هذه الجماعات أدواراً في العمليات السّياسية. والنوع الثاني هو تعاضدية الدولة حيث تهيمن الدولة على مختلف العمليات وتراقب مختلف التنظيمات، بل تنشئها كما هو الشأن في الأنظمة التّسلطية[1].

كما يمكن اعتباره التعاضدية أو الكوربوراتية كآلية لتحليل العمليات السّياسية، والتحولات السّياسية والاجتماعية، واقتراب لفهم بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي عجزت الاقترابات الأخرى عن دراستها واستيعابه، نذكر منها غلبة التوجه البيروقراطي على

---

[1] انظر بهذا الصدد :

Douglas Chalmers, "Corporatism and Comparative Politics," in Louis Cantori and Andrew Ziegler (eds. **Comparative Politics in the Post – Behavioral Era** (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1988), p. 137.

المجتمع أو ما يعرف بالبقرطة، وانخراط جماعات المصالح في صنع السياسة العامة وتنفيذها. ويتيح هذا الاقتراب للدارسين وصف أنظمة الحكم في فضاء جغرافي محدد[1].

وفي هذا الشأن، عرّف فيليب شميتر (*Philippe Schmitter*) الكوربوارتية انطلاقاً من علاقة الدولة بالجماعات المصلحية، حيث يرى أنها : "نظام لتمثيل المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير التنافسية والهيراركية والمتمايزة وظيفياً، تعترف بها الدولة ترخص لها الدولة بالعمل–أو تخلقها أصلاً– وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها مقابل إلتزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قياداتها وفي التوضيح والتعبير عن مصالحها وفي تأييدها"[2].

ويرى شميتر من ناحية أخرى أن : " التعددية يمكن تعريفها بأنّها نسق لتمثيل المصالح الذي تكون فيه مكوناته منظمة في عدد غير محدد من الفئات المتعددة والتطوعية والمتنافسة وغير الهيراركية التي تحدد طبيعة ومجال نشاطها ومصالحها، والتي لا تتدخل الدولة في الترخيص لها أو الاعتراف بها أو تمويلها أو خلقها أو السيطرة على عملية اختيارها لقيادتها أو كيفية التوضيح والتعبير عن مصالحها، وفي نفس الوقت ليس لها احتكارا على تمثيل المصالح المختلفة داخل فئاتها[3].

1د. محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (بنغازي : منشورات جامعة قار يونس، 1994)، ص196.

2 المكان نفسه،

3 المرجع نفسه، ص197

ويعكس تعريف شميتر في أحد جوانبه، حسب المفكر بشير زاهي المغيربي، الشكل القانوني الذي تتخذه العلاقات التعاضدية، حيث تتأسس على منطق التبادل بين الدولة والجماعات المصلحية كما تعبر عن الاعتماد المتبادل بين منظمات تمثيل المصالح وبين الجهاز الحكومي الرسمي، بالإضافة إلى أنماط غير رسمية من العلاقات[1].

كما يركز تعريف" شميتر "للتعاضدية على الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات التعاضدية والصيغ التي تأخذها. وتفترض هذه الصيغ معاني عامة من علاقات التبادل التي تحدد الاعتماد المتبادل بين تنظيم المصالح والموظفين الحكوميين . ويحدد مضمون التبادل السلطة النسبية للجماعة والدولة ويقرر درجة الاستقلال المتبادل .وهذا لا يعني أنّ التعاضدية تهتم فقط بالجوانب القانونية الشكلية، ولكنّها تتضمن الأنماط غير الرسمية أيضا. وتشد الانتباه إلى تحديد الحقوق والواجبات ومعايير السلوك. وتولى التعاضدية اهتماما بالدولة وأن العلاقات بين الجماعات تحكمها متطلبات القانون الرسمية، وحياة الجماعة تشكلها علاقاتها التبادلية مع الدولة. وتحدد هذه العلاقة سلطة الدولة على الجماعة، وبالمقابل، فإنّ قدرة الجماعة على استغلال موقعها التفضيلي بالنظر إلى سلطات الدولة لمصلحتها الخاصة .وتولي التعاضدية اهتماماً كبيراً للعلاقات الرسمية الشكلية لكونها تصوغ وتبني الهيكل العام لمختلف العمليات.

وتتولى الدولة التعاضدية عن طريق أجهزتها تنظيم التفاعل بين الجماعات وتستخدم الآليات البيروقراطية وتصميماتها وتخطيطها في تحقيق ذلك. ولا تفترض التعاضدية المساواة بين مختلف الجماعات في قدرتها التمثيلية للمصالح إزاء الدولة، حيث يعتبر

1 المغيربي، مرجع سابق، ص 197.

الصالح العام ومدى إسهام الجماعة فيه، وحسبما تحدده الدولة هو المعيار الأساس لتقدير المكانة التي ينبغي أن تحظى بها الجماعة، وهو يفرض شكل العلاقة بين جماعة المصلحة والدولة .وتبعاً لذلك، فإنّ كل الجماعات المصلحية المهمة تجد تمثيلا لها في الأبنية الرسمية للدولة، وأنّ الدولة تراقب وتوجه وتقود تفاعلاتها لاستبعاد العنف وضمان الاستقرار والسلم وتحقيق المكاسب المناسبة والفاعلية الجماعية[1] .

إقتراب التفاعل السياسي :

تستخدم الدراسة كذلك اقتراب التفاعل السياسي للباحثة نعومي شازان، وهو مركب تحليلي يركز على البعد التاريخي، وعلى العمليات المعقدة والعوامل التي تؤثر في النظم السّياسية العربية. وينطلق هذا المنظار من افتراض مفاده أنّ علاقة الدولة بالمجتمع في الدول العربية تعد مركزية لفهم تفاعلات العملية السّياسية، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل مختلفة ديموغرافية، وتكنولوجية وعالمية وتاريخية وإيديولوجية واجتماعية. إذ تحدد هذه العوامل شروط التغير والخيارات المتاحة في كل لحظة تاريخية. فالقرارات والعمليات

1المغيربي، مرجع سابق، ص. 200.

وانظر أيضاً :

Douglas Chalmers, "Corporatism and Comparative Politics," in Howard Wiarda (ed.),

op.cit., pp. 63 – 66.

السّياسية لا يقتصر صنعها على السياسيين والموظفين الرسميين فقط، ولكن يشارك فيها إلى جانب التنظيمات الاجتماعية الداخلية فاعلون خارجيون [1].

أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث في انجاز الأطروحة على أسلوب جمع البيانات، وعلى التوثيق من كتب ومجلات ومقالات ودراسات وبحوث ووثائق رسمية وتقارير منظمات دولية ورسمية و رسائل جامعية، وكل ما له علاقة بالانتقال الديمقراطي في مصر، المغرب و الجزائر.

تقسيم الدراسة

في ضوء ما سبق، وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة فقد تمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول بعنوان:" الانتقال الديمقراطي إطار مفاهيمي ونظري"، ويشتمل على ثلاثة مباحث، وتمّ التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي والنظري للديمقراطية، وإلى تحديد مفهوم

---

[1] Naomi Chazan et al.(eds.), ***Politics and Society in Contemporary Africa*** (Colorado: Lynne Rynner Publishers, 1999), pp.23, 24.

الإنتقال الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به، وفي المبحث الثالث تمّ التطرق إلى علم الانتقال الديمقراطي وأبرز علمائه ومنظريه.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ: "الانتقال الديمقراطي في مصر (2000–2010)"، فقد تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول دواع الإنتقال الديمقراطي في مصر، و خصص المبحث الثاني نمط علاقة الدولة – المجتمع. أما المبحث الثالث فتطرقت فيه إلى طبيعة النظام السياسي وشكل نظام الحكم.

وفي الفصل الثالث الموسوم بـ:"الإنتقال الديمقراطي في المغرب 2000–2010" فقد قسمته إلى أربعة مباحث، استعرضت في المبحث الأول دواع الانفتاح السياسي في المغرب، وتناولت في المبحث الثاني نمط علاقة الدولة –المجتمع في المغرب، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى طبيعة النظام السياسي المغربي، وناقشت في المبحث الرابع تقلبات وتناقضات التعددية السّياسية في المغرب.

وفي الفصل الرابع والأخير الموسوم "الإنتقال الديمقراطي في الجزائر(2000–2010)" فقد قسمته إلى ثلاثة مباحث خصصت المبحث الأول لاستعراض دواع الإنتقال الديمقراطي في الجزائر، بينما تناولت في المبحث الثاني نمط علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر، وفي المبحث الثالث ناقشت فيه طبيعة النظام السياسي.

الفصل الأول:

الانتقال الديمقراطي : إطار مفاهيمي و نظري

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للديمقراطية

المبحث الثاني : الإنتقال الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به

المبحث الثالث: في مقولات علم الانتقال الديمقراطي

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للديمقراطية

المطلب الأول: الديمقراطية مقاربة تاريخية – معرفية

مرّت الديمقراطية بتطورات تاريخية حيث لم تظهر دفعة واحدة، وكان للانسان نصيب كبير في هذا المجهود التاريخي باسهاماته الفكرية[1]. وبحسب مقولات الفكر السياسي الغربي، ظهرت الديمقراطية لأول مرة في اليونان قبل 2500 سنة، وتتألف من كلمتين:Démos : وتعني الشّعب، و Cratia وتعني الحكم، أي حكم الشعب. ووفقا لهذا المعنى فإنّ الديمقراطية تعني حكم الشعب بنفسه؛ حيث كان الأثينيون يلتقون في ميدان عام لمناقشة القضايا التي تهم المجتمع الأثيني[2].

وقد لعب المفكرون القدامى –اليونان– دورا بارزا في إثراء مفهوم الديمقراطية وأثروا التراث الفكري السياسي البشري بعديد الاسهامات. ومن أشهر هؤلاء أفلاطون الذي عرف عنه كرهه للديمقراطية بوصفها نظام حكم فاسد، وأنّ أفراد الشعب ليسوا كلهم أكفاء للمشاركة في الحكم. وهو ما يعني أنّ الديمقراطية لم تكن متاحة للجميع، فقد كان الشعب الذي يمارس

---

[1] روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2016)، ص ص16– 18.

[2] Jean-Vincent Holeindre, « UNE BRÈVE HISTOIRE DE LA DÉMOCRATIE, D'ATHÈNES À NOS JOURS », Constructif, Fédération Française du Bâtiment, 2022/1 N° 61 | pages 14 à 17.

الحكم في أثينا يُمثل القلة في مقابل وجود أغلبية محكومة يمارس عليها الحكم.[1] وقد وافقه الرأي أرسطو حيث كان يرى بأنّ الديمقراطية لا تليق إلاّ بالشعب الأثيني، وأنّ الديمقراطية لا تصلح للشعوب الأخرى، لأنّها لا تستطيع عن العبودية فكاكا، ومن ثمّفإنّ الحكم الأمثل لها هو الحكم الاستبدادي[2]. ويكشف هذا الرأي عن نوع من العنصرية لدى مفكري آثينا تجاه الشعوب الأخرى، ليس لها ما يبررها سوى النزعة الاستعلائية لهؤلاء والتي برّرت النزعة التوسعية لأثينا. الظاهرة ذاتها تكررت في العصر الروماني، بحيث كانت الأغلبية من الشعب من العبيد، بينما الديمقراطية في جوهرها تحترم حقوق الانّسان وتدعو إلى المساواة السّياسية.[3] كما كان أفلاطون وأرسطو وغيرهم يرون بأنّ الديمقراطية هي تهديد للإستقرار والأمن الذي كان موجوداً، ووجودها هو لخدمة الطّبقة الفقيرة والكادحة.[4]

وخلافاً لفلاسفة أثينا فقد كان لمفكري العقد الاجتماعي نظرة مغايرة عن الديمقراطية، تمثلت في أنّها تعبير عن الارادة الحرة للشعب، في إطار عقد اجتماعي بين الأقلية الحاكمة وبين الأغلبية الشعبية، وهو ما وضع حدا نهائيا لمشكلة الصراع على السلطة الذي كان سائدا

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام، "مسيرة الديمقراطية"، **مجلّة عالم الفكر**، وزارة الإعلام، الكويت، العدد2، المُجَلّدْ 22، أكتوبر- نوفمبر - ديسمبر 1993، ص29.

[2] Loren J. Samons II, What's Wrong with Democracy? From Athenian practice to American worship, (U.S.A.: University Of California Press, 2004), p.329.

[3] إمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق، ص ص13- 14.

[4] غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي، السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة : عفاف البطانية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، أفريل)2015، ص ص18-19.

مـن قبـل. وكـان هـؤلاء المفكـرين يتصـورون بـأنّ رضـى الشـعب هـو المصـدر الوحيـد لمشـروعية أيـة سـلطة سياسـية، وتفكيـك التحالفـات بـين الملكيـات والكنيسـة فـي العصـور الوسطى.[1] وهو ما يعني أنّ الشعب هو المصدر الوحيد للسلطة ، وهذا لا يكون إلا بوجود الحرية والمساواة.[2]

كمـا يـرى جـون جـاك روسـو بـأنّ السـلطة بـين النـاس ينبغـي أنّ تقـوم علـى الإتفـاق بينـهم، والإنعتـاق مـن هيمنـة الملكيـة.[3] وتقوم الشرعية عند روسو علـى سلطتين؛ السـلطة التنفيذيـة والسـلطة التشـريعية، لكنّـه أضـاف إليهمـا السّـلطة القضـائية ظنّـاً منـه أنّهـا ضـرورية لتجنـب العودة إلـى الاستبداد وبإمكانها ضمان حقوق المحكومين. ووفقاً لهذا المعنـى، يعتقد روسو أنّ الحاجة إلى سلطة قضائية مرده منـع أيّ تغول محتمل للسلطة التنفيذية واستيلائها علـى صـلاحيات وأدوار السلطة التشريعية، ومن أجل بلوغ التوازن ما بين السلطات، وتحقيقا لمبدأ الفصل من بين السلطات الذي نادى به المفكر شارل مونتسكيو. وبعبارة أخرى، كان روسو

---

[1] غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص19.

[2] ألفريد ستيبان، "الدين والديمقراطية و'التسامح الثنائي'"، في : لاري دايموند ومارك بلاتنر (محرران)، **الديمقراطية... أبحاث مختارة**، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016)، ص ص226-227.

[3] إمام عبد الفتاح إمام، **مرجع سابق**، ص25.

مدركا لهشاشة الشرعية الديمقراطية، لذلك اقترح ثلاث وسائل سياسية بإمكانها أنّ تحافظ عليها وتساهم في تعزيزها وهي: القضاء والحق في التمثيل والتناوب على السلطة[1].

لقد أولى مفكروا العقد الاجتماعي أهميّة بالغة للحرية ودافعوا عنها- فقد كانت جُلّ أعمال جون لوك مثلا تدور حول هذه القيمة الاجتماعية- ، وجعلوا منها جوهر الديمقراطية، فإذا غابت الحريّة فقد الأنسان إنسانيته[2]. أما جون ستيورات ميل وجيريمي بنثام فحددا مهمة أي حكومة في ضمان الحرية للمواطنين كافة وتمكين التنظيمات الاجتماعية من ممارسة نشاطها بكل حرية بعيدا عن أيّ نوع من القيود قد تحاول الحكومات فرضها شعوبها.[3]

1 Norbert Lenoir," Un problème de la légitimité politique dans la pensée de Rousseau",Philosophiques, Volume 27, Number 2, automne 2000.

[2] - حول العقد الاجتماعي أنظر:

Laskar, Manzoor, "Summary of Social Contract Theory by Hobbes, Locke and Rousseau", *Symbiosis International University,*(April 4, 2013). shorturl.at/fjs16

[3] غيورغ سورنسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص22-23.

لقد ساهمت أفكار جون ستيوات ميل[1] في تطوير مفهوم الحريّة لتكون الركن الأساس لأي حكم ديمقراطي لتحقيق سعادة الانسان ورفاهيته[2]. وهو ما يعني وجود علاقة ارتباطية بين الحرية والديمقراطية، فلا ديمقراطية حيث القهر والاستبداد، ولا تنمية حيث تنعدم الحرية.

---

[1]لقد اشتهر جون ستيوارت بتركيزه على الأخلاق والتزامه بها، فقد عرف عنه تاسهاماته الفكرية فيعلم النفس وعلم السلوك في الكتاب السادس من المنطق (1843). فقد ميز ميل بين الفن والعلم مستخدما المنهج الاستقرائي، حيث تتباين وجهات نظر ميل وجيريمي بينثام. نظرًا لوجهة نظر ميل للعلاقة بين الفن والعلم ، فإن علم الأخلاق (بما في ذلك علم السلوك السياسي) يفترض مكانة بارزة في فكر ميل أكثر من أي فن سياسي أو أي علم سياسي واضح. على عكس العديد من المعلقين ، فقد قيل إن ميل لم يتخل أبدًا عن التزامه بعلم الأخلاق ، كما يتضح من مناقشة "أفضل شكل للحكومة بشكل مثالي" في الاعتبارات. إن مفهوم ميل عن "الشخصية النشطة" هنا يدعم ويوجه ما يمكن أن يُنظر إليه على أنه تفسير تقليدي لأشكال الحكومة. تصبح تنمية الشخصية النشطة شرطًا أساسيًا لنجاح الحكومة التمثيلية. ويختتم المقال بملاحظات حول تركيز ميل على المجتمع بسبب وصفه للحرية في On Liberty (1859) ويقترح أنه فكر في طرق جديدة لفهم العمليات التقليدية للحكومة،

أنظر حول هذا الموضوع :

Frederick Rosen, « La science politique de John Stuart Mill », Revue d'études benthamiennes [En ligne], 2008, mis en ligne le 01 février 2008, consulté le 30 août 2014.

[2] Ludmilla Lorrain," LA REPRÉSENTATION POLITIQUE CHEZ JOHN S. MILL", ***Cahiers philosophiques***, Réseau Canopé, 2017/1 n° 148 | pages 41 à 53.

فاقترأنّ الحرية والابداع الفكري هو سرّ تقدم المجتمعات الغربية ورقيها، هو ما عناه المفكر الهندي أمارتيا سن حين قال : التنمية حرية[1].

أمّا جون لوك فقد ركزّت جهوده الفكرية على إبراز أهمية الحرية والمساواة، ويرى بأنّ رضى الشعب هو الأساس الوحيد الذي تقوم عليه شرعية أية سلطة وليس التزوير.[2]أما جون جاك روسو فقد انتقد ما ذهب اليه بعض المفكرين في دعوتهم المنافية للطبيعة البشرية بالرضوخ لمنطق العبودية وسلطان الملوك، وهو ما قام بها المفكر الهولندي هوغو غروسيوس الذي دعا الشعب الهولندي للاستسلام لاستبداد الملك[3].

ويرى جون جاك روسو أنّ مبدأ الحرية حقّ فطري للإنسان لا يمكن التنازل عنه بأيّ شكل من الأشكال، وإلا فقد الانسان إنسانيته. فالفرد يملك مصير نفسه، وبهذا تعتبر الحرية النواة الأولى للديمقراطية. لذلك، ينصح ستيوارت ميل الفرد بالحفاظ على حماية حقوقه ومصالحه

---

[1] Amartya Sen, ***Development as freedom***, Anchors Books, 1999, 366 p.

[2]مارك بلاتنر، "من الليبرالية إلى الديمقراطية الليبرالية"، في: لاري دايموند ومارك بلاتنر (محرران)، **الديمقراطية..أبحاث مختارة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، ، 2016 ، ص ص126-127.

وحول أهمية المساواة في فكر جون لوك أنظر :

Bruce A. Hunt Jr., "Locke on Equality", ***Political Research Quarterly***, Vol. 69, No. 3 (SEPTEMBER 2016), pp. 546-556 .

[3] Robin Douglass, "Rousseau's Critique of Representative Sovereignty: Principled or Pragmatic?", ***American Journal of Political Science***, Vol. 57, No. 3 (July 2013), pp. 735-747

وامتلاك مصير نفسه، وعدم ترك مصالحه بيد الحكومات. وهو ما يعني ضرورة أنّ ينخرط الأفراد في إدارة شؤونهم في إطار ما يعرف بالمجتمع المدني، وعدم ترك الحبل على الغارب للحكومة[1].

وهنا تبرز فكرة جوهرية مؤداها أنّ الحكومة تستمد شرعيتها من هيئة الناخبين، حيث يختار المحكومون ممثليهم بواسطة الانتخابات، ومن ثم فإنّ الحكومات مطالبة بحماية اختيار الشعب وعدم الالتفاف على إرادة الناخبين. لذلك يعتبر حق التصويت في الفكر السياسي الغربي لإختيار الممثلين ذروة الحقوق وسنامها، والذي بدوره يحمي الحقوق الأخرى، وحرمان المجتمعات من هذا الحق هو بمثابة العودة إلى حالة الطبيعة[2].

ومن هذا المنطلق، مثلت كل من الثورة الفرنسية والإعلان الأمريكي للإستقلال نقطة انعطاف في مسيرة الديمقراطية وحقوق الانسان، حيث أصبحت كلمة الشعب تعني مجموع المواطنين في الدولة. وشدد الاعلان الأمريكي للاستقلال على فكرتي الحرية والمساواة باعتبارهما ركني الديمقراطية، وهو ما طالب به جون لوك في كتابه "رسالة في ما يخص التسامح"[3]، ثم في كتابه الموسوم بـ"العقد الاجتماعي"[1].

---

1 Matthew Simpson, "Rousseau's Theory of Freedom, Continuum", 2006, 124pp., Reviewed by Nicholas Dent, University of Birmingham U.K.2006.11.09

[2] C. E. Merriam, Jr, "Thomas Paine's Political Theories", ***Political Science Quarterly***, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1899), pp. 389-403.

[3] John Locke, *A Letter Concerning Toleration*, translated by William Popple, 1689.

من جهة أخرى، ساهمت الثورة الصناعية التي ظهرت في أوربا في القرن السابع في ظهور أفكار جديدة تنادي بمزيد من المكاسب في مجال الحريات الفردية، وهو ما مهّد الطريق لظهور الأيديولوجية الليبرالية. وقد لعبت التطورات التي عرفتها أوربا في القرون الوسطى والمتمثلة في تحالف الكنيسة مع الملكيات في تسريع عملية تحرير المجتمعات الأوروبية من كل مظاهر العبودية والاستبداد. ومن هذا المنطلق، حددت الإيديولوجية الليبرالية هدفا رئيسيا لها يتمثل في القضاء على المنشأ الغيبي للسلطة، وجعل الشعب مصدرا لكل السلطات ممارسا لسيادته عن طريق ممثليه المنتخبين في المؤسسات كافة؛ وتقليص سلطات الدولة، باستثناء تلك المتعلقة بالقضايا الإستراتيجية والعسكرية، وتمكين المجتمع من التعبير عن نفسه عن طريق تنظيمات اجتماعية تكون واسطة بين المحكومين وبين "أهل الحل والعقد"، إلى جانب تكريس الليبرالية الإقتصادية وفق مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"[2].

---

[1] THOMAS MOURITZ, "COMPARING THE SOCIAL CONTRACTS OF HOBBES AND LOCKE", ***The Western Australian Jurist***, Vol. 1, 2010.

[2] لمزيد من التفاصيل حول الثورة الصناعية والليبرالية أنظر :

Julien Vincent, « Industrialisation et libéralisme au XIXe siècle : nouvelles approches de l'histoire économique britannique », ***Revue d'histoire du XIXe siècle*** , mis en ligne le 01 décembre 2010.

وحول مبادئ الليبرالية أنظر :

Bertrand Binoche, LES DEUX PRINCIPES DU LIBÉRALISME, ***Actuel Marx***, Presses Universitaires de France, 2004/2 n° 36 | pages 123 à 149.

المطلب الثاني: النموذج الديمقراطي ونهاية التاريخ

يعتقد كثير من الباحثين الغربيين، و على رأسهم المفكر الأمريكي فرانسيس فوكو ياما، أنّ حلقة التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية في أوربا وأمريكا إلا بعد أنّ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها[1]. حيث و وفقا لهذه الرؤية صارت الديمقراطية النموذج الأمثل للحكم لدى أغلب دول العالم الحر. في مقابل ذلك، تبنت دول أخرى الإيديولوجية الشيوعية والاقتصاد المخطط. وصار الصراع بين الشرق بزعامة الإتحاد السوفييتي وبين الغرب بقيادة الولايات المتحدة حول من يفرض نموذجه في الحكم وفي الاقتصاد. وقد انتهى هذا الصراع بانتصار الولايات المتحدة بنموذجها الليبرالي عام 1989 دون حرب. وانتصر

وحول العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية، أنظر :

Stéphane Dion, « Libéralisme et démocratie : plaidoyer pour l'idéologie dominante », ***Politique***, Numéro 9, hiver 1986, p. 5–38.

[1] Serge Berstein, « Chapitre XV - La Seconde Guerre mondiale et les fondements d'une démocratie libérale rénovée », Serge Berstein (éd)., ***La démocratie libérale***.(France : Presses Universitaires de France(, 1998, pp. 689-729.

معها نموذجها الليبرالي في الحكم وفي الاقتصاد، وهو الحدث الأبرز في القرن العشرين، هذا ما جعل المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما يصفه بنهاية التاريخ وخاتم البشر[1].

ومنذ ذلك التاريخ اتجهت كل دول العالم نحو تبني نظام الحكم الديمقراطي عقب انفتاح سياسي، وتبنت مشاريع اصلاح اقتصادي قصد تحقيق الانتقال نحو السوق. وهذه التحولات العالمية جعلت مفكري الغرب يؤكدون على أنّ الديمقراطية هي أفضل نظام حكم ديمقراطي. فبفضلها يتم التصدي للنزعة التّسلطية للأفراد والجماعات بأسلوب سلمي. كما تُمكّن الفرد من حقوقه السّياسية ضمن أكبر منظمة سياسية في المجتمع ونعني بها الدولة.

1في مقال شهير نشر عام 1975 بعنوان "Ende der Geschichte؟" ، طرح عالم الاجتماع أرنولد جيلين فرضية نهاية التاريخ ، والتي تعني بذلك النتيجة النهائية للعملية الابداعية في المجالات الاقتصادية، السّياسية والاجتماعية، والفنية وغيرها، التي ميزت تاريخ العالم البشري . وفقًا لأرنولد جيلين ، كانت المجتمعات الصناعية ستعيد إنتاج أشكالها الحالية فقط ، وتدخل حقبة ما أطلق عليها منذ ذلك الحين "ما بعد التاريخ."بعد 14 عامًا ، نشر فرانسيس فوكوياما بدوره مقالًا بعنوان "نهاية التاريخ؟" ، وهو مقال من شأنه أن يثير جدلاً كبيرًا. من أجل شرح أفضل للأفكار الموضحة في هذا المقال ، نشر فوكوياما كتابه الموسوم بـ "نهاية التاريخ والرجل الأخير "، وقد حاول الاجابة عن السؤالين التاليين :

.1هل الديمقراطية الليبرالية هي تتويج بنوي للفلسفة السّياسية؟

.2هل يمكن للديمقراطية الليبرالية أن ترضي حقًا الإنسان ؟

أنظر :

Francis Fukuyama, La Fin de l'histoire et le dernier homme,Traduction : Denis-Armand Canal, Champs-essai, 656 pages

فالديمقراطية تعتبر السد المنيع ضد ظهور الحكم الاستبدادي في المجتمعات وتمنع العودة إلى الحالة الطبيعة، وتضمن حقوق المواطنين المدنية والسّياسية. وبفضل الديمقراطية يمكن للمحكومين أنّ ينعموا بالحريات العامة، ويحموا مصالحهم الشخصية. وبفضل الديمقراطية تتحقق المساواة في المجتمع، إذ لا فرق بين حاكم ومحكوم أمام سلطان القانون[1]. وهذا ما يفسر لماذا يصر أنصار الديمقراطية على إقامة دول القانون التي يتساوى أمامها الحكام والمحكومين.

المطلب الثالث :التعريف الاجرائي للديمقراطية(بناء مقياس للديمقراطية)

إنّ الديمقراطية كظاهرة لم تعد كافية للحكم على نظام ما بأنّه ديمقراطي، فالعديد من النظم التّسلطية تتبنى مظاهر الديمقراطية، من مؤسسات وانتخابات دورية. لذلك، كان لابد من وضع تعريف اجرائي للديمقراطية يتضمن جملة من المؤشرات أو الشروط مثل ضرورة أنّ يكون تولي المناصب عن طريق الانتخاب بطريقة حرة وديمقراطية، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن الاقتراع العام باعتباره حق دستوري. ومن ثم فإنّ الترشح للمناصب العليا لا يجب أنّ يكون حكرا على زبائن النظام، بل يجب أنّ يكون مفتوحا لجميع المواطنين. كما يُشترط في تنظيمات المجتمع المدني الاستقلالية العضوية والمالية عن النظام[2].

[1] Robert A. Dahl, ***On Democracy***, 2nd Edition, Yale University Press, p.38.

[2] Robert M. Fishman, "Rethinking Dimensions of Democracy for Empirical Analysis: Authenticity, Quality, Depth, and Consolidation", *The Annu. Rev. Polit. Sci*. 2016. 19:289–309.

وللديمقراطية مفهومين؛ ضيّق و واسع. المفهوم الضيّق صاغه جوزيف شومبيتر الذي يرى بأنّ الديمقراطية هي اختيار المواطنين من يحكمونهم عن طريق انتخابات تنافسية[1]. ويركز

وأنظر حول قياس الديمقراطية وجودتها

Leonardo Morlino, What is a "Good" Democracy? Theory and Empirical Analysis, To be delivered at the Conference on "*The European Union, Nations State, and the Quality of Democracy. Lessons from Southern Europe*", University of California, Berkeley, October 31-November 2, 2002, University of Florence (Italy), & Institute for International Studies, Stanford University.

وانظر أيضاً :

Todd Landman,*Developing Democracy*:*Concepts, Measures, and Empirical Relationships*,paper prepared for the Ministry of Foreign Affairs of Sweden, May 2007. Centre for Democratic Governance, Department of Government, University of Essex.

وأنظر كذلك :

Myron Weiner, Empirical Democratic Theory and the Transition from Authoritarianism to Democracy, *American Political Science Association*,Vol. 20, No. 4 (Autumn, 1987), pp. 861-866.

[1] John E. Elliott, Joseph A. "Schumpeter and The Theory of Democracy", **Review of Social Economy**, Vol. 52, No. 4, The Social Economics of Joseph A. Schumpeter (WINTER 1994), pp. 280-300.

المفهوم الضيق للديمقراطية على اختيار المسؤولين عن طريق انتخابات حرة وديمقراطية، تتميز بالتنافسية من دون تدخل من قبل المؤسسات العسكرية أو الأمنية، إلى جانب استبعاد الإدارة الحكومية واسناد مهمة الاشراف على العملية الانتخابية إلى هيئة عليا مستقلة للانتخابات. مع ضرورة ضمان حق جميع المترشحين في الوصول إلى وسائل الإعلام العمومية، وعدم ممارسة الاكراه على المواطنين فيما يتعلق باختياراتهم، وتمكين الأحزاب السّياسية من التعبير عن برمجها أو آرائها بكل حرية وشفافية[1].

وقد حدد أنّدرياس شيدلر (*Andreas Schedler*) سبعة شروط للانتخابات الديمقراطية؛ أولها تمكين المواطنين من اختيار من يحكمهم بكل حرية وديمقراطية، وثانّيها أنّ يكون هذا الاختيار الديمقراطي قائما على قواعد عادلة بعيدا عن أي تدخل من الدولة، وثالثها أنّ أعضاء هيئة الناخبين متساوون بغض النّظر عن مستوى تعليمهم أو وضعهم الإجتماعي،

وأنظر كذلك :

Gerry Mackie, Schumpeter's Leadership Democracy, *Political Theory*, Vol. 37, No. 1 (Feb., 2009), pp. 128-153 .

وأنظر أيضاً :

NICHOLAS XENOS," Democracy as Method:Joseph A. Schumpeter", ***CLASSICS OF DEMOCRACY***, 1981.

https://democracyjournalarchive.files.wordpress.com/2015/06/xenos_democracy-as-method-democracy-1-4_-oct-1981.pdf

[1] Larry Jay Diamond, Thinking About Hybrid Regimes, ***Journal of Democracy***, Volume 13, Number 2, April 2002, pp. 21-35 . DOI: 10.1353/jod.2002.0025

ورابعها أنّ جميع المواطنين لهم الحق في الاقتراع باستثناء فاقدي الأهلية، وخامسها أنّ يكون الاقتراع سريا بعيدا عن أية ضغوطات، وسادسها النزاهة بمعنى أنّ كل ناخب له صوت واحد، أما سابعها احترام ارادة الناخبين بتمكين من فاز بالانتخابات من الحكم[1].

إذن، هذه هي شروط الانتخابات الديمقراطية، غيابها او انعدامها، معناه أنّ الانتخابات ليست ديمقراطية؛ أي أنّها تفقد وظيفتها الأساسية المتمثلة في تحقيق التناوب على الحكم، وهذا شرط أساس لوصف أيّ نظام بأنّه ديمقراطي.

أمّا المفهوم الموسع للديمقراطية فقد طرحه المفكر ديفيد هيلد(*David Held*)الذي نادى بضرورة الحفاظ على مبدأ الإستقلال الديمقراطي، وهو يتضمن مساءلة الدولة ووجود مجتمع مدني قوي يتيح الحقوق السّياسية للمواطنين ويجعل المواطن في سلم الأولويات، وهذا ما يجعل الحقوق الإقتصادية والاجتماعية مضمونة، وبالتالي فإنّ المفهوم الشامل أو الموسع ينظر للديمقراطية باعتبارها نظام سياسي واجتماعي واقتصادي[2]. بيد أنّ نجاح الديمقراطية مرتبط بمدى وجود ظروف ملائمة ومناسبة للديمقراطية، حتى يمكن الحفاظ

---

[1]Andreas Schedler,"The Menu of Manipulation: Elections Without Democracy", ***Journal of Democracy***, Volume 13, Number 2 April 2002. shorturl.at/aqZ36

وأنظر ذلك :

Andreas Schedler (editor). ***Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition*** (London: Lynne Rienner Publishers, 2006), 267 pp.

[2] David Held, Democracy, the nation-state and the global system, *Economy and Society*,Volume 20, 1991 - Issue 2 . shorturl.at/fPU14

عليها وتعزيزها[1]. فالدول التي قطعت أشواطا بعيدة في الديمقراطية، هي الدول التي عرفت ترسيخا للديمقراطية، وبالموازاة مع ذلك تشهد تطورا اقتصاديا ورفاهية، ومساواة، ومن ثم يمكن الحديث هنا عن مفهوم موسع للديمقراطية[2]. في حين نجد المفهوم الضيق للديمقراطية في الدول حيث ما زالت الديمقراطية هشة ولم تجد طريقها للترسيخ بعد. وهي الدول ذات النظم التّسلطية والاستبدادية، حيث التخلف الاقتصادي، والتبعية للخارج، في هذه الحالة لا يمكن الحديث عن وجود ديمقراطية بمفهومها الواسع بل بمفهومها الضيق[3].

ويزعم الباحث الدنماركي جورج سورنسن (*Georg Sorensen*) أنّ الديمقراطية يجب أنّ تشمل ثلاثة أبعاد؛ أنّتجري العملية السّياسية في جو من المنافسة الحقيقية بين أفراد وتنظيمات اجتماعية على المناصب الحكومية، وأنّ تكون العملية السّياسية تعبيرا على مستوى من المشاركة السّياسية في اختيار القادة والسياسات، وأنّ تضمن الديمقراطية مستوى مقبولمن المنافسة والمشاركة السّياسية والحريات الفردية والجماعية[4].

---

[1] John Dunn, "How democracies succeed", ***Economy and Society***, Volume 25, 1996 - Issue 4.

[2] Deane E. Neubauer," Some Conditions of Democracy", ***The American Political Science Review***, Vol. 61, No. 4 (Dec., 1967), pp. 1002-1009.

[3] Leonardo Morlino",'Good' and 'bad' democracies: how to conduct research into the quality of democracy", ***Journal of Communist Studies and Transition Politics***, 20:1, 5-27, 2004.

[4] Georg Sorensen, ***Democracy and Democratization Processes and Prospects in a Changing World***, (Denmark : University of Aarhus, 3rd ed, 2008), pp 6-26.

وتتبنى هذه الدراسة المفهوم الضيق للديمقراطية على اعتبار أنّ الدول العربية لها خصوصياتها في ما يتعلق بالممارسة الديمقراطية، والتي هي متباينة مع الممارسة الديمقراطية في الغرب حيث المفهوم الموسع. كما أنّ نمط علاقة الدولة بالمجتمع في المنطقة العربية يتميز بهيمنة الدولة على التنظيمات الاجتماعية، بسبب ضعف بنية المجتمع المدني وتبعيته العضوية والمالية للنظام السياسي. فالأنظمة السّياسية العربية تتبنى الديمقراطية لاعتبارات تكتيكية تندرج ضمن استراتيجيات البقاء[1].

[1] Daniel Brumberg," Democratization Versus Liberalization in Arab World: Dilemmas and Challenges for US foreign Policy", **Strategic Studies Institute**, July 2005.

أنظر أيضاً :

Sean L. Yom, "CIVIL SOCIETY AND DEMOCRATIZATION IN THE ARAB WORLD", ***Review of International Affairs***, Vol. 9, No. 4 (December 2005).

وأنظر كذلك :

Volkers Perthes, "Is the arab world immune to democracy", ***Survival***, Vol 50 n0.6, December 2008-Janaury2009, pp.151-160.

Russell E. Lucas, "Monarchical authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime type",*Int. J.* ***Middle East Studies***. 36 (2004), 103–119. DOI: 10.1017.S0020743804361064

المبحث الثاني :الإنتقال الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي

يواجه الباحثون في العلوم الاجتماعية والسّياسية معضلة تعدد المفاهيم وتضاربها، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم التحول الديمقراطي، إذ تتعدد مضامينه، فتارة يعبر عنه بالتحول الديمقراطي وتارة بالانتقال السياسي، وتارة بالديمقرطة، وتارة أخرى بالإصلاح السياسي والديمقراطي.

ويشير التحول الديمقراطي إلى المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي.[1] فالتحول الديمقراطي يقصد به حدوث تغيّر في طبيعة النظام التسلطي والتحول نحو النظام الديمقراطي، عبر سلسلة من التحولات في الأوضاع السّياسية، الإقتصادية والاجتماعية، وتبدأ بشكل تدريجي بالمؤسسات السّياسية، والسلطة التشريعية، كما يشمل التحول مصدر السلطة، حيث تصبح إرادة الناخبين أو الإرادة الشعبية هي مصدر كل السلطات.[2]

---

[1] أحمد حسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة : مركز الدراسات السّياسية والإستراتيجية، 2004)، ص295.

[2] بلقيس أحمد منصور،**الأحزاب السّياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، (القاهرة : مكتبة مدبولي)، 2004، ص2.

ولا يبدأ التحول الديمقراطي مرة واحدة بل يبدأ تدريجيا وتكون له مؤشرات تدل عليه، وتتمثل في تبني الحكام التسلطيين تعديل قواعد حكمهم وتوفير مزيد من الحقوق الفردية والجماعية[1]. وتعرف هذه المرحلة باسم التحرير السياسي حيث تقوم فيها الأنظمة التّسلطية بانفتاحات سياسية، تبدأ بتعديلات دستورية، واجراءات تهدئة تتمثل في اطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وترقية حقوق الانسان ومنع التعذيب في مراكز الأمن، وفتح المجال للمشاركة المحدودة وفي مستويات أدنى من مناصب اتخاذ القرار، والسماح بإنشاء أحزاب سياسية وصحف وحرية التعبير. وتجدر الإشارة أنّ التحرير السياسي قد يتطور إلى تحرير ليبرالي يشمل حتى الجانب الاقتصادي، أو قد يتعثر وقد يبلغ التحول الليبرالي مرحلة الديمقراطية أو تتعطل مسيرته[2].

وهو ما يعني أنّ عملية التحول الديمقراطي لا تحسم دائمًا الشكل النهائي لصالح نظام الحكم، فقد تؤدي إلى انهيار النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي. ومن جهة ثانية فإنّ نجاح عملية التحول الديمقراطي قد يترتب عليها زيادة التنافس بين الفواعل السّياسية، والمرشحين للانتخابات، وتوسيع المشاركة السّياسية واحترام الحريات المدنية والسّياسية.

---

[1] غيليرموأودونيل وفيليب شميتر،**الانتقالات من الحكم السلطوي :استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة** ،ترجمة صلاح تقي الدين (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية،2007)، ص ص. 22.21.

[2] صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت : دار سعاد الصباح،1993)،ص 68.

المطلب الثاني :الانتقال الديمقراطي (*Democratic Transition*)

الانتقال نحو الديمقراطية لا يؤدي بالضرورة إلى إقامة نظام ديمقراطي، فقد يحدث أنّ تتعثر العملية برمتها وتأتي بنتائج عكسية تتمثل في انهيار النظام بسبب عوامل عديدة. بعبارة أخرى، فنتائج المسار الانتقالي ليست مضمونة، فقد تنجح العملية في بلد وقد يكون مصيرها الفشل في بلد أخر لأسباب عديدة ومتنوعة. وهو ما يعني أنّ تجربة الانتقال نحو الديمقراطية لها سماتها وخصائصها التي تتباين من فضاء جغرافي إلى آخر، لكن لها سماتها المشتركة بين هذه التجارب المختلفة. فمسار الانتقال الديمقراطي في العادة يتسم بالبطء بسبب استمرار تمسك الحكام التسلطيين بالسلطة، وتتميز كذلك بشكوك المحكومين تجاه الحكام الجدد، كما أنّ استغراق الانتقال الديمقراطي لفترة زمنية طويلة من شأنّه يضر بالعملية الانتقالية، دون أنّ ننسى الصعوبات التي يواجهها الحكام في تفكيك تركة النظام القديم خصوصاً شبكات الفساد.[1]

والانتقال الديمقراطي عملية سياسية قد تبدأ من فوق، أو من الأسفل، أو من الاثنين معاً. وترمي إلى تعزيز القيم والأهداف الديمقراطية، وتسمح بالتعايش بين الدولة والتنظيمات

[1] **امحمد جبرون وآخرون**، الإسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، 2013. ص467.

الاجتماعية، بعد حل جميع الخلافات السّياسية بينهما عن طريق المساومة، ومأسسة الصراع السياسي بنقله من الشارع إلى داخل المؤسسات السّياسية.[1]

وغالباً ما تكون بداية الانتقال الديمقراطيّ باندلاع أزمة بين دوائر الحكم، ثم تتطور تدريجيا ليتم تحييد العصب المعارضة للانتقال الديمقراطي، أو تقديم ضمانات لها بأنّ مصالحها لن تتضرر من العملية الانتقالية، وفي هذه المرحلة سيتم تفكيك التركة التّسلطية واستبدال الثقافة القديمة بأخرى ديمقراطية، وقد تستغرق هذه العملية عقوداً طويلة من الزمن[2].

ويكتمل مسار الانتقال الديمقراطي حين تتوصل الدولة والمجتمع إلى اتفاق بشأنّ الإجراءات التي تنبثق عنها حكومة منتخبة تتمتع بحكم الأمر الواقع، وعندما يتجسد مبدأ الفصل ما بين السلطات بشكل يمنع تغول السلطة التنفيذية أو تدخلها في صلاحيات السلطتين

[1]GrayStradiotto and SujianGuo, "Transitional modes of Democratization and DemocraticOutcomes", ***International journal on World Peace***, Vol XXVII, N°4, December 2010, p10.

[2]Georg Sorensen, Democracy and Democratization Processes and Prospects in a Changing World, **Op.Cit**, pp 6-26.

القضائية والتشريعية[1]. وتمتد مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى غاية إجراء أول انتخابات ديمقراطية قد تكون محلية أو برلمانية، وحتى لو لم تكتمل بعض حلقات هذا الانتقال.[2]

المطلب الثالث : الدمقرطة والترسيخ الديمقراطي

عرّف هنتنغتون الدمقرطة بأنّها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي، وهي تحدث في فترة زمنية محددة[3]. تتم عبر مراحل متواصلة تبدأ بزوال النظم التّسلطية وتنتهي بظهور نظم ديمقراطية حديثة، وتعني من الناحية العملية إعادة توزيع القوة والسلطة لصالح التنظيمات الاجتماعية[4]. وبعبارة أخرى، تفترض الدمقرطة تغييرا في مصدر السلطة لينتقل من الجيش إلى هيئة الناخبين باعتبارها مصدر كل السلطات. ويتطلب ذلك وجود عقد اجتماعي يحدد قواعد اللعبة الديمقراطية، ومؤسسات ديمقراطية،

---

[1]Juan J. Linz and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation, Southern Europe, South America, and Post-communist Europe,(USA: Johns Hopkins University Press, 1996), p3.

[2]Manuel AntonionGarretón,"Problems of Democracy in Latin America : On the Processes of Transition and Consolidation", ***International Journal***, Vol43,N°3, Summer 1988, p365.

[3]هنتغتون، **مرجع سابق**، ص 73.

[4]هدى ميتكيس،"الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السّياسية فيدول العالم الثالث " ، "في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محررين)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة :المجلس الأعلى للجامعات، 1999)، ص.136 .

ومواصلة تفكيك جميع الهياكل التّسلطية. وفي ظل الدمقرطة تجرى انتخابات ديمقراطية تنافسية تؤدي إلى التناوب على الحكم بطريقة سلمية، وبذلك تزول ظاهرة صناعة القرار السياسي، وتتجسد المساءلة السّياسية. وبالموازاة مع ذلك، تستمر عملية الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الانتقال السوق[1].

ويختلف التعزيز الديمقراطي أو الترسيخ الديمقراطي عن الدمقرطة من حيث الفترة الزمنية، حيث تكون غالبا أقصر من فترة الترسيخ، ومضامين الانتقال أقل تعقيدا من مضامين الترسيخ.[2]وفي الترسيخ الديمقراطي تسود الثقافة الديمقراطية ويصبح حكم الناخبين الآلية الوحيدة لتغيير الحكام، وتختفي ظاهرة الانقلابات العسكرية بعد تجريمها. إذ لا يمكن الحديث عن ترسيخ ديمقراطي في ظل وجود فواعل سياسية ما زالت تعتقد بإمكانية إجراء تغيير خارج المؤسسات الديمقراطية[3].وتكون الانتخابات ديمقراطية وتنافسية[4]، وتجري في

---

[1]Augusto Vargas , « Democratization in Latin America : A Citizen Responsibility ," in FelipeAguero and Jeffrey Stark (eds.), ***Fault Lines of Democracy in Post – Transition Latin America*** (USA: North – South Center Press University of Miami, 1998), pp. 1 – 145.

[2]Guilhot Nicolas et Schmitter Philippe, "De la transition à la Consolidation…Une lecture rétrospective des DemocratizationStudies", Revue Française de Science Politique, 50 Année, N°4-5, 2000, p615.

[3] Rod Hague and Martin Harrop, ***Comparative Government and Politics*** (London : Palgrave Publishers, 5 th ed. , 2001), pp. 13 – 24.

[4]عبد الفتاح ماضي، "مفهوم الانتخابات الديمقراطية"، في: **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية** (يروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 371-393.

اطار عقد اجتماعي يعطي للفوز معنى مؤداه عدم إقصاء المنهزمين فيها. أي أنّ الترسيخ الديمقراطي ينفي أي مظاهر للإقصاء، بل يتطلب مزيدا من التوافق بين الدولة ومختلف التنظيمات الاجتماعية التي تؤمن بالديمقراطية كآلية لادارة اللعبة السّياسية.[1]

ومن هذا المنطلق، يقتضي الترسيخ الديمقراطي الالتزام بأحكام الدستور في ما يتعلق بسلطات المدنيين واستبعاد العسكريين من السياسة، وإدارة محايدة، وحكومة ديمقراطية، إلى جانب سيادة القانون، ومنظومة اقتصادية فعالة[2].

وفي هذا الإطار، لا يمكن الحديث عن نجاح الترسيخ الديمقراطي بدون الإشارة إلى دور الجيش الحاسم طيلة المراحل العملية الانتقالية، باعتباره الضامن الرئيس لنجاح الانتقال وصولاً إلى الترسيخ. وبعبارة أخرى، يتوقف نجاح الانتقال الديمقراطي ويتجسد الترسيخ الديمقراطي على إدراك قادة الجيوش للعملية الديمقراطية. ويتوقف كذلك، على حجم الوعي السياسي لدى قادة التنظيمات الاجتماعية، وأهمية عدم استعداء المؤسسات السيادية[3].

---

[1]Leonardo Morlino, **Democracy between Consolidation and Crisis**, Oxford University Press, First Published, New York, 1998, p13.

[2]John Peeler, ***Building Democracy in Latin America*** (Colorado : Lynne Rienner Publishes, 1998), pp. 7 – 17.

[3] Adam Przeworski ," Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America", ***Bulletin of Latin American Research*** , May, 1992, Vol. 11, No. 2 (May, 1992), pp. 231-233. shorturl.at/bDKV9

يعتقد الباحثان خوان لينز وألفريد ستيبان أنّه لا يمكن الحديث عن ترسيخ ديمقراطي ما لم تتوفر شروط دنيا، تتمثل في وجود دولة، إذ لا يمكن الحديث عن انتقال ديمقراطي، وانتخابات تفضي إلى تناوب على السلطة في ظل غياب دولة تحتكر العنف المادي المشروع لفرض احترام اختيار الناخبين على جميع أطراف العملية السّياسية. أي أنّه لا بد من أنّ تكتمل دورة الانتقال الديمقراطي، وأنّ تكون قواعد اللعبة ممأسسة، ويكون الفصل ما بين السلطات تاما، إذ لا يمكن الحديث عن انتقال ديمقراطي في ظل تغول السلطة التنفيذية. وفي هذا المستوى لا مكان للديمقراطيات المزيفة ولا الهجينة.[1]

وإلى جانب الدولة يتطلب الانتقال الديمقراطي وجود جهاز بيروقراطي ذو كفاءة عاليةوفعّال تستند عليه الدولة لممارسة الإكراه المادي المشروع لفرض النظام وحماية المواطنين من أي اعتداءات أو محاولات للخروج عن القانون. ولا غنى للمجتمعات الحديثة عن البيروقراطية، ولا يمكن لأي دولة حديثة أنّ تستغني عنها الأجهزة البيروقراطية التي تقوم على الأسس العقلانيةالمنافية للنزعة التّسلطية للفرد.[2]وهو ما يتطلب كذلك وجود حكومة منتخبة ديمقراطيا قادرة على بسط سيطرتها على كامل إقليم الدولة وتنظيم شؤون المجتمع.

وجدير بالذكر أنّ كل دول المعسكر الاشتراكي التي قامت بانفتاحات سياسية تبنت في الوقت ذاته اصلاحات اقتصادية، وهو ما يعني تغيير طبيعة النظام السياسي، باستثناء

---

[1]Juan Linz and Alfred Stepan, "Toward Consolidated Democracies", ***Journal of Democracy*,7.2**, 1996, pp14-15.

[2]Max weber, **Economy and Society**, Translate by:Ephraim Fischoff (eds), Edited by: Guenther Roth and Claus Wittich, (USA: University of California Press, 1978), p954.

الصين وتايوان. ومن هذا المنطلق، يجب أنّ يتزامن الإصلاح السياسي والانتقالالديمقراطي مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، إذ لا يمكن الحديث عن استقلال السوق دون استقلالية المجتمع المدني، وهذا الترابط بين اقتصاد السوق واستقلالية التنظيمات الاجتماعية يسند ويدعم الديمقراطية. فتدخل الدولة في المجال الاقتصادي مما سيؤثر في استقلالية المجتمع المدني، وهو ما ينعكس سلبا على الترسيخ الديمقراطي. لأنّ الترسيخ الديمقراطي مرتبط بما يسميه المفكر الأمريكي جويل ميغدال التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع(*Mutual Empowerment of State and Society*)[1].

واللافت للنظر، أنّ عديد المجتمعات بها تنظيمات اجتماعية لكنها ليست مستقلة ماليا وعضويا عن النظام، وهو ما يجعل من المسار الديمقراطي مزيفا، ويصبح الحديث عن ترسيخ ديمقراطي في هذه الحالة نوعا من الترف الفكري.

لكن يظل وجود الدولة ضروري لسببين؛ الأول أنّ الحقل السياسي والاقتصادي بحاجة إلى الدور التنظيمي للدولة لضبط السوق بالقوانين والتشريعات، وسياسات عامة في مجال المالية والضريبية والصحة والتعليم. وتكمن أهمية هذا التدخل في تصحيح اختلالات السوق وحماية المجتمع، والممتلكات العامة والخاصة، ومنع الفلتان الأمني. وبدون هذه الشروط لا يمكن للديمقراطية أنّ تصمد في وجه الأزمات الاجتماعية.[2]

---

[1]: حول التمكين المتبادل أنظر

Xu Wang, "Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits", ***Comparative Politics***, Vol. 31, No. 2 (January, 1999), 231-249.

[2]Juan Linz and Alfred Stepan,Toward Consolidated Democracies, ***Op.Cit.***,p21.

لذلك يتطلب الترسيخ الديمقراطي سيادة القانون، واستقلال القضاء والمساءلة ، وحماية حقوق الجماعات والأفراد والأقليات. ومتابعة المسؤولين قضائيا إذا أخلوا بواجباتهم.[1]

المبحث الثالث: في مقولات علم الانتقال الديمقراطي

المطلب الأول : افتراضات علم الانتقال الديمقراطي

ضرورة وجود السياق المحفز

تؤكد أغلب الدراسات حول الانتقال الديمقراطي على أهمية السياق في عملية الانتقال نحو نظام ديمقراطي. وقد يتمثل هذا السياق في ظروف اقتصادية مساعدة على الانتقال، أو ظروف اجتماعية، أو ثقافية سياسية ديمقراطية، إلى جانب مجتمع مدني مستقل. كما قد يتجسد هذا السياق في شكل أزمة عنيفة داخل النظام السياسي، أو فقدان النظام السياسي التسلطي للدعم والتأييد الذي كان يتلقاه من التنظيمات الاجتماعية الموالية له. أو سحب القوى الخارجية لدعمها الموجه لهذا النظام. وعلى الصعيد المجتمعي تبرز تنظيمات اجتماعية مطالبة بالتغيير الديمقراطي.[2]

---

[1] **Ibid**., p19.

[2] Manuel Antonion Garretón," Problems of Democracy in Latin America : On the Processes of Transition and Consolidation", ***International Journal***, Vol43,N°3, Summer 1988.pp367-368.

وهذه الفترة عدم استقرار سياسي وأوضاع سياسية غامضة بسبب عدم وجود معايير واضحة حول قواعد اللعبة السّياسية، كما تتخللها في نفس الوقت وجود صراعات كثيفة بين مختلف الأطراف السّياسية الفاعلة حول طبيعة وشكل هذه القواعد، مما يجعل التطورات السّياسية المتلاحقة داخل المشهد السياسي لا يمكن التنبؤ بها. فطبيعة التغيير السياسي واتجاهه في المقام الأول يعتمد على الإستراتيجيات السّياسية التي تعتمدها الجهات الفاعلة داخل المسار الانتقالي، وهنا يصبح من الصعب تقييم ميزان القوى السياسي، حيث تكثر فيها التحالفات السّياسية من جهة، ومن جهة أخرى الأخطاء السّياسية، وبالتالي في هذه اللحظة بالذات نجد الجهة التي تمتلك القوة في الميزان السياسي تعتبر المحرك الحقيقي للتغيير.[1] تهدف المرحلة الانتقالية إلى وضع قواعد اللعبة بين اللاعبين المتنافسين من أجل حل مسألة السلطة، ودون الذهاب إلى العنف، مما يزيد من احتمالات نجاح الانتقال الديمقراطي، وفي حالة عدم وجود توافق بين القوى الفاعلة على تنصيب قواعد اللعبة الديمقراطية، حينها سيؤدي إلى تعطيل أو تأجيل الانتقال الديمقراطي، وبالتالي قد تزيد احتمالات الذهاب إلى العنف.

وفي هذا السياق، طرح كلا من الأستاذين *Jacek Kugler* و*Yi Feng* سؤالاً حاسمًا في دراستهما حول نماذج الانتقال الديمقراطي الموسومة بـ: " بأطروحة الفواعل السياسيين" : *لماذا تتجه بعض النظم التّسلطية نحو تبني الديمقراطية؟*"، وقد حاول الباحثان الإجابة عن هذا السؤال عبر مستوى جزئي بالتركيز على تفضيلات الفواعل والتفاعلات الإستراتيجية

[1] Guilhot Nicolas et Schmitter Philippe, ***Op. Cit***, p618.

بينهم.[1]كما أنّنا نجد ما جاء به الأستاذ *Narcís Serra* يعزز هذا التحليل. ومن ثم فإنّ عملية الانتقال الديمقراطي تتوقف على طبيعة سلوك الفاعلين السياسيين لاسيما عندما تدمج مع القيود الهيكلية والثقافية.[2]

وقد أكدت تجربة الانتقال الديمقراطي في اسبانيا عدم وجود ما أسماه رئيس الحكومة الاسبانية الأسبق أدولفو سواريز نظرية حتمية تاريخية. وأنّ المستقبل أبعد من أنّ يمكن تقريره، فهو دائمًا مجال واسع للحرية وغير مضمون، على الرغم من أنّه بالإمكان استشرافه بواسطة عمليات اختبار للقوى العاملة في المجتمع وبنياتها، ومن ضمنها طبعًا وكمحرك أساسي الإرادة الحرة للبشر الذين يشكلون التاريخ."[3]

إذًا، تكشف لنا التجارب الانتقالية للعقود الأخيرة أنّ الفاعلين الأساسيين تعتبر وحدة التحليل الأساسية في عملية الانتقال الديمقراطي، والتي تلعب الدور الحاسم في تشكيل المشهد السياسي العام؛ فهي التي تمتلك مفاتيح اللعبة السّياسية والمعبرة عن مجموعة المصالح والقيم الجماعية والفردية. لذلك، فإنّ جل أدبيات الانتقال الديمقراطي ركزت على أهمية الإتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية، وهذا الإتفاق هو الذي يمثل الحجر الأساس للمشروع

---

[1]Jacek Kugler and Yi Feng, "Explaining and Modeling Democratic Transitions", ***The Journal of Conflict Resolution***, Vol43, N°2, Apr 1999, p139.

[2]نارسيس سيرا، **مرجع سابق**، ص17.

[3]المرجع نفسه، ص18.

الديمقراطي، وعلى الأطراف الفاعلة الإقتناع بأنّه لا بديل للوصول إلى السلطة من العملية الديمقراطية.

الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي

أكدت أغلب الدراسات حول الانتقال الديمقراطي وجود شروط مسبقة ضرورية لنجاح العملية الانتقالية تتمثل في ضرورة وجود دولة، لأن ّالانتقال الديمقراطي لن يكتب له النجاح في وجود دولة ضعيفة. وهو ما كشفته عديد تجارب الانتقال الديمقراطي التي تمت في دول ضعيفة. فالأمن الوطني في وجود دولة ضعيفة يعد منكشفا، أمام القوى الخارجية التي تستوعب النخب بكل سهولة . كما أنّ هناك احتمال بروز مطالب الجماعات العرقية وهو ما قد يؤدي إلى حدود صدام بينها. وقد تستعين الجماعات بالكيانات العرقية لتحقيق مطالبها، ومرد ذلك ضعف الاقتصاد وعجز الحكومة عن تلبية مطالب الشعب. وفي ضوء هذه الأوضاع المضطربة وغير المستقرة تلجأ النخب الحاكمة إلى تمتين صلاتها بالجماعات العرقية عن طريق شبكات الزّبونية والمحاباة السّياسية مقابل بقائها بالسلطة.[1]

[1] غيورغ سورنسن، **مرجع سابق**، ص ص 103 – 107.

كما يشترط لنجاح الانتقال الديمقراطي عدم وجود انقسام اجتماعي، وهذا الشرط يجب أنّ يسبق جميع المراحل الأخرى لإقامة الديمقراطية، ونعني به وجود حد أدنى من الاتفاق بين جميع مكونات المجتمع حول طبيعة المجتمع الذي يعيشون بداخله.[1]

كما ركزت جل أدبيات الانتقال الديمقراطي على أهمية الإجماع بين الفواعل الأساسيين حول قواعد اللعبة الديمقراطية، ويعد هذا الإجماع الركن الأساسي في العملية الديمقراطية، حيث تسود قناعة راسخة لدى الدولة والمجتمع بأنّ الوصول إلى السلطة يمر عبر صندوق الانتخابات[2].وفي هذا الإطار، كشفت تجارب الانتقال الديمقراطي في القرن العشرين للعقود أنّ تفضيلات الفواعل الأساسيين واختياراتهم الإستراتيجية هي محور العملية الانتقالية، وتلعب دورا حاسما في تشكيل المشهد السياسي العام.[3] ولا شك أنّ التزام أطراف العملية السّياسية بقواعد اللعبة سيخلق أجواء من الثقة، بأنّ نتائج العملية الديمقراطية سيتم احترامها، بعيدا عن أي تلاعب أو سطو، أو تزوير أو عنف[4].

---

[1]Rostow Dankwart, "Transition to democracy: Toward a Dynamic Model", ***Comparative Politics***, Vol2, N°3, City University of New York, April 1970, pp 350-351.

[2]Juan Linz, Alfred Stepan,Toward Consolidated Democracies, ***op.cit***., p.22.

[3]Guilhot Nicolas et Schmitter Philippe, ***op. cit***,pp618-619.

[4]فيليب شميتر و تيري لين كارل، "ما تمثله الديمقراطية ... وما لا تمثله"، في: لاري دايموند ومارك بلاتنر (محرران)، **الديمقراطية ... أبحاث مختارة**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016)، ص56.

وبعبارة أخرى، فإنّ مصير عملية الانتقال الديمقراطي يقرره سلوك الفاعلين على اعتبار أنّ بداية الانتقال الديمقراطي هو محصلة خيارات الفواعل الأساسية داخل الحقل السياسي سلوكياتها. فالخيارات العقلانية للفواعل السّياسية المتشبعة بالقيم الديمقراطية وتغليب المصلحة الوطنية والتركيز على التوافق بدل الاستيعاب، كلها شروط تحقق التمكين الديمقراطي.[1] والحديث عن الإجماع بين القوى السّياسية يقودنا إلى الحديث عن الأداء السياسي لهذه القوى.

الأداء السياسي للقوى الديمقراطية

يُعتبر أداء الفواعل السّياسية الرئيسية هو محور العملية السّياسية الانتقالية، وفي هذا الإطار فهي تبرز ما لديها من استراتجيات وتكتيكات ومساومات سياسية من أجل التموقع، ولعب الأدوار الأساسية داخل الخارطة السّياسية الآخذة في التطور والتشكل.[2]وتعبِّر هذه المرحلة في حياة النظام السياسي عن خصوصية تاريخية، فهي لحظات مؤسسة وتكوينية من أجل رسم ملامح خطة طريق للمرحلة القادمة والتي تدار فيها العملية السّياسية ومجمل التفاعلات السّياسية، ويبرز بشكل خاص في هاته الظروف الإستثنائية هو بروز قوتين سياستين، الأولى المؤيدة للانتقال الديمقراطي، أما الثانية فهي نخب الحرس القديم الرافضة له والتي لا تريد التنازل على مصالحها وامتيازاتها التي ألفتها في ثنايا الإرث السلطوي

[1]عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق :الحورات التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006) ، ص132.

[2]Guilhot Nicolas et Schmitter Philippe, ***op. cit***, p619.

المتجذر.[1]وهنا، تطرح بشكل أساس المهارات السّياسية، ودور القوى الديمقراطية في مواجهة خبرة النخب القديمة، فقد أشارت الكثير من التجارب الناجحة في الانتقال الديمقراطي أنّه لطالما لعبت المهارات السّياسية للقوى الديمقراطية أدوراً حاسمةً في إنجاح الانتقال الديمقراطي، وقطع جذور العودة إلى التّسلطية والإستبداد.

يشير الباحث آدم برزورسكي(*Adam Przeworski*) بأنّ بداية الانتقال الديمقراطي تكون في شكل محصلة خيارات الفواعل الاساسية؛ فهو نتاج للتفاوض والمساومة بين النخب الديمقراطية وبين الحرس القديم من أنّ أنّصار الوضع القائم ورفض أي تغيير ديمقراطي ومقاومته خوفا على مصالحها.[2]وهذا ما يفسر لماذ ايلجأ الحرس القديم إلى استراتيجيات تتمثل في اللعب على التناقضات الاجتماعية، واستغلال التباين الديني أو العرقي أو الطائفي. وقد تلجأ إلى نشر الفوضى والعنف لوقف التغيير بحجة أنّه يهدد الامن القومي.[3]

وبعبارة أخرى، فإن نجاح الانتقال الديمقراطي مرهون بعدم المساس بمصالح النخب الحاكمة، وعندها يشهد الانتقال تقييداً كبيراً،[4]فالترسيخ الديمقراطي يتطلب وقتاً طويلاً حتى تترسخ الديمقراطية، وهو ما يترتب عليه تغيير موازين القوى على الأرض لمصلحة

---

[1]ادريس لكريني وآخرون، **أطورا التاريخ الإنتقالي: مآل الثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، نوفمبر 2015)، ص445.

[2]غيورغسورسن، **مرجع سابق**، ص ص58-59.

[3]المرجع نفسه،60

[4]المرجع نفسه، ص61.

التنظيمات الاجتماعية. لكن بالرغم من ذلك، يمكن القول أنّه يتعين على المجتمع المدني تبني استراتيجيات معينة تضمن لها التمكين على حساب القوى المقاومة للتغيير الديمقراطي. ووفقاً لهذا المعنى، فإنّ القوى الديمقراطية تلجأ إلى توسيع قاعدة أنّصار الديمقراطية باعتبارها أفضل نظام حكم. وتطوير قدرات المجتمع المدني للمساهمة في لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، ونشر قيم المواطنة، وسيادة القانون.[1]

كما تلجأ التنظيمات الاجتماعية الديمقراطية إلى أسلوب المغالبة والاحتجاج وتنظيم الاعتصامات في الساحات العامة والميادين، بهدف الضغط على صناع القرار للرضوخ لمطالب المجتمع المدني بإقامة نظام ديمقراطي بالوسائل السلمية بعيدا عن العنف، ويمكن أنّ يكون ذلك بالتوافق مع السلطة الفعلية.[2]

وقد يحدث أنّ تنجح القوى الديمقراطية أو ما يعرف بالمجتمع المدني في تحييد المؤسسات السيادية العسكرية والأمنية نظرا لخطورتها على المشروع الديمقراطي.[3]

لكن من جهة أخرى، يخطئ من يعتقد بأنّ النظام السياسي سيقف يتفرج على التنظيمات الاجتماعية وهي تسحب البساط من تحت قدميه. فكما للمعارضة السّياسية استراتيجيها للنظام السياسي كذلك استراتيجيته للالتفاف على المطالب الديمقراطية للمجتمع المدني. ومن هذا المنطلق، تحاول الأنظمة في دول الجنوب احتواء قوى المعارضة السّياسية

---

[1] حسن توفيق ابراهيم، النظم السّياسية العربية:الإتجاهات الحديثة في دراستها، **مرجع سابق**، ص ص232-233.

[2] روبرت دال، عن الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص183.

[3] المرجع نفسه، ص181.

ورموزها، مستخدمة سياسة العصا والجزرة، وأساليب الإغراء بالمناصب الوزارية وغيرها من مختلف الريوع. لذا ينصح الدارسون المتخصصون في الانتقال الديمقراطي بضرورة أنّ يحافظ المجتمع المدني على استقلاليته العضوية والمالية عن السلطة الحاكمة، وهذا هو أهم شرط حتى يبلغ المشروع الديمقراطي منتهاه. وحتى يحدث ذلك يجب على التنظيمات الاجتماعية تطهير صفوفها من الدخلاء والانتهازيين واللاهثين وراء المناصب والغنائم.[1]

المطلب الثاني : أساليب الانتقال الديمقراطي

تُشير أدبيات الانتقال الديمقراطي بأنّ الانتقال من نظم حكم غير ديمقراطية إلى نظم حكم ديمقراطية هو صيرورة معقدة ومتعددة الأوجه وطويلة الأمد ومركبة في آن واحد؛ فهي تنطوي على عدة مراحل مختلفة، حيث يصعب التيقن من نقطة بدء مرحلة وانتهاء بالأخرى، وهذا من شأنّه تعطيل المسار الانتقالي خاصة في المراحل المبكرة للانتقال. فهي إذًا، تؤسس لبناء عهد جديد في تاريخ المجتمع، وتتم فيه هندسة مستقبله السياسي، وتغيير جذري للبنية المؤسسية المجتمعية التقليدية، وقطع عملي مع أركان نظام سياسي سابق ثبت فشله.

إنّ تعدد مداخل الانتقال الديمقراطي مرده التجارب الانتقالية التي شهدتها دول جنوب وشرق أوروبا، وبعض من دول آسيا وإفريقيا في العقود القليلة الماضية، وتختلف هذه المداخل من حالة لأخرى حسب خصوصية كل بلد. فديناميكية التغيير تتحكم فيها عدة سياقات داخلية وأخرى خارجية، ولاسيما علاقات القوة بين القوى الديمقراطية والقوى

[1]Manuel Antonion Garretón,*op. cit,* p 369.

المحافظة، وطبيعة التفاعلات ومخرجاتها من جهة ثانية، باعتبار أنّ هذه النخب هي التي تمتلك مفاتيح اللعبة السّياسية.

وفي هذا الإطار، حدد هنتغتون ثلاثة أنماط رئيسية من التحول الديمقراطي هي[1]:

نمط التحول	مضمون التحول
التحول من أعلى	تبادر النخبة الحاكمة وتحديداً العسكرية في النظام الشمولي أو التسلطي بالتحول الديمقراطي، وتلعب الدور الرئيس تفكيك هذا النظام أو تحويله إلى نظام ديمقراطي. ويتميز هذا النمط بوضعية انسداد يستحيل من خلالها ضمان استمرارية للنظام القائم بسبب رفض أو عدم نجاعة أساليب الحكم المنتهجة، فمن هذا المنطلق تساهم النخبة العسكرية بشكل جدي في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي للحفاظ على بقاء واستمرار الدولة.
نمط الإحلال التحولي حول عن طريق التفاوض)	في هذا النمط يكون هناك تمكين متبادل ومبادرة مشتركة بين النظام والمعارضة، قصد التوصل إلى تفاهمات تدفع إلى التخلي عن النظام التسلطي وإقامة أخر ديمقراطي. وفي هذا النمط يسعى كل طرف للتوصل إلى اتفاق يحفظ الفاعلين في الحقل السياسي.

[1] حدد المفكر الأمريكي صاموئيل هنتغتون ثلاث موجات كبرى مر بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية، فحسبه المرحلة الأولى امتدت من سنة 1828 إلى 1926، والثانية من 1943 إلى 1962، والثالثة وهي أهم مرحلة بدأت من سنة 1974 والتي مازالت مستمرة إلى الآن، حيث شهدتتحول عديد من الأنظمة الشمولية والإستبدادية إلى أنظمة ديمقراطية. ويبقى أهم تحول في الموجة الثالثة هي استبدال الحكومة بأخرى بواسطة انتخابات ديمقراطية ونزيهة، أنظر :

هنتغتون، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 179. 240.

التحول من أسفل	في هذا النمط يحدث أنّ يفقد الحكام السيطرة على المجتمع وتندلع ثورات شعبية تطيح بالنظام، والدخول في مرحلة الإصلاحات وتدابير انتقالية تمهد الطريق للتحول الديمقراطي.
التحول بالتفاوض	هو تحول نابع عن إرادة سياسية تجتمع حولها كل من النخب الحاكمة والنخب المعارضة، ويتوج هذا التقارب في خارطة طريق توافقية يتم من خلالها تصور الآليات والتدابير لضمان التحول الديمقراطي داخل الدولة، ويتميز هذا من التحولات الديمقراطية بالسلاسة والسلمية.
التحول من الخارج (التدخل الخارجي)	ويحدث هذا النمط عندما يكون التحول الديمقراطي نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية، سواء كانت دبلوماسية أو عسكرية (التدخل الأمريكي في هاييتي وبنما والصومال). وقد يكون التدخل من قبل المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي) التي تقدم مساعدات مشروطة بتحقيق التحول الديمقراطي.

المصدر : من تصميم الباحث بالاعتماد على : إيمان أحمد، أنماط التحول الديمقراطي، الجزء 4، المعهد المصري للدراسات، 20 مارس 2016

ومن جهتهما يرى كل من "غاري ستراديوتو" و"سوجان غيو"أنّ طريقة الانتقال الديمقراطي لها علاقة بالجودة الديمقراطية. وقامت أبحاثهما حول الدول التي تأثرت بالموجة الثالثة للديمقراطية (1973-1995) على فرضية علمية مؤداها أنّ طريقة الانتقال نحو الديمقراطية تؤثر في جودة الديمقراطية. انطلاقا من دراسات ميدانية لعديد تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم، استنتجا منها أنّ بعض أنواع الانتقال تؤدي إلى ترسيخ ديمقراطي وغيرها لا؟ كما لاحظ الباحثان أنّ المدة التي يستغرقها الانتقال الديمقراطي تُحدد طريقة

الانتقال. كما أنّ بعض أنماط الانتقال الديمقراطي تتوج بانتكاسة وتفضي إلى عودة الحكم التسلطي.[1]

كما وضع الباحثان منهجية لتصنيف الدول التي خبرت مراحل انتقال ديمقراطي، إنطلاقا من قناعتهما بأنّ وجود سياق مُحفر للانتقال الديمقراطي يعتبر العامل الرئيس في بلوغ الديمقراطية تمامها. وفي هذا الإطار، أحصى الباحثان خمسة أنماط من الانتقال الديمقراطي، أولها الانتقال التحويلي الذي يقوده جناح اصلاحي داخل السلطة، حيث يبادر بالإصلاح السياسي ويضمن عملية الانتقال الديمقراطي، إنطلاقا من قناعة راسخة لدى هذه النخب بأنّ الانتقال الديمقراطي الذي يتّم تحت اشرافهم يضمن بقاء واستمرار النظام والدولة، وهو أفضل خيار لتفادي الصدام مع التنظيمات الاجتماعية، وحفاظا على مصالحهم.[2]

هناك العديد من الشواهد الميدانية في السياسة الدولية على هذا النمط من الانتقال الديمقراطي، نذكر منها حالة الانتقال الديمقراطي في اسبانيا عقب تولي الملك خوأنّ كارلوس عرش اسبانيا، وتوصل الدولة والمجتمع في اسبانيا إلى اتفاق يقضي بضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد يصون الديمقراطية الوليدة.[3]ثانيا هناك نمط الانتقال التعاوني أو التفاوضي قصد التوصل إلى عقد الانتقال الذي يتضمن حقوق وواجبات الدولة

---

[1]Gary Stradiotto and Sujian Guo, ***op. cit***, p6.

[2]**Ibid**, p17.

[3]السعيد ملاح وساعد بلواضح، "الإنتقال الديمقراطي في إسبانيا : إستراتيجية التدرج في بناء التوافقات الإنتقالية"، **مجلة الناقد للدراسات السّياسية**، المجلد4، العدد2، بسكرة، أكتوبر 2020، ص93.

والتنظيمات الاجتماعية. ويمثل هذا العقد صمام أمان الانتقال الديمقراطي والضمانة لصناع القرار بأنّ التداول الانتخابي لن يشكل تهديدا لهم ولمصالحهم. وغياب هذا العقد قد يرهن مستقبل العملية الديمقراطية.[1]

وهو ما حدث مثلا في الجزائر سنة 1991 حيث تبنت جبهة الإنقاذ سياسة المطالبة والمغالبة، وخطاب التهديد والوعيد ضد الدولة والمؤسسات السيادية، وهو ما جعلها تتحول إلى عبء على النظام ومصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري، وهو ما عجّل بنهاية المشروع الديمقراطي نتيجة هذه الأخطاء القاتلة. وكان من اللازم أنّ تتفق أطراف العملية السّياسية على إعطاء معنى للانتخابات يتضمن ضمانات لصناع القرار بأنّ وصول الإسلاميين لن يشكل تهديدا لهم أو لمصالحهم.

أما النمط الثالث فيتمثل في وجود نظام شمولي ترفض النخب الحاكمة فكرة الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي، وتدخل في صدام مع التنظيمات الاجتماعية المطالبة بالتغيير الديمقراطي. وخلافا للنمطين السابقين لا يوجد جناح اصلاحي داخل النظام، وهو ما يزيد الامور تعقيدا، وتميل الكفة إلى الجناح المتشدد داخل النظام. وأمام هذا الوضع تلجأ المعارضة السّياسية إلى حشد وتعبئة المجتمع لإسقاط النظام نظرا لأنعدام البدائل الأقل تكلفة. ويؤدي إلتزام المؤسسات العسكرية والأمنية الحياد إلى التعجيل بإسقاط النظام

[1]Gary Stradiotto and SujianGuo, ***op. cit***, p18.

البائد، لكن هذا النمط يظل محفوفا بالمخاطر وقد يفتح باب التدخل الأجنبي على مصراعيه (العراق وليبيا). [1]

أما النمط الرابع فهو الانتقال الذي يحدث بدعم خارجي قد يكون من القوى الفاعلة في النظام الدولي وقد يأخذ أشكالاً سياسية، دبلوماسية أو عسكرية في شكل تدخل عسكري يؤدي إلى إسقاط النظام. وقد يكون بتدخل من الأذرع المالية للقوى المؤثرة في النظام الدولي. ويمكن تفسير هذا النمط بالأهمية البالغة التي اكتسبتها الديمقراطية على الصعيد العالمي، وقد اكتسب هذا التوجه زخما كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي[2].

[1] **Ibid**, p19.

[2] Juan Linz and Alfred Stepan, Problems of democratic transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, (Baltimore and London :The Johns Hopkins University Press, , 1996, p74.

الفصل الثاني:

الانتقال الديمقراطي في مصر 2000– 2010

المبحث الأول: دواعي الإنتقال الديمقراطي في مصر

المبحث الثاني: علاقة الدولة – المجتمع في مصر

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي المصري

المبحث الأول: دواع الإنتقال الديمقراطي في مصر

ينفرد النظام السياسي المصري بأنّه الوحيد من بين النظم الجمهورية العربية الذي تخلى مبكرا عن سياسة الحزب الواحد عام 1953، وانتقل إلى صيغة التعددية الحزبية المقيّدة في منتصف السبعينات، أي قبل خمسة عشر عاما من تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، لكن دون أنّ ينعكس ذلك تماما على الانتقال الديمقراطي؛ فقد ظلت مصر إلى يومنا هذا ترزخ تحت نير نظام تسلطي واستبدادي.

وعلى هذا الأساس، يعتبر التحول الديمقراطي في مصر عملية تراكمية تنامت على مدى العقد الممتد في الفترة 2000– 2010. حيث تكشف العملية عن مشاكل بنيوية عميقة، نتناولها فيما يلي.

المطلب الأول: العوامل السّياسية

سعى النظام المصري إلى رسم صورة لدولة المؤسسات، إلا أنّ هذه الصورة لم تتضمن جوهر الممارسة الديمقراطية. وسعيا منه لتقديم الصورة الديمقراطية للدولة، عمل النظام على منح مساحة محدودة من حرية الحركة لقوى المعارضة، وإتاحة هامش من حرية الرأي، والسماح بإنشاء الأحزاب ومشاركتها في الحياة السّياسية وخوض الانتخابات[1]. بيد أنّ واقع الممارسة السّياسية قد افتقر للمبادئ الديمقراطية الحقيقية حيث تميزت الفترة 2000– 2010 بأسلوب سلطوي إقصائي ترتب عنه جمود في الحياة السّياسية.

[1]. بسيوني محمود، هلال محمد، **الجمهورية الثانية في مصر** (مصر: دار الشروق، 2012)،ص ص.29– 30

ومن مظاهر الجمود والركود السياسي في الفترة محل الدراسة هو إبقاء الحياة السّياسية تحت رقابة مشددة تمنع قيام أي منافسة سياسية من أجل السلطة أو أي تغيير في الهياكل الأساسية للنظام السياسي، ناهيك عن ممارسة الحزب الوطني الديمقراطي للهيمنة الكاملة على مؤسسات الدولة والبرلمان والعملية السّياسية برمّتها[1]. وعلى الرغم من ادعاء الرئيس حسني مبارك بأنّ مصر تتمتع بجميع خصائص الديمقراطية إلا أنّ الواقع يشي بأنّ المشاركة والتعددية قد بلغت مستويات أدنى من أي وقت مضى بعد فترة هشة من الانفتاح السياسي في الثمانينيات وأوائل التسعينيات؛ حيث حدّ النظام تدريجيا من فرص التناوب أو التداول الفعلي على السلطة[2].

ومن أهم ما ميز مصر في الفترة المذكورة هو استشراء الفساد الذي كان من أهم ملامحه محاولات العبث بالدستور المصري بما يتناسب مع استمرار النظام الحاكم واستقراره. ففي سنة 2005 دعا "حسني مبارك" إلى تعديل المادة (76) من الدستور المتعلقة بكيفية

---

[1]. عماد الدين علي شاهين، "حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية (حالة مصر)"، في:**الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، علي خليفة الكواري محررا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 120.

[2] . *Jason Brownlee,* «The Decline of Pluralism in Mubarak's Egypt », ***Journal of Democracy***, vol. 13, N°. 4, (October 2002), p 6

اختيار رئيس الجمهورية وجعله منتخبا من قبل الشعب[1]. بيد أنّ القصد من هذا التعديل هو توريث الحكم.

فبمجرد اعتلال صحة الرئيس "مبارك" أخذت دوائر صنع القرار في النظام السياسي تبحث عن البديل الذي يمكن أنّ يخلف مبارك دون التأثير على مصالح صناع القرار، ولا يكون معاديا لسياساتهم، وكان نجل الرئيس "جمال مبارك" البديل الأول في هذه الاستراتيجية[2]. وقد بدأت ملامح توريث الحكم تظهر للعيان بمجرد انخراط "جمال مبارك" في العمل السياسي بانضمامه إلى أمانة الحزب الوطني الديمقراطي سنة 2002، وتوليه بعدها رئاسة أمانة السياسات بالحزب[3]. وهو ما أثار حفيظة المواطن المصري الرافض لمشروع التوريث.

على اثر ذلك ارتفعت الأصوات المنادية بوقف مشروع التوريث، وأصبح الشباب المصري يبحثون عن قنوات أخرى للتعبير عن مطالبهم بدلا عن الأحزاب السّياسية التي أثبتت عدم فعاليتها[4]. وفي خضم البحث عن هذه القنوات ظهرت حركة "كفاية"* التي تحدت نظام

---

[1]. زغلول النجار، السيد أبو داود، **مرجع سابق**، ص 123.

[2]. جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك "1981-2011"**، (مصر: دار الشروق، 2011)، ص 226.

[3]. محمود بسيوني، محمد هلال، **مرجع سابق**، ص 34

[4]. عماد الدين شاهين، **مرجع سابق**، ص 121.

"مبارك" بصفة علنية، من خلال الدعوة إلى أنّهاء سوء استخدامه للسلطة وطالبت مبارك بالتنحي والكف عن تمهيد الطريق لابنه لخلافته في الحكم[1].

وعلى هذا الأساس، يتبين لنا أنّ النظام السياسي المصري لم يخلو من فكرة الدولة المركزية على الرغم من الإصلاحات السّياسية الظاهرية. فسيطرة الدولة على مفاصل المجتمع ظلت قائمة وتعززت بشكل كبير في الفترة محل الدراسة بالتزامن مع بروز بوادر المطالب الشعبية التي تنادي بتغيير الوضع القائم.

---

*كفاية هو شعار الحركة المصرية للتغيير التي تأسست عام 2004 قبل التحضير لانتخابات 2005، وهي عبارة عن تحالف يضم أشخاص ذوي المواقف الأيديولوجية المختلفة والرافضة للوضع السياسي في مصر. وعلى الرغم من نشاطها المكثف في سبيل التغيير إلا أن الحركة لم تنجح في تحقيق أهدافها ولمتصبح حركة سياسية جماهيرية وفقدت نفوذها.

[1] . K.V. Nagarajan, «Egypt's Political Economy and the Downfall of the Mubarak Regime », ***International Journal of Humanities and Social Science***, Vol. 3 No. 10, (may, 2013), p 36

المطلب الثاني : العوامل الإقتصادية

على النقيض من الحياة السّياسية التي شهدت إنكماشا في الحيز السياسي، تميز المشهد الاقتصادي بداية من أوائل التسعينيات إلى غاية سنة 2000 بالانفتاح الاقتصادي الذي أعقب نهاية حرب الخليج[1].

اعتمد النظام المصري منذ أوائل التسعينيات على سياسات اقتصادية نيوليبرالية، وشرع في عملية إعادة هيكلة كبيرة[2]. ففي سنة 1991 توصلت الحكومة إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن تحسين الأوضاع الإقتصادية، كما أبرمت الحكومة اتفاقيات مساعدة مالية مع مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي، وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وعلى إثره دخلت مصر مرحلة الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات.

بهذا صدد لاحظ عدد من المحللين الاقتصاديين بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي مكّن من تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية؛ سمحت بمعالجة كثيرمن الاختلالات الداخلية

[1] . Gouda Abdel-Khalek, Mustapha K. Al Sayyid, «Egypt: development, liberalization and the persistence of autocracy », in: ***Democracy in the Arab World Explaining the deficit***, ed : Ibrahim Elbadawi, (USA : Routledge, 2011), p 259.

[2]. عماد الدين شاهين، **مرجع سابق**، ص 118.

والخارجية[1]. حيث انخفض معدل التضخم إلى أكثر من 10٪ وانخفض عبء الدين الخارجي بشكل كبير، ونتيجة لذلك تحررت الحكومة من مشكلة ديونها الخارجية لأول مرة منذ السبعينيات. كما شهدت هذه الفترة أيضا ارتفاع إجمالي الناتج المحلي؛ حيث بلغ 67.63 مليار دولار سنة 1996، وهو ما نجم عنه ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي إلى 1063.30 دولار في نفس السنة(أنظر الجدول 02). كما وسعت الحكومة من آليات السوق الخاصة وعملت على تعزيز دور القطاع الخاص، حيث طالت عملية الخصخصة للعديد من القطاعات والشركات الحيوية التي كانت تمثل ركنا أساسيا في الاقتصاد، واستطاع مبارك خلال فترة حكمه تحقيق قدر من التوازن المجتمعى وسط فئة العمال، من خلال العديد من الإصلاحات الإقتصادية القوية في الهيكل العام للدولة وتحسين المرافق العامة[2].

[1] . Mokhlis Y. Zaki, «MF-supported stabilization programs and their critics: Evidence from the recent experience of Egypt », ***World Development***, Vol. 29, No. 11, (2001), p 1878

2. محسن عبد الرازق، " اقتصاديون: مبارك بدأ حكمه بإصلاحات قوية وتوسيع آليات السوق"، المصري اليوم، (26 فيفري 2020)، شوهد يوم: (2022/08/26)، في الموقع التالي:

« https://www.almasryalyoum.com/news/details/1475360 »

الجدول رقم (01): يوضح بعض المؤشرات الإقتصادية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في الفترة 1992– 1996.

1996	1995	1994	1993	1992	
67.63 مليار$	**60.16 مليار$**	**51.90 مليار$**	**46.58 مليار$**	**41.86 مليار$**	1- الناتج المحلي
$ 1063.30	**$965.10**	**$ 849.50**	**$ 777.90**	**$ 713.50**	نصيب الفرد من الناتج المحلي
٪7.20	**٪15.70**	**٪8.20**	**٪12.10**	**٪13.60**	التضخم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيأنات البنك الدولي، المتوفرة على الرابط التالي:

« https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep?view=chart »

حيث تميزت الفترة 2000– 2010 بإخفاقات شديدة في مختلف مجالات الحياة، وبالأخص الجانب الاقتصادي؛ حيث توالت الأزمات الإقتصادية على مرّ هذه الفترة وتخللها ارتفاع معدل البطالة بشكل مطرد وتفشي الفساد وزيادة الهوة الفاصلة في الدخول، وهو ما ترتب عنه بالتأكيد آثارا وخيمة على رفاهية السكان وتغيير المشهد العام للمجتمع المصري. لكن رغم إحراز هذا البرنامج بعض النجاح فقد أضرّ بقطاعات كبيرة من الشعب؛ فسرعان ما تغير الوضع الاقتصادي؛ وذلك نتيجة الاستدانة من صندوق النقد الدولي؛ حيث بلغت الديون المصرية لدى صندوق النقد قيمة 50 مليار دولار، وهو ماترتب عنه

تنفيذ النظام المصري لشروط دائنيه دون قيود، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على المستوى المعيشي للفرد المصري على وجه الخصوص[1].

وعلى هذا النحو نجد أنّ المشاكل الإقتصادية أفرزت ارتفاعا محسوسا في معدل الفقر؛ فحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي سنة 2007 والمتعلق بتقييم الفقر في مصر، فقد بلغت نسبة الفقر عام 2005، 19.6٪ من مجموع السكان، في حين رصد التقرير 3.8٪ من السكان الذين هم في فقر مدقع، وهذا يعني أنّ حوالي 13.6 مليون مصري لديهم إنفاق استهلاكي تحت خط الفقر وبالتالي لم يتمكنوا من الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية[2]. حيث يُظهر التقرير أنّ الأفراد المصريين الذين ينفقون أقل من 995 جنيها مصريا سنويا أي ما يعادل 38٪ من الإنفاق الفردي في المتوسط في عام 2005 يعتبرون في حالة فقر مدقع وأولئك الذين ينفقون أقل من 1423 جنيها مصريا أي ما يعادل حوالي 55 ٪ من الإنفاق الفردي في مصر هم في مستوى الفقر[3].

---

[1]Ahmad El-Sayed El-Naggar, «Economic policy: from state control to decay and corruption », in :***Egypt The Moment of Change***, ed : Rabab El-Mahdi & Philip Marfleet, (USA : Zed Books, 2009), p 36.

[2] .The World Bank, « Arab republic of Egypt poverty assessment update », ***The World Bank***, N° 39855, (september, 2007), p 5.

[3] . **Ibid.**, p 4.

الشكل رقم (01) يوضح: معدلات الفقر في مصر في الفترة 1999- 2011.

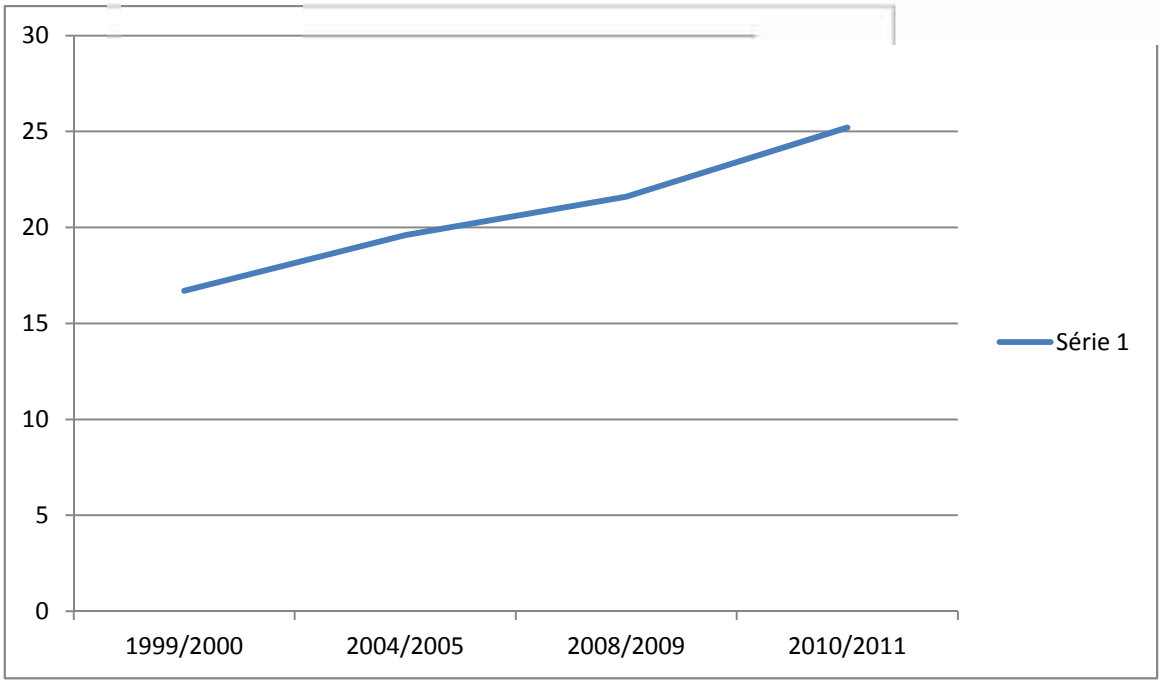

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه يتضح مدى توسع نطاق الفقر في مصر بشكل مطرد وارتفاع نسبة الفقراء خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى حدود سنة 2010، وهو ما يدل على تنامي الأزمات الإقتصادية بما في ذلك اختلال البنية الإقتصادية، وهو ما ترتب عنه عدم قدرة المواطن المصري على تلبية احتياجاته اليومية.

الشكل رقم (02) يوضح: اجمالي الناتج المحلي في مصر في الفترة (2002– 2006)

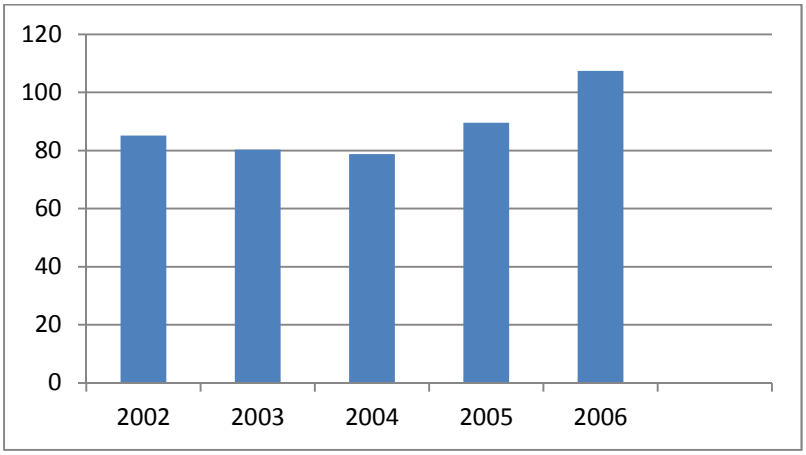

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يوضح الشكل أعلاه تذبذب الناتج المحلي الاجمالي في مصر في الفترة 2002– 2006؛ ومن خلاله يتبين أنّ سنة 2004 قد سجلت أعلى معدلات الإنخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، والذي بلغ 78.78 مليار دولار مقارنة بسنة 2003 أين بلغ الناتج المحلي قيمة 80.29 مليار دولار. في حين ارتفع سنة 2006 إلى 107.43 مليار دولار.

في هذا الصدد يمكن القول بأنّ ضعف المؤشرات الإقتصادية في الفترة محل الدراسة مردّه اخفاق السياسات الحكومية المنتهجة أنذاك، وعلى إثر ذلك تمّ تعيين جهاز حكومي جديد في عام 2004 لتحسين الأداء الاقتصادي، وذلك من خلال سلسلة من الإصلاحات التي تركز على تنشيط جانب العرض في الاقتصاد المصري عبر تحسين مناخ الأعمال وتنفيذ إصلاحات تجارية وضريبية جديدة. ففي سبتمبر 2004 أجرت الحكومة تخفيضات كبيرة في التعريفات الجبائية وفي جوان 2005 تمّ تمرير قانون ضريبي جديد يقضي بخفض

الضرائب الشخصية وضرائب الشركات بنسبة 50٪[1]. وقد أثمرت السياسات الجديدة تحسن في الناتج المحلي الاجمالي كما هو موضح أعلاه. بيد أنّ هذا النمو لم يؤدي إلى تحسين كبير في رفاهية المواطن المصري العادي ولا في خفض معدلات الفقر.

جدول رقم (03) يوضح: مؤشرات الاقتصاد المصري في الفترة 2002– 2010.

المؤشر السنة	2002	2004	2006	2008	2010
اجمالي الناتج المحلي	85.15 مليار$	78.78 مليار$	107.43 مليار$	162.80 مليار$	218.98 مليار$
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	$ 1191.10	$ 1062.20	$ 1397.40	$ 2044.50	2646.00$
البطالة	٪10.00	٪10.30	٪10.50	٪8.50	٪8.80
التضخم	٪2.70	٪11.30	٪7.60	٪18.30	٪11.30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وبناء على ما تقدم، يتبين أنّ سياسة النظام المصري في الفترة 2000– 2010 قد ارتكزت على الاختيار الانتقائي لمبادئ السوق الحرة لكن دون الاهتمام بالرفاه الاجتماعي أو الإصلاح السياسي لصالح الفرد المصري، ومفاد ذلك أنّ سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تكن سوى وسيلة لضمان استقرار النظام وبقائه.

[1] . Motaz Khorshid, and others, « Assessing development strategies to achieve the mdgs in the Arab republic of Egypt », *United Nations Department for Social and Economic Affairs*, (2011), p 9.

المطلب الثالث : العامل الخارجي

إلـى جانـب الممارسـات الاسـتبدادية الراسـخة والتلاعـب بالإصـلاحات الاجتماعيـة والإقتصادية، كان بقاء نظام مبارك مدعوما أيضا من قبل الحكومات الغربية؛ فقد كان كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حذرين للغاية في دفع الإصلاح السياسي في مصر، خوفا من أنّ يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار البلاد وبالتالي زعزعة مصالحهم الحيوية في المنطقة. فلطالما مثّلت مصر أهمية بالغة لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة بناء على جغرافيتها و ديموغرافيتها ومواقفها الدبلوماسية. .وعلى هذا الأساس تهدف السياسة الأمريكية تجاه مصر إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتحسين العلاقات الثنائية، ومواصلة التعاون العسكري والحفاظ على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

وفي هذا الشأن، كان للعامل الخارجي دورا حاسما في الحد التدريجي من هيمنة السلطة التنفيذية، ودعم الاحزاب والمجتمع المدني في مصر. حيث يستجيب النظام المصري للإملاءات الخارجية من منطلق المصالح الحيوية التي تجمع الطرفين على الصعيد السياسي، العسكري وحتى الاقتصادي.

ففي السنوات الأخيرة، كانت هناك دعوات أمريكية متزايدة لمصر لإضفاء الطابع الديمقراطي؛ حيث تنظر الولايات المتحدة إلى استقرار مصر باعتباره أمرا محوريا للاستقرار الإقليمي، وبالتالي تحافظ على شراكة أمنية على مدى عقود مع مصر لتعزيز القوات المسلحة المصرية وقدرتها على مكافحة الإرهاب[1]. حيث تقدم الولايات المتحدة

[1]Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. relations », ***Congressional Research Service***, (July, 2022), p 21.

على وجه الخصوص لمصر حوالي 2 مليار دولار سنوياً في مجال التنمية والمساعدات العسكرية، كما قامت أيضا بتقديم 10 مليار دولار في شكل قروض ومنح على مدى ثلاث سنوات، ومنحة فورية قيمتها 2مليار دولار لتعويض إنخفاض عائدات السياحة في البلاد بعد أحداث 11 سبتمبر[1].

أمّا على الصعيد الاقتصادي، فعلى مدى ثلاثين عاما، سعت الإدارة الأمريكية إلى إعادة تشكيل السياسة الإقتصادية المصرية، من خلال تشجيع الأنظمة المتعاقبة على التوافق مع مبادئ السوق الرأسمالية العالمية2. حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الرئيسي من الإصلاح الاقتصادي في مصر الذي يضمن ترسيخ المصالح الأمريكية. فمن مظاهر التدخل الأمريكي في الشأن الاقتصادي المصري أنّ الادارة الأمريكية قد طلبت من مصر تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وفتح قطاع الدولة أمام المستثمرين الأجانب، إضافة إلى البرنامج الأمريكي "الغذاء من أجل السلام"، والذي ترتب عنه تفاقم اعتماد مصر على الأغذية المستوردة وسمح للشركات الأمريكية بالسيطرة على السوق المصرية مع استبعاد المنافسين الأوروبيين3.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول أنّ الإصلاحات السّياسية التي فرضتها الولايات المتحدة على النظام المصري مردّها الحيلولة دون قيام أي تحول ديمقراطي في مصر؛ إذ تميل الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى معارضة التحول الديمقراطي في مصر من منطلق

[1] Jason Brownlee, **op.cit**., p 11.

[2] *Anne Alexander,* «Mubarak in the international arena », in :***Egypt The Moment of Change***, ed : *Rabab El-Mahdi & Philip Marfleet*, (USA : Zed Books, 2009), p 139.

[3] . **Loc.cit**.,

اعتقادها بأنّ الضغط الشعبي قد يؤدي إلى تكرار السيناريو الجزائري، وصعود الإسلاميون إلى الحكم.

المبحث الثاني: علاقة الدولة –المجتمع في مصر

يرتبط التأصيل لعلاقة الدولة والمجتمع في مصر بالبحث في مركزية الدولة. وينطلق من فكرة أساسية مفادها أنّ الدولة في مصر أقوى من المجتمع على مرّ مراحل تطورها، وذلك بالشكل الذي يخول الدولة أنّ تتحكم في مفاصل المجتمع وتنظيماته الاجتماعية، وتسيطر على الحراك الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: طبيعة الدولة المركزية في مصر

تنظيم الدولة هو بناء تاريخي يجري تشييده بالتراكم عبر السنين وفقا لموجبات الجغرافيا السّياسية والثقافة السائدة والأوضاع السّياسية وغيرها من العوامل[1]. وقد اتخذت النظم المسيّرة للدولة على مرّ العصور أشكالا مختلفة في هذا التسيير، على غرار نظام تركيز السلطة أو الدولة المركزية. إذ تقوم هذه الأخيرة على عدم الفصل بين السلطات التي تتولى

[1]. طارق البشري، **جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة**، (مصر: دار نهضة مصر للنشر، د.س.ن)، ص 43.

مهام الدولة المختلفة ومزجها واستيلاء فرد أو هيئة على جميع السلطات[1]؛ حيث يترتب على تركيز السلطة في مجال وظيفي واحد تركيزها في مجالات أخرى.

وهذا ما يمكن إسقاطه على الدولة في مصر؛ والتي تعود جذورها إلى عصر محمد علي الذي بنى الدولة الحديثة في مصر بمفهومها القانوني على مبدأ السيادة وفكرة المواطنة[2]. وفي تأسيسه للنظام السياسي المصري، اعتمد محمد علي على نظام احتكاري مركزي تضمن كل مظاهر النشاط الاقتصادي[3]. ومن هنا تكون مركزية الدولة في مصر موروثة من فترة حكم محمد علي باشا واستمرت على مرّ الأنظمة المتعاقبة إلى يومنا هذا.

وقد بلغت الدولة المركزية في مصر أوجّها في فترة حكم عبد الناصر؛ الذي أسس لدولة سلطوية جديدة من مظاهرها التضييق على المجتمع المدني والمعارضة[4]، وتعرف كغيرها من الأنظمة ذات السلطة المركزية وانعدام المبادرات الفردية وتسلط مجموعة من النشطين على النظام وبالتالي تدهور الدولة[5]. ففي سياق تقوية الحكومة المركزية وتركيز السلطة

---

[1]. سعاد الشرقاوي، **النظم السّياسية في العالم المعاصر**، (مصر: جامعة القاهرة، 2007)، ص 110.

[2]. نزيه الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 13.

[3] المرجع نفسه، ص 48.

[4]. Conference Report, «State-Society Relations in North Africa:Increasing Divergences? »,International Workshop, El Manar University, Tunis, (19 February, 2016), p 3.

[5] سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص 125.

اتجه نظام 1952 إلى تبني صيغة التنظيم السياسي الواحد بدلا من صيغة تعدد الأحزاب، وذلك للعمل على تقوية السلطة التنفيذية والقيادة السّياسية للزعيم الكاريزمي[1].

وبالتالي يمكن القول أنّ فكر الحكم السائدة في مصر وفلسفته هي امتداد للحكم الناصري؛ فمع توالي الأنظمة السّياسية المتعاقبة في مصر ظلت الدولة المصرية قائمة على أساس فكرة الدولة المركزية القوية المهيمنة على المجتمع المصري في مختلف مناحي الحياة[2].

والملاحظ في هذا الشأن أنّ التقدم والازدهار الذي أحرزته مصر كان في الفترات التي كانت فيها الدولة قوية؛ حيث كانت هذه الأخيرة محرك التنمية والتقدم والنهضة في فترات حكم محمد علي باشا، والخديوي اسماعيل وجمال عبد الناصر[3].

المطلب الثاني: هيمنة الدولة على التنظيمات السياسية و الاجتماعية

مرت علاقة الدولة بالمجتمع في مصر بمراحل مختلفة تبعا لمراحل تطور النظام السياسي المصري؛ فبالنظر إلى الفترة محل الدراسة (2000– 2010) يلاحظ نمو معتبر للمجتمع المدني لاسيما ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، وكذا عدد الأحزاب السّياسية، غير أنّ فعالية الأداء تبقى محدودة وذلك تبعا لطبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي.

---

[1] نزيه الأيوبي، **مرجع سابق**، ص 99.

[2] محمود بسيوني، محمد هلال، **مرجع سابق**، ص 38.

[3] المرجع نفسه، ص 39.

- **الأحزاب السّياسية**

يكشف التاريخ السياسي لمصر كيف أنّ الأحزاب السّياسية المصرية منذ نشأتها منتصف القرن الماضي، تبنت ممارسة منفصلة عن الممارسات العادية للأحزاب السّياسية والمتمثلة في تجنيد المواطنين للمنافسة على السلطة وممارستها عبر آلية الانتخابات[1].

وبالرجوع إلى تاريخ الأحزاب السّياسية في مصر، فيمكن القول أنّ الأحزاب الوطنية في مصر مرت بثلاثة مراحل؛ المرحلة الأولى بدأت في 1907 وأنّقضت عشية الحرب العالمية الأولى. أما المرحلة الثانية فبدأت مع 1922 واستمرت إلى غاية 1952. بينما بدأت المرحلة الثالثة مع وصول أنور السادات إلى الحكم وما زالت مستمرة إلى يومنا[2].

هذا ما يجعل مصر من أوائل الدول العربية التي أقرت التعددية السّياسية والحزبية المرفوقة بانفتاح اقتصادي، وكان ذلك في منتصف السبعينيات؛ أي في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات (1970–1981). ويمكن القول أنّ من بين الدوافع التي جعلت السادات يقر التعددية السّياسية هو الرغبة في توسيع قاعدة حكمه، وأنّ تكون فترة حكمه متميزة عن فترة

[1]Bertrand BADIE, "L'analyse des partis politiques en monde musulman. La crise des paradigmes universels", in ***Idéologies, Partis Politiques et Groupes sociaux***, études réunies par Yves Mény en hommage à Georges Lavau, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1991, pp. 327-342.

[2]: أنظر

ABBAS Hilmi II, , Khédive d'Egypte. (1892-1914), ***Mémoires d'un Souverain*, collection Recherches et Témoignages**, CEDEJ, Le Caire, 1996.

سلفه، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، كانت هذه الخطوة بمثابة رسالة للغرب وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية وكعامل جذب للاستثمارات ورؤوس الأموال.

لكن الحديث عن الأحزاب السّياسية العربية والمصرية تحديدا يثير إشكاليات عديدة، نذكر منها تباين وظائف الأحزاب المصرية مع نظيرتها في الغرب، كما تتباين معها في إدراكها للديمقراطية كقيمة. فالأحزاب المصرية باستثناء الحزب الوطني الحاكم وتنظيم الإخوان المسلمين، تتميز بضعف وزنها السياسي وافتقادها إلى قاعدة جماهيرية.

وفيما يتعلق بتأثير الأحزاب عبر التراب المصري، يمكن القول أنّ الأحزاب في عهد مبارك كانت تسعى لفتح مقرات ومكاتب لها في الأرياف والقرى المصرية. ويبقى الحزب الوطني الديمقراطي الوحيد الذي يملك مقرات في جميع المحافظات المصرية (26 محافظة) مستفيدا من دعم الدولة له[1].

على الصعيد السياسي، ظهرت تنظيمات سياسية اعترفت بالنظام كمصدر للسلطة بدلاً من هيئة الناخبين. لقد أراد السادات بالانفتاح السياسي تفكيك تركة الرئيس جمال عبد الناصر، وتحديدا القضاء على الشيوعية ممثلة في أحزاب سياسية، وذلك بإطلاق يد التيار الإسلامي

[1]Sarah Ben Nefissa, "Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites" . **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, n°81-82, 1996. "Les partis politiques dans les pays arabes" , **Le Machrek**, pp. 55-91 ; shorturl.at/bINY5

ضدهم. وكان الرئيس السادات بهذه الإستراتيجية يلعب على وتر التناقضات الموجودة بين التنظيمات الاجتماعية[1].

وإلى جانب استخدام الإسلاميين لتحجيم دور الشيوعيين في الساحة السّياسية، كان السادات يراهن من وراء إشراك الإسلاميين في اللعبة السّياسية إضفاء مصداقية على العملية السّياسية لدى شركاء مصر بالخارج.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد أفرزت الإصلاحات الإقتصادية قطاعا خاصا نشأ وترعرع في أحضان النظام المصري، حيث كان يوفر له الحماية في مقابل الحصول على نصيب من الاستثمارات ومن الأرباح[2].

استمرت التعددية السّياسية والحزبية التي أسسها الرئيس السادات في عهد خلفه حسني مبارك، الذي أصبح رئيسًا لجمهورية مصر العربية عام 1981 حكم مصر لثلاثة عقود،

[1] Raymond A. Hinnebusch, "Egypt under Sadat: Elites, Power Structure, and Political Change in a Post-Populist State, Social Problems", ***Development Processes and Problems*** ,Vol. 28, No. 4, (Apr., 1981), pp.442-464. shorturl.at/lpVX4

[2]: لمزيد من التفاصيل حول التحالف بين رجال الأعمال وبين النظام في عهد السادات، أنظر

Aoun, Sami, et Gilles Vandal. « Chapitre 6. Une politique de libéralisation de l'économie (infitah) », ***Anouar el-Sadate. Chef de guerre devenu homme de paix***, sous la direction de Aoun Sami, Vandal Gilles. Mardaga, 2022, pp. 93-105.

حيث تنحى عن السلطة في 2010 عقب ثورة سلمية أطاحت به، لكنّها لم تطح بنظام حكمه.

وضمت مصر 24 حزبا سياسيا معتمدا، وإلى جانب هذه الأحزاب ، تضم "الساحة" السّياسية المصرية فواعل سياسية أخرى ليست لها الصفة القانونية، وهو ما ينسحب على تنظيم الإخوان المسلمين الذي استطاع من الوصول إلى البرلمان.

وخلافا للدينامية السّياسية التي تميزت بها فترة حكم الرئيس أنور السادات، يذهب أغلب الدارسين المهتمين بالشأنّ المصري إلى أنّ فترة خلفه الرئيس "حسني مبارك" قد شهدت حالة من الجمود السياسي؛ حيث بسط الحزب الوطني سيطرته على الحقل السياسي المصري، ومارس مختلف أشكال التزييف على وعي الجماهير، وكان يحصد أغلبية الأصوات بتزوير الانتخابات[1].

وقد تعايش الحزب الحاكم[2] مع أحزاب المعارضة الأخرى، فعلى اليسار نجد (التجمع والحزب الناصري)،وعلى اليمين (الوفد، الغد)، وهذه الأحزاب تمثيلها في البرلمان ضعيف أو شبه منعدم، لأنّها لا تملك قاعدة جماهيرية إما بسبب أفكارها التي أكل عليها الدهر وشرب ولم تعد تجذب المواطنين، أو بسبب خطابها السياسي الذي تجاوزها الزمن.

---

[1]. زغلول النجار، السيد أبو داود، **مرجع سابق**، ص 103.

[2]: حول دور الحزب الحاكم في سيناريو التوريث، أنظر :

Sophie Pommier, « Égypte : le Parti national démocratique au cur du dispositif de succession », ***Politique étrangère***, Vol. 72, No. 1 (PRINTEMPS 2007), pp. 67-78.

ولـم يكـن الحـزب الـوطني مجـرد حـزب فـي السـلطة، بـل كـان أداة قمـع اسـتخدمه النظـام المصـري لقمـع بقيـة الأحـزاب السّياسـية ويمنعهـا من التواصـل مـع الجمـاهير، حيث تعرضـت جماعـة الإخـوان المسـلمين وحـزب الكرامـة الناصـري وحـزب الوسـط وحـزب الغـد للمضـايقات والحظر[1].

كانت المعارضـة السّياسية في عهد "حسني مبارك"، فـي مصـر ضـعيفة للغايـة بسـبب عوامـل كثيـرة، أهمهـا تطبيـق النظـام لعـدد مـن الأدوات لإضـعاف المعارضـة كـالقمع والمضـايقة، ورفـض تقنـين الأحـزاب والمنظمـات التـي يمكـن أنّ تهـدد النظـام؛ إضـافة إلـى التلاعـب الانتخـابي[2]. واللافـت للنظـر أنّـه خـلال تلـك الفتـرة ظهـرت مجموعـة مـن الأحـزاب السّياسـية توصـف بالمجهريـة بسـبب افتقادهـا للانتشـار الـوطني وللامتـداد الشـعبي، لكنهـا تسـتفيد مـن دعـم الحكومـة، حيـث يحتاجهـا النظـام فـي إطـار ترتيبـات ديمقراطيـة الواجهـة طالمـا أنّهـا لا تشكل تحديا خطيرا للنظام[3].

أما بالنسبة للتنظيمات الاجتماعية من غير الأحزاب السّياسية، فقد شـهدت فترة حكم مبـارك منذ 2004 ظهور عديد الجمعيـات نـذكر منهـا "الحركـة المصـرية مـن أجـل التغييـر" كفايـة

---

[1]. عماد الدين علي شاهين، "حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية (حالة مصر)"، في:**الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، علي خليفة الكواري محررا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 121.

[2] . Maria Cristina Paciello, **op.cit**., p 3.

[3]. المكان نفسه.

(كفى!) ، "شباب 6 أبريل" ، ولكن تم أيضًا إنشاء سلسلة كاملة من الجمعيات في مختلف قطاعات المجتمع المصري – أطباء ، وأساتذة ، وقضاة ، إلخ.

إلى كل هذه الحركات ، يجب أنّ نضيف ارتباطًا تم إنشاؤه بهدف من الانتخابات الرئاسية 2011 ، "الرابطة الوطنية لا للتغيير "برئاسة الدبلوماسي المصري والرئيس السابق للمنظمة الدولية للطاقة الذرية والحائز على جائزة نوبل للسلام محمد البرادعي الذي لعب دورا بارزا في عمليات التفتيش التي أجريت في العراق عشية حرب 2003.

ومع ذلك ، وراء هذه الواجهة من التعددية، فإنّ الحياة السّياسية المصرية مشروطة في الواقع بحالة الطوارئ. وفق المادة 148 من الدستور المصري لرئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة وأي تجديد في وقت لاحق يجب أنّ يوافق عليه البرلمان. منذ انضمامها للسلطة عام 1981 ، مددها مبارك من خلال قرار مؤقت رقم 1981/560 ، مبررًا تنفيذه لاحتياجات مكافحة الإرهاب، وخاصة الناشطة في البلاد خلال التسعينيات بسبب الأعمال التي قامت بها جماعات إسلاميون متطرفون مثل اليماء الإسلامية أو الاتحاد ، المسؤولون عن اغتيال أنور السادات 3 عام 1981.

في 11 مايو 2010، وافق البرلمان على التمديد النهائي للقانون لمدة سنتين إضافيتين مع قصر تطبيقه على مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات. وانتقدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان هذا التمديد لحالة الطوارئ ، ونددت بعزم الحكومة على ذلك استخدامه لاضطهاد المعارضين خلال الانتخابات البرلمانية نهاية عام 2010 والانتخابات الرئاسية لعام 2011.

يمنح هذا القانون الحكومة سلطة تقديرية لفرضها قيودا على حرية التجمع والتنقل والإقامة. وتمر بأماكن و أوقات محددة. تمنحه أيضا سلطة حبس الأشخاص الذين يعتبرون "مشبوهة" أو "خطرة" على السلامة العامة، وكذلك إمكانية البحث عن الأفراد وإجراء عمليات البحث دون إذن قضائي مسبق.

استخدمت هذه الترسانة القمعية عدة مرات من قبل السلطات لمنع عقد التجمعات ، أو حتى القيام بالعديد من الاعتقالات وخاصة اتجاه المنتسبين لحركة الإخوان المسلمين. تحت غطاء حالة الطوارئ، مع حظر الحكومة المظاهرات في الشوارع تلك التي أطلقتها الأحزاب السّياسية المعتمدة، حيث لم يكن يسمح بعقد الاجتماعات في الأماكن العامة حتى أثناء الحملات الانتخابية. الأمر الذي ترتب عنه تقليص دور الأحزاب السّياسية المعتمدةومن ثمّ ساهم بالنهاية في تحويلها إلى هياكل يتجاهلها جزء كبير من السكان.

وفي هذا الشأن، يرى "حسنين توفيق ابراهيم أنّ التعددية الحزبية في مصر شأنها شأن دول عربية أخرى هي في الغالب تعددية شكلية تميل إلى نظام الحزب المهيمن أكثر من التعدد الحزبي الحقيقي، حيث يسيطر الحزب الوطني الديمقراطي على المشهد الحزبي ويستمد قوته من ترأس رئيس الدولة له في مقابل وجود أحزاب صغيرة محدودة التأثير والفعالية[1]. كما أنّ نظام التعددية الحزبية يسمح للأنظمة الاستبدادية بإضفاء الطابع المؤسسي وتوجيه

[1]. حسنين توفيق ابراهيم، النظم السّياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، **مرجع سابق**، ص 207.

المعارضة بما يتوافق معها، من خلال توفير فضاء خاضع للرقابة يسمح للجهات الفاعلة السّياسية المختلفة بالنشاط لكن تحت رقابة السلطة[1].

وبينما تحتفظ الدولة في مصر بقوتها في مواجهة التنظيمات الاجتماعية، نجد أنّ الأحزاب السّياسية في هذا البلد لم تتمكن من بناء نفسها على المستوى الداخلي لتتمكن من فرض معاييرها على الدولة المصرية. وهو ما جعلها تفشل في تغيير موازين القوى في الحقل السياسي المصري؛ إذ منذ عام 1977 لم تتمكن أحزاب المعارضة من الحصول على الأغلبية في البرلمان[2]، ومردّ ذلك عوامل عديدة نذكر منها تزوير الانتخابات لمصلحة الحزب الحاكم، وضعف الأحزاب تنظيميا وفشلها في تعبئة المواطنين في كل موعد أنّتخابي[3].

[1]. Alaa Al-Din Arafat, ***The Mubarak leadership and future of democracy in Egypt***, (USA: Palgrave MacMillan, 2009), p 16.

[2]. نيفين مسعد، **انتخابات مجلس الشعب 1990: دراسة وتحليل(** القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والاستراتيجية، 1991) ، ص ص 198– 201.

[3]. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، **مرجع سابق** ، ص 232 .

جدول رقم (02): يوضح خارطة الأحزاب السّياسية المعارضة في مصر في الفترة 1981– 2010.

اسم الحزب	سنة التأسيس	الايديولوجية السّياسية
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	1977	اشتراكي يساري
حزب الأحرار	1977	يميني محافظ
حزب الوفد الجديد	1978	ديمقراطي ليبرالي
الحزب العربي الديمقراطي الناصري	1992	يساري علماني
حزب الغد	2004	اصلاحي ليبرالي

واللافت للنظر أيضا، أنّ الأحزاب السّياسية في مصر تفتقد للديمقراطية في ممارساتها الداخلية، حيث يغيب التداول على قياداتها، وأغلب قياداتها قضت عقودا طويلة على رأس

تلك الأحزاب، فضلاً عن شيوع قيم الشخصانية[1]. كما أنّ برامج أغلب الأحزاب تتشابه فيما بينها، وهناك قواسم مشتركة بينها تتمثل في احترام الدين الإسلامي كمصدر للقيم والأحكام والدعوة إلى العدالة الاجتماعية والتعددية والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي وحقوق الانسان والعمال، أما الاختلاف فيكون في تفاصيل جزئية أو سياسات فرعية.[2]

كما تتميز الأحزاب المصرية في عمومها بغموضها الإيديولوجي، وفي قوانينها الأساسية المنظمة للشؤون الداخلية التي تبدو في ظاهرها ديمقراطية، لكن الحقيقة غير ذلك تماما. فكل هذه النصوص القانونية تحدد توزيعاً داخلياً للقوى انطلاقا من القاعدة من اجل الوصول إلى القمة. بينما تشير الممارسات الميدانية إلى سيادة الممارسات التّسلطية لقيادات الأحزاب، وغياب تام للتناوب عن رئاسة الحزب في إدراك قيادات هذه الأحزاب.

وهو ما يؤكد أنّ الديمقراطية كممارسة غائبة تماما عن قيادات هذه الأحزاب. كما تتميز الأحزاب المصرية بالعدد القليل من المؤتمرات، حيث تكمن أهمية عقد مؤتمر سنوي للحزب في إحصاء عدد المناضلين سنويا، ومن ثم تحيين قوائم المناضلين. وفي هذا السياق، هناك حزبين يعقدان مؤتمراتهما السنوية بانتظام وهما الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الاشتراكي للعمل.

---

[1]. عمرو هاشم ربيع، **الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر**، (القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والاستراتيجية، 2003) ، ص 7 .

[2] . عاطف السعداوي : "برامج الأحزاب المصرية الصغيرة : قراءة مقارنة"، في : عمرو هاشم ربيع (محرر) ، **مرجع سابق** ، ص 118 .

وبالنسبة للتناوب على رئاسة الحزب تؤكد النصوص القانونية للأحزاب على أنّ منصب رئيس الحزب أو الأمين العام للحزب هو محل تنافس بين جميع المناضلين، وأنّ رئيس الحزب يتم اختياره في المؤتمر العام للحزب، إلا الشواهد التاريخية تؤكد على أنّ هذه المنافسة المزعومة منعدمة تماما في التقاليد الحزبية المصرية. فالقيادة التاريخية للأحزاب تبقى في منصبها إلى أجل مسمى، وتنحيتها أمر شبه مستحيل. أما في الحالات التي تتم فيها الإطاحة بالرئيس التاريخي، تتحول عملية تعيين خليفة له إلى صراع داخلي يدخل الحزب في أزمة داخلية عنيفة، بسبب صراع الأجيال بين الحرس القديم والجيل الجديد من الشباب[1].

- **المجتمع المدني**

لطالما أثير النقاش حول مدى ملائمة مفهوم المجتمع المدني مع الواقع العربي، حيث يجادل الباحثون بأنّه لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي للمفهوم في الدول العربية، فتنظيمات المجتمع المدني إما غائبة من الأصل، أو تعاني الضعف والهشاشة، وذلك بسبب الطبيعة التّسلطية للأنظمة السّياسية العربية[2].وينسحب هذا الوضع على مصر، وفي هذا السياق سنركز على العلاقة التي تجمع تنظيمات المجتمع المدني بالنظام السياسي

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر :وحيد عبد المجيد، **الأحزاب السّياسية المصرية من الداخل 1907–1992**، (القاهرة : دار نشر المحروسة، 1993) 296 ص.

[2]. حسنين توفيق ابراهيم، النظم السّياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، **مرجع سابق**، ص 200.

المصري، وكيف تعامل المجتمع المدني* مع سيطرة الدولة على المجتمع، وهل استطاع فرض معاييره على الدولة المصرية.

في الفترة من عام 1982 إلى عام 1990 كان نظام مبارك أكثر تسامحا مع التنظيمات الاجتماعية على الأقل مقارنة بالأنظمة السابقة؛ حيث تمتعت بعض منظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات المهنية والمنظمات الخيرية غير الحكومية بمستوى كبير من الاستقلالية[1]. فقد سمح نظام مبارك بحرية أكبر لجمعيات المجتمع المدني غير السّياسية كجزء من الانفتاح الاقتصادي. لكن الواقع السياسي يشي بأنّ هذه الخطوة قد وُضعت أساسا لتثبيت سلطة النظام الاستبدادي في إطار ما يسمى بالسلطوية التشاركية[2].

* . تعود نشأة المجتمع المدني المصري إلى القرن التاسع عشر، أين لعبت التطورات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب جهود محمد علي في التحديث دوراً كبيراً في بروز المجتمع المدني المصري الحديث، فقد شهد النصف الثاني من القرن انتشار التعليم وظهور الطبقة الوسطى، ومطالبة المثقفين ذوي التعليم الغربي الحديث بالحرية والديمقراطية.

[1] . Rabab El-Mahdi, Empowered Participation or Political Manipulation?State, Civil Society and Social Funds in Egypt and Bolivia, (USA : Brill, 2011), p 62.

[2] . Niklas Plaetzer, « Civil society as domestication: egyptian and tunisian uprisings beyondliberal transitology », **Journal of International Affairs**, Vol. 68, No. 1, (2014), p 261.

بيد أنّ الانفتاح السياسي لم يدم طويلا؛ ففي أوائل التسعينيات أحكم نظام حسني مبارك قبضة شديدة على منظمات المجتمع المدني، فقد كان المشهد السياسي في مصر في تلك الفترة مقيدا بسبب التدخل المفرط للدولة، واستمرار العمل بقانون الطوارئ.[1]

وبسبب احتمالية الإنتقال الديمقراطي وتمرد المجتمع المدني في مصر، حيث توجه النظام إلى سياسة إلغاء الانفتاح كجزء من حملته على الإسلاميين[2]، ووضع نظام قانوني وتشريعي قائم على قانون الطوارئ، ويتضمن قوانين وتشريعات مقيدة للحريات وتمنع وتجرّم أي أفعال مرتبطة بالمطالب الديمقراطية أو حقوق الانسان، وهو ما من شأنّه إعاقة وتقويض دور المجتمع المدني المصري[3].

أمّا بالنسبة للمنظمات النقابية فيمكن القول أنّه في فترة حكم "مبارك" قد عرفت الحياة النقابية تطورا ملحوظا؛ أين تمّ إحياء النقابات الموجودة، ورفع الحظر عن تأسيس نقابات جديدة. واللافت للنظر أنّه في هذه المرحلة بدأت النقابات المهنية تتجه نحو ممارسة السياسة بدلاً من نشاطها المتمثل في الدفاع عن حقوق العمال، وامتد نشاطها إلى اتخاذ

---

[1]. أوزلام ألطان، وآخرون، **رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط حالات مصر ولبنان وتركيا،** (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 22.

[2] . Rabab El-Mahdi, **loc.cit.**,

[3]. ولاء علي البحيري، "المجتمع المدني والاصلاح القانوني في الحالة المصرية"، **شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب**، (2012)، ص 4.

مواقف تجاه القضايا السّياسية على المستويين الداخلي والخارجي، إما في شكل تأييد لسياسات النظام أو معارضتها[1].

وفي مطلع الألفية الثالثة عرف نشاط الجمعيات الأهلية تقدما ملحوظا بسبب مشاركة إعداد كبيرة منها في أنّشطة العام الدولي للتطوع عام 2001 من ناحية، وازدياد دور المنظمات الدفاعية، ثم دور هذه الجمعيات في مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2005، الأمر الذي زاد من أهميتها بالنسبة للعملية الديمقراطية[2] . وهو ما تجلى بوضوح في إشرافها على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2005، وانتخاب المجالس الشعبية المحلية عام 2008، وإصدارها لعدد من التقارير حولها.

لكن بشكل عام يمكن القول بأنّ المجتمع المدني المصري الذي تهيمن عليه المنظمات غير الحكومية قد فشل إلى حد كبير في إضفاء الشرعية على العمل الجماعي وتعبئته. فعلى الرغم من صعود بعض الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة، إلا أنّ المجتمع المدني المصري لم يتمكن من توسيع قاعدته الجماهيرية[3]، وذلك بسبب هيمنة الدولة على تنظيمات المجتمع المدني.

فجماعة الإخوان المسلمين بالرغم من أنّها أكبر تنظيم اجتماعي في مصر، إلا أنّها لم تتمكن من فرض معاييرها على النظام المصري. ويمكن القول أنّه التنظيم الاجتماعي

---

[1]. علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص 290.

[2]. السيد يسين : " الخريطة المفاهيمية للمجتمع المدني العربي " ، **الأهرام** ، 7 أغسطس ، 2008 م .

[3] . Rabab El-Mahdi, ***op.cit.***, p 69.

الوحيد في مصر الذي استطاع التغلغل في المجتمع المصري بالرغم من أنّه ممنوع من إنشاء حزب سياسي. فهو يسيطر على المساجد والجامعات والنقابات والاتحاد المهنية (نقابة العمال، نقابة الأطباء، المهندسين، اتحادات الطلبة...الخ)[1]، الأمر الذي أكسبهم نفوذا في المجتمع المصري، وصاروا القوة الاجتماعية في مصر. ومن ثمّ يمكن القول أنّ الصراع بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية يمكن اختصاره في الصراع بين الدولة وتنظيم الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من حرمان التنظيم من تأسيس حزب سياسي لخوض الانتخابات البرلمانية والمحلية، إلا أنّ الإخوان المسلمين تمكنوا من تجاوز كلّ القيود القانونية والسّياسية، بفضل إستراتيجية التحالفات مع أحزاب أخرى، لتقديم مرشحيهم ضمن قوائم هذه الأحزاب. وقد جرى ذلك مع حزب الوفد عام 1984، وحزب العمل والحزب الليبرالي عام 1987. وفي انتخابات 2000 و2005 دخل الإخوان الانتخابات البرلمانية ضمن قوائم مستقلة[2]. وتمكنوا من تحقيق نتائج جد إيجابية في الانتخابات البرلمانية 2005، وتحصلوا على أكبر قدر من الأصوات بفضل كفاءتهم في التنظيم وقدرتهم على توظيف الخطاب السياسي ضد وتحويله إلى مكاسب سياسية.

[1] Marie Vannetzel, The Muslim Brotherhood's 'Virtuous society' and State Developmentalism, in **Egypt: The Politics of 'Goodness'**, Irene Bono and Béatrice Hibou (dir.,), *Development As A Battlefield*, Brill 2017, pp.238.262.

2Bárbara Azaola Piazza, « Le Régime de Moubarak : Les espaces et les acteurs de l'opposition », ***Confluences Méditerranée*** 4/2010,N°75 , pages 151-165. shorturl.at/dFMVX

وبعبارة أخرى، فقد أبان الإخوان المسلمون عن قدر كبير من الكفاءة على الصعيدين السياسي والمجتمع بشكل عام، الأمر الذي أكسبها قوة كبيرة ساهمت في تعطيل لعبة التحالفات الحزبية برمتها عشية كل منافسة إنتخابية على مقاعد مجلس الشعب، وجعل المرجعية الإسلامية أحد العناصر الأساسية للتموقع الإيديولوجي لجميع الأحزاب السّياسية ولكل الشعب. وبذلك صار التيار الإسلامي هو المهيمن داخل المجتمع المصري، بعد أنّ تغلغل التيار الإسلامي والإخواني تحديدا داخل تنظيماته الاجتماعية من نقابات عمالية واتحادات مهنية. ويكشف هذا المعطى عن انفصال النظام الحزبي الرسمي عن التعبيرات السّياسية للمجتمع المصري في عهد الرئيس مبارك.[1]

ويسود إجماعا وسط الدارسين عن حقيقة مفادها تغلغل تيار الإسلام السياسي في المجتمع المصري منذ الثمانينيات، حيث يوجد ضمن تنظيمات المجتمع النقابية والجمعوية. فالإخوان المسلمون وحليفهم حزب الوسط استطاعوا التغلغل في أوساط الطبقة الوسطى المصرية. وبواسطة شبكة الجمعيات الخيرية تمكنوا من كسب قلوب الفئات المحرومة في المجتمع المصري. ومن ثم فلا غرابة أنّ يحصل الإخوان المسلمون على أغلبية مقاعد نقابات الأطباء، المهندسين والصيادلة، والمحامين، والتي يقدر عدد أعضائها بحوالي نصف مليون عضو. ويمكن تفسير هذا النجاح بقدرة الإخوان على تحديد المشكلات الاجتماعية والإقتصادية كارتفاع الأسعار، أزمة السكن، اختفاء بعض الخدمات الصحية. كما يملك

[1]SarahBen Nefissa, « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites ».In: **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, n°81-82, 1996.

التيار الإسلامي شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية في مصر والتي تضم ما لا يقل عن 12 ألف جمعية. وتقدم جمعيات الإخوان خدمات للطبقات المحرومة على مستوى الأحياء الحضرية. وتتمثل هذه الخدمات في المساعدة الصحية، الدعم المدرسي، ويصل إلى غاية توفير قاعات للأفراح أو للعزاء. ولم يكن التغلغل في الحركة الجمعوية المصرية حكرا على جماعة الإخوان المسلمين، فنشطاء اليسار وقدماء المناضلين ينشطون ضمن الجمعيات الثقافية والانسانية، وجمعيات الدفاع عن حقوق الانسان، والمرأة والبيئة[1].

هذه الإستراتيجية مكّنت الإخوان المسلمين من حصد 88 مقعدا في انتخابات مجلس الشعب 2005، بالتحالف مع قوائم المستقلين، وبذلك قادوا المعارضة الحقيقية لنظام مبارك.

أمّا قوى المعارضة الأخرى من غير الإخوان المسلمين، فتأثيرهم ضعيف في المجتمع المصري. فحزب الوفد بالرغم من أنّه تأسيس مع إطلاق نظام السادات للديمقراطية المقيّدة، أي أنّ نشأته تعود إلى أكثر من ثلاثة عقود إلا أنّه تحصل على 6 مقاعد فقط في الانتخابات البرلمانية 2005. وتحصل اليسار (التجمع الوطني الوحدوي) على مقعدين، بينما تحصل حزب الغد على مقعد واحد[2].

[1]Sarah Ben Nefissa, "Le mouvement associatif égyptien et l'islam", ***Maghreb Machrek, Monde Arabe*** n° 135,

[2]Bárbara Azaola Piazza, « LE RÉGIME DE MOUBARAK : LES ESPACES ET LES ACTEURS DE L'OPPOSITION », *Confluences Méditerranée,***op.cit**., pp. 151-165.

يمكن أنّ تفسر العديد من أسباب ضعف الأحزاب التقليدية بما في ذلك مجموعة من التدابير التقييدية المفروضة من قبل النظام الذي يعيق نشاطهم وضعف حضورهم في الساحة العامة. لكن عدم وجود ديمقراطية داخلية ساعدت قضايا القيادة في شل هذه التشكيلات السّياسية، الذين تمّ تدجينهم في الواقع من قبل النظام. وعليه ابتعدت هذه الأحزاب التقليدية بشكل عام عن الأشكال الجديدة للاحتجاج الاجتماعي والسياسي، ناهيك عن أنّهم فشلوا في تجديد خطابهم للوصول إلى النشطاء الشباب الذين يطالبون بتغيير حقيقي.

الحقيقة أنّ أشكال المعارضة تغيرت وهي أحزاب من الخلق الحديث الذين قادوا الأشكال الجديدة من الاحتجاج وتغطيتهم الإعلامية. ومن بينهم حزب الكرامة الناصري أو التي شكلها شباب الوسط الإسلامي الذين لم يفعلوا ذلك حصلوا على تقنينهم الرسمي. هذا هو الحال أيضًا مع صحيفة الغد على الرغم من وضعها القانوني فقد تعرضت لضغوط أكبر من النظام حتى مؤسسه أيمن نور أحد المرشحين الذي ترشح للرئاسة عام 2005 ضد مبارك.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التشكيلات تجمع بينهما الإجراءات الفردية والتواصل من خلال مشاركتهم ودعمهم للمنصات التي شكلها ممثلو المجتمع المدني مثل كفاية أو مؤخرا "الجمعية الوطنية للتغيير" التي يرأسها محمد البرادعي.

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي وشكل نظام الحكم

تتبنى مصر نظاما جمهوريا يحتل الرئيس فيه مكانة مركزية؛ فهو رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية. ويتألف النظام المصري من بعض الفاعلين الذين ليسوا جزءا من جهاز الدولة الرسمي، وبشكل أساسي الرئيس وعائلته المقربة والكادر الصغير من النخبة التي تحيط به، بما في ذلك كبار ضباط الجيش والحزب الحاكم.

المطلب الأول: نظام تسلطي مغلق

تعتبر تسلطية الأنظمة السّياسية من السمات المشتركة بين النظم السّياسية العربية، وتعرف التّسلطية عادة على أنّها آلية للإقصاء والحد من التعددية السّياسية.[1] ووفقا لهذا الطرح يعتبر النظام السياسي المصري نظاما تسلطيا.

يشير مفهوم التّسلطية في أدبيات التحليل السياسي إلى تلك الأنظمة التي لا تندرج ضمن الديمقراطيات الغربية ولا ينطبق عليها وصف الأّنظمة الشمولية، وتعرف الأنظمة التّسلطية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الأنظمة في صورة تقييد التعددية السّياسية، غياب إيديولوجية سياسية شاملة، بالإضافة إلى التعبئة السّياسية المكثفة، والصلاحيات الواسعة لرئيس السلطة التنفيذية.[2]

---

[1]. Philippe Droz-Vincent, "Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde Arabe ?", ***Revue française de Science politique***, Vol.54, 2004, p.946

[2]**Ibid**., p.947.

والتّسلطية في الأساس هي آلية للإقصاء والحد من التعددية السّياسية، كما أنّها تمثل نفيًا للمعايير، حيث يقوم النظام التسلطي باعتباره نظاما للسيطرة والمراقبة بتقييد المشاركة السّياسية والتضييق على التنظيمات الاجتماعية (أحزابا، جمعيات، نقابات)، مع إقصاء تام للأفراد والجماعات الذين لا يلتزمون بولائهم للسلطة، أو يتبنون مواقف مناوئة لها.[1]

أمّا خلدون حسن النقيب فيعرف الأنظمة التّسلطية في كتابه "الدولة التّسلطية في المشرق العربي المعاصر" بأنّها شكل من أشكال الإستبداد الذي ميز الدولة البيروقراطية في العصر الحديث، مضيفا بأنّ الدولة التّسلطية في المنطقة العربية بخلاف الأنظمة البيروقراطية الغربية تحكمها نخب حاكمة مستقلة عن المجتمع ولا تخضع لضوابط قانونية ودستورية الأمر الذي يمكنها من تحقيق الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة والنفوذ.[2]

وتعد تسلطية النظام السياسي المصري امتدادا لثورة 1952، التي أسست لحكم العسكر في مصر*. وفي المجمل تتضمن الطبيعة التّسلطية للنظام السياسي المصري نسق يتميز بغياب التداول على السلطة وعدم تدوير النخب وافتقاد الشرعية وتزوير الانتخابات، وتركيز السلطات بيد الرئيس، وهيمنة المؤسسة العسكرية، وعدم وجود قنوات الاتصال بين السلطة

---

[1] *Ibid.*, p.947.

([2]) خلدون النقيب، **الدولة التّسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1996)، ص.23.

*. وصل النظام المصري إلى السلطة عام 1952 بانقلاب قام به الضباط الأحرار، وهم مجموعة من ضباط الجيش تدعو إلى السياسات القومية والاشتراكية وهو الأمر الذي خلق رابطا مهما بين النظام والجماهير.

والمجتمع، وتقييد حرية التعبير. على الرغم من قيام النظام الحاكم في مصر خلال الفترة 2000– 2010 ببعض التحولات في المشهد السياسي إلا أنّها تبقى مجرد تحولات شكلية بعيدة عن الديمقراطية الحقيقية.

في سياق الأسلوب السلطوي، يجمع النظام التسلطي المصري بين أدوات العنف و الميكانيزمات الناعمة[1]، ومن مظاهرها ما يلي:

غياب التوازن بين السلطات

يسود اجماع وسط الباحثين بأنّ أحد أبرز السمات التّسلطية للنظام السياسي المصري والتي تمثل عائقا أمام التحول الديمقراطي هو غياب مبدأ التوازن بين السلطات؛ حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تفتقد السلطة القضائية لاستقلاليتها بسبب تغوّل السلطة التنفيذية وتدخلها في عمل القضاء.

وفي هذا الصدد، يرى "حسنين توفيق ابراهيم" أنّ التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي المصري، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السّياسية في مصر، فإنّ رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية

[1] . Samer Soliman, ***The autumn of dictatorship***, tr : Peter Daniel, (USA : Stanford University Press, 2011), p 26.

والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون[1]. وفى هذا السياق، يرى المستشار طارق البشري " أنّ سلطات رئيس الجمهورية في مصر تتجاوز سلطات الإمام في فقه الشيعة"[2]. فطبقًا للمادة 137 من الدستور يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها. كما يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور.

سيطرة الجهاز الأمني

تم تفعيل قانون الطوارئ والعمل به في مصر ابتداء من حادثة اغتيال الرئيس "أنور السادات" سنة 1981، وقد ترتب على هذه العملية تمادي السياسات القمعية وضبط حركية المجتمع المصري عبر المؤسسة الأمنية، ففي ظل قانون الطوارئ رُصدت عدة تجاوزات للنظام المصري؛ حيث تم تعليق الحقوق الدستورية للشعب وفرض رقابة غير مشروعة على الأفراد وتقييد الحريات ومنع الأنّشطة السّياسية غير الحكومية ومنع تنظيم المظاهرات

[1] حسنين توفيق ابراهيم، "النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (7 أوت 2011)، شوهد يوم: 2022/08/07 على الرابط: https://studies.aljazeera.net

[2] عبد المنعم سعيد على ،" مدخل لدراسة الديمقراطية في مصر ،" في د. على الدين هلال (محرر) ، **التطور الديمقراطي في مصر : قضايا ومناقشات** (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، 1986)، ص 10.

والاحتجاجات ونشاط العديد من التنظيمات السّياسية[1]. وقد استعان النظام المصري بالجهاز الأمني لتطبيق استراتيجية السيطرة على المجتمع، حيث عمل النظام على تقوية الجهاز بشكل كبير؛ حيث تضم وزارة الداخلية مئات الآلاف من عناصر الشرطة الخاصة، بما في ذلك شرطة مكافحة الشغب المنتشرة في كل مكان، ومباحث أمن الدولة، مع شبكة ضخمة من المخبرين[2]. والتي تعمل على ضبط حركة المجتمع بما يسمح باستقرار النظام.

وعلى هذا الأساس تحول سوء المعاملة والتعذيب بحق المواطنين المصريين العاديين إلى ممارسة منهجية يومية من قبل القوات الأمنية[3]. وقد كشفت منظمات حقوق الانسان عن التدخل الصارخ للجهاز الأمني في العمليات الانتخابية، أين يقوم بمنع الناخبين من التصويت بالقوة، مثلما حدث سنة 2000 حين اعتدت قوات الأمن على الناخبين في محافظة المنوفية حيث كان من المتوقع أنّ يحصد مرشح المعارضة عدد كبير من الأصوات[4]. واستمر هذا الوضع إلى ما بعد سنة 2000، وزاد حدة بعد سنة 2005 نتيجة الفوز غير المتوقع لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات؛ وهو ما مهّد الطريق أمام

---

[1]. زغلول النجار، السيد أبو داود، **ميدان التحرير التحولات في مصر بين جذور الماضي وآفاق المستقبل**، (مصر: دار نهضة مصر للنشر، 2012)، ص 163.

[2] . Philip Marfleet, « State and society », in : Rabab El-Mahdi (ed), ***Egypt The moment of change***, (UK : Zed Books, 2009), p 23.

[3] . Aida Seif El-Dawla, Torture: a state policy », in : Rabab El-Mahdi (ed), *Egypt* ***The moment of change***, (UK : Zed Books, 2009), p 120.

[4] . Philip Marfleet, **op.cit**., p 16.

النظـام المصـري لاتخـاذ سلسـلة مـن اجـراءات الصـرامة والرقابـة التـي تجسـدت فـي قمـع المعارضين السياسيين ومنع الاحتجاجات الشعبية[1] من قبل الجهاز الأمني.

غياب التعددية السّياسية

على الرغم من أنّ مصر قد عرفت الانتخابات البرلمانية في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أنّ المؤرخين قد حددوا مرحلتين مهمتين لسياسة التعددية في البلاد؛ بدءا بصدور دستور عام 1923، بعد أنّ أعلن البريطانيون نهاية الحماية وأصبحت مصر دولة مستقلة. ثم عام 1976 في عهد الرئيس أنور السادات واستمرت خلال حكم حسني مبارك[2]. بيد أنّ فترة حكم الرئيس "مبارك" قد تميزت بقيود واضحة على التعددية السّياسية.

فمن مظاهر غياب التعددية في مصر هي سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي الذي تغلغل تأثيره في قطاعات مهمة من الحياة الإقتصادية والاجتماعية في مصر، بالتوازي مع توغل جهاز المخابرات في الدولة، وقمع المعارضة بوحشية من قبل قوات الأمن.[3] فعلى

[1] . Maria Cristina Paciello, « Egypt: Changes and Challenges of Political Transition », ***MEDPRO***, N° 4, (may, 2011), p 2.

[2] Lisa Blaydes, **op.cit**., p 26.

[3]Ismail Kurun, « Democratisation in Egypt from a historical perspective : Problems, pitfalls and prospects », **Yönetim ve Ekonomi**, (2015), p 184.

الرغم من تبني مصر النظام متعدد الأحزاب منذ سنة 1977 إلا أنّه من الناحية العملية يظل الحزب الوطني الديمقراطي هو الحركة المهيمنة بزعامة مبارك[1].

يبدو النظام المصري في ظاهره نظاما تعدديا، وذلك نظرا لوجود عدد من الأحزاب السّياسية الناشطة في المشهد السياسي والمشاركة في مختلف الانتخابات؛ بيد أنّ الواقع يثبت أنّ هذه الأحزاب باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي هي أحزاب ثانوية سمح النظام بتأسيسها لأنّها لا تحظى بقاعدة جماهيرية[2]. ومن هذا المنطلق أخذ النظام الحاكم في مصر يروج لدولة المؤسسات والممارسات الديمقراطية من خلال إصلاح المنظومة الحزبية التي حسبه شهدت استقرارا ملحوظا وزيادة في عدد الأحزاب السّياسية التي بلغ عددها 26 حزبا سنة 2010، غير أنّ هذه الزيادة لم تفرز حيوية في نشاط هذه الأحزاب أو تفعيل دورها في الحياة السّياسية[3]. حيث سمح النظام بإنشاء الأحزاب والقوى المجتمعية ومشاركتها في الحياة السّياسية وخوض الانتخابات التشريعية ولكن وفقا لجملة من الشروط والقيود التي تمكن النظام من الاستمرارية في الاستئثار بالسلطة[4].

---

[1] Arthur Goldschmidt, ***A brief history of Egypt***, (USA : Library of Congress, 2008), p 216.

[2] **Ibid**., p 185.

3 ولاء علي البحيري، "المجتمع المدني والاصلاح القانوني في الحالة المصرية"، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، (2012)، ص 4.

[4] محمود بسيوني، محمد هلال، **مرجع سابق**، ص 30.

تزوير الانتخابات

أنّ وجود منافسة انتخابية هو أمر غائب في السياق السلطوي حيث يتمّ اختيار قيادة النظام بشكل مسبق، ومع ذلك فإنّ الأنظمة التّسلطية عادة ما تجري انتخابات وبشكل دوري لكنها تفتقر للنزاهة والشفافية، حيث تعتبر الانتخابات أفضل استجابة عقلانية لنظام تسلطي يواجه الكثير من التحديات السّياسية.

هذا ما ينسحب على الحالة المصرية؛ فعلى الرغم من وجود انتخابات دورية، إلا أنّها تفتقر للنزاهة والشفافية وتتسم بالتزوير وتدخل أجهزة الدولة لدعم بعض المرشحين على حساب منافسيهم[1]. فعلى الرغم من جعل اختيار رئيس الجمهورية* عن طريق الانتخاب في التعديل الدستوري** 2005 إلا أنّ ذلك لم يثمر انتخابات ديمقراطية شفافة ونزيهة.

ولعل ما يثبت هذا الطرح هو انتخابات 2005؛ والتي تمت تحت اشراف القضاء بهدف تجنب شبهة التزوير، بيد أنّ دور القضاء في هذه الانتخابات كان محدودا داخل لجان

[1]Samer Soliman, ***op.cit***., p 26.

*. حتى عام 2005، كان يتم اختيار رئيس الجمهورية عن طريق ترشيحه بأغلبية ثلثي مجلس الشعب، ومن ثم تتم الموافقة عليه في استفتاء شعبيدون منافس.

. تضمن التعديل الدستوري لسنة 2005 تعديل المادة (76) التي توضح طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وإضافة المادة (192 مكرر) التي ورد فيها استبدال الاستفتاء بالانتخاب. للمزيد حول التعديلات الدستورية في مصر أنظر: سيد عيسى محمد، **الدساتير المصرية من محمد علي إلى مبارك (1824– 2007)، (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

التصويت والفرز فقط[1]. وقد فازت في هذه الانتخابات جماعة الإخوان المسلمين ب88 مقعدا، وهي نتيجة غير متوقعة من قبل النظام، الذي رد على هذه النتيجة عن طريق العنف وقمع الجماعة، إضافة إلى قيامه بتعديل دستوري سنة 2007 يهدف إلى تقييد أي نشاط سياسي قائم على أساس ديني[2].

وعلى صعيد آخر، أثبتت وقائع الانتخابات الرئاسية في مصر أنّ مبارك هو دائما المرشح الوحيد في كل الانتخابات الرئاسية، باستثناء الرئاسيات الخامسة التي شهدت منافسة من قبل المرشح "أيمن نور"[3]. الأمر الذي يشي بغياب المنافسة والتعددية عن المحافل الانتخابية في مصر باعتبارها آلية من آليات تحقيق الديمقراطية.

تقييد حرية التعبير

حرية التعبير في مصر مقيدة إلى حد كبير؛ حيث عمق حكم مبارك ممارساته التّسلطية في التسعينيات، أين قيّد الحقوق المدنية والسّياسية؛ وضيّق حرية الصحافة والتعبير بشكل كبير وتمّ استخدام القمع ضد المعارضين السياسيين، ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين[4]؛

[1]. زغلول النجار، السيد أبو داود، **مرجع سابق**، ص 103.

[2] . Ismail Kurun, ***op.cit.***, p 185

[3] . Afaf Lutfi, ***A history of Egypt from the Arab conquest to the present***, (UK : Cambridge University Press, 2007), p 171.

[4] . Maria Cristina Paciello, ***op.cit.***, p 1.

التـي ينظـر لهـا ويتعامـل معهـا النظـام المصـري كمنـافس رئـيس لاسـتقراره، وهـو مـا جعلـه يتصدى لأعضائها بصرامة وبشكل منتظم لاسيما في الفترة 1995– 2000 التي شهدت حملات اعتقال ومحاكمات عسكرية لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين[1].

وفي الفترة 2005– 2010 شهدت حرية التعبير في مصر تقييدا مبالغا فيه؛ فكثيرا ما انتهكت الحكومة المصرية الحقوق المدنية والسّياسية للمواطنين، من خلال التعذيب والحجز التعسفي، وفرض القيود على التجمع وتكوين الجمعيات باستخدام رقابة الأجهزة الأمنية، كما عمل النظام وقواته الأمنية على حظر الإضرابات وتشديد الرقابة على الصحف وتقييد أي أنشطة للمعارضة باسم الأمن القومي[2].

إنطلاقا مما سبق، تتضح درجة الجمود السياسي التي تميز بها النظام السياسي المصري في الفترة 2000– 2010؛ حيث يتميز هذا الأخير بدرجة عالية من التّسلطية التي من مميزاتها احتكار السلطة والعملية السّياسية وقمع المبادرات الفردية والجماعية، ومنع قيام أي منافسة حقيقية على الحكم، من خلال استخدام القمع السياسي والجهاز الامني.

المطلب الثاني: مكانة المؤسسة العسكرية وملحقاتها الأمنية

يجادل علماء السياسة الباحثين في موضوع العلاقات المدنية–العسكرية حول كيفية قيام مؤسسة عسكرية _قوية وقادرة على أداء مهامها الأساسية_ تابعة للقيادة المدنية. وذلك من

[1]. عماد الدين شاهين، **مرجع سابق**، ص 127.

[2] . Joshua Stacher, « Countries at the crossroads 2011 : Egypt », *Freedom House*, 2011, p 1.

منطلق أنّ مسألة العلاقات بين العسكر والمدنيين قد حادت في الغالب عن إطارها العام في ظل إنشغال العسكر بالسياسة في عديد الأنظمة السّياسية في مناطق جغرافية متباينة من العالم، على غرار المنطقة العربية. فالعلاقات المدنية العسكرية في المنطقة العربية تتمحور في مجملها حول الصراع على السلطة بين القيادة المدنية والقوات المسلحة.

في هذا الشأن يفسر بعض الباحثين نزعة جيوش المنطقة العربية للتدخل في الشأنّ السياسي من خلال الإرث العرقي والديني والثقافي في المنطقة؛ حيث يتدخل العسكر في الحياة السّياسية بانتظام لمجرد أنّه لم يكن هناك تقليدا في المنطقة يدعو لفصل الجيش عن السلطة المدنية[1]. وقد تعزز هذا العرف في ظل موجة الانقلابات العسكرية في المنطقة في فترة الخمسينيات والستينيات.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول أنّ مصر تعتبر نموذجا لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السّياسية، وذلك بدء من فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، أين سيطر الجيش على السلطة السّياسية والمجتمع المصري على حد سواء. فلطالما كان الجيش في مصر الدعامة الأساسية للمجتمع المصري، منذ انقلاب 1952 الذي أتى ب"جمال عبد الناصر" على رأس السلطة، وقد كانت دعوة عبد الناصر لإحياء القومية العربية أحد الأسباب الرئيسية التي دعمت حكم العسكر في مصر[2].

[1] William C. Taylor, *Military responses to the Arab uprisings and the future of civil-military relations in the Middle East*, (USA : Palgrave Macmillan, 2014), p 25.

[2] Ibid, p, 121.

عرفت هذه الفترة في مصر تقلد العسكريون أدوارا غير تقليدية في سياق السيطرة على المؤسسات السّياسية. ولعل أهم ما ميّز الفترة الناصرية هو سيطرة الجهاز العسكري على مفاصل الدولة، إلى الدرجة التي حولته إلى جهاز سياسي، والذي أسس فيما بعد ما أطلق عليه البعض تسمية "دولة العسكر" أو (*Stratiocracy*)[1].

وبحلول "أنور السادات" على رأس السلطة سنة 1970، تغيرت موازين القوى لصالح السلطة المدنية؛ حيث فرض "السادات" سلطته على المؤسسة العسكرية، لاسيما بعد تراجع صورة العسكر بعد نكسة 1967[2]. لكن سرعان ما عاد الوضع إلى سابق عهده، وذلك عقب تولي "حسني مبارك" مقاليد الحكم في مصر بعد اغتيال السادات، حيث تميزت فترة حكم "مبارك" بتعزيز مركزية دور الجيش في الحياة السّياسية في مصر. ففي الفترة المذكورة أعاد "مبارك" للجهاز العسكري مكانته التي فقدها بشكل نسبي في فترة حكم "السادات".

فقد نجح "مبارك" في فرض نفسه على الساحة السّياسية من خلال السماح للقوات المسلحة بتوسيع نطاق دورها ليشمل الأنشطة غير العسكرية[3]، خاصة وأنّ "مبارك" هو

---

[1]. نزيه الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 115.

[2]. عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص 84.

[3] . DCAF International Expert Conference, Security sector governance in *Egypt*: *civil-military relations in focus* », Montreux, Switzerland (2-4 April 2014), p, 10.

ضـابط عسـكري سـابق. وهـو الأمـر الـذي يترتـب عنـه ضـمان هيمنـة المؤسسـة العسـكرية وحماية مصالحها من قبل الرئيس[1].

واللافـت للنظـر أنّ التعـديلات الدسـتورية المتعاقبـة فـي الدولـة المصـرية تبـين تـدني درجـة السـيطرة المدنيـة علـى المؤسسـة العسـكرية، حيـث أصـبحت تقريبـا جميـع أدوات السـيطرة الموضوعية على القوات المسلحة غير فعالة[2]. فوفقا للمادة 197 من الدستور، فإنّ لمجلس الـدفاع الـوطني الصـلاحية الحصـرية لمناقشـة ميزانيـة القـوات المسـلحة، وبالتـالي تجريـد البرلمان –الهيئة المدنية المنتخبة– من الرقابة على الكيانات غير المنتخبة في الدولة[3].

فـي ضـوء مـا تقدم، يمكـن القـول بـأنّ إنخـراط الجيش المصـري فـي العمليـة السّياسـية أو الإنسـحاب منهـا مرهـون دائمـا بطبيعـة النظـام الـذي يخدمـه. فعلـى الـرغم مـن أنّهـا كانـت المؤسسة البارزة في العملية السّياسية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضـي، إلاّ أنّهـا قـد قبلـت منـذ السـبعينيات دورا ثانويـا فـي النظـام الرئاسـي الـذي يحمـي مصـالحها ولكنـه يحد من تأثيرها المباشر في السياسة.

---

[1] . Imad Harb, «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation? », ***Middle East Journal***, Vol. 57, No. 2 (2003), p, 287.

[2] . Florence Gaub, « Civil_military relations in the MENA : Between fragility and resilience », *European Union Institute for Security Studies*, (october, 2016), p 15

[3]. Chérine Chams El-Dine, « The Military and Egypt's Transformation Process », *SWP Comments*, (February 2013), p 6.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أنّ النظام السياسي المصري يعاني من أزمة بنائية نتيجة العوامل التي سبق ذكرها لاسيما اختلال التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وسيطرت الحزب الحاكم على الحياة السّياسية في مصر. واللافت للنظر أنّ القوى السّياسية والاجتماعية في المجتمع المصري غير قادرة على الإصلاح السياسي الذي أصبح ضرورة ملحة من أجل تجاوز أزمة النظام السياسي، وذلك بسبب ضعف تلك القوى وهشاشتها على المستوى الداخلي وهو ما يجعلها غير قادرة على إحداث التغيير.

الفصل الثـالث:

الانتقال الديمقراطي في المغرب

(2000-2010)

المبحث الأول :دواعي الإنفتاح السياسي في المغرب

المبحث الثاني :نمط علاقة الدولة بالمجتمع في المغرب

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي المغربي

المبحث الرابع: تقلبات وتناقضات التعددية السّياسية في المغرب

المبحث الأول: دواع الإنتقال الديمقراطي في المغرب

عرف المغرب مع مطلع التسعينات جملة من الإصلاحات الدستورية والحقوقية تجلت من خلال التعديلين الدستوريين لسنتي 1992 و 1996، و وصول المعارضة السّياسية الممثلة في أحزاب الحركة الوطنية للسلطة سنة 1998. و رغم أنّ هذه الإصلاحات بعثت إلى حد ما دينامية داخل الحقلين الاجتماعي والسياسي؛ غير أنّها لم تمس البنيات المؤسساتية والدستورية التي من شأنّها ترسيخ الديمقراطية وإعادة توزيع السلطة[1]. الأمر الذي يستوجب البحث في دوافع وخلفيات المسار الذي انتهجته المملكة المغربية.

المطلب الأول: تعويض المواطنين تحمل تبعات التقشف

لقد اصطدمت البنيات التقليدية في مجتمعات المغرب العربي المستعمرة بموجة التغلغل الإستدماري التي أخذت تجتاح العالم سواء عن طريق الغزو المتزايد للسوق الوطنية أو عن طريق انتقال الرساميل إلى هذه البلدان. وتسلل إلى المغرب التغلغل الاقتصادي للرأسمالية الإحتكارية كظاهرة إمبريالية في أواخر القرن 19 وبداية القرن ال20 عن طريق إرهاق خزينة النظام المغربي بالديون وغزو السوق المغربية بالبضائع الأجنبية. و قد أدى هذا التدخل الأجنبي في المغرب إلى تحطيم البنيات التقليدية و الماقبل الرأسمالية. مما جعله

[1]–محمد ظريف، النظام السياسي المغربي وجمود الانتقال، **https://cutt.us/1Qn62**اطلع عليه:2022/09/26،(17:02).

يتأثر بمختلف التقلبات التي تعرفها الأسواق الرأسمالية والأزمات التي تصب في قطاعات أساسية لاقتصاد موجه نحو التصدير.[1]

دخل المغرب تحت وطأة الإستدمار الفرنسي عام 1912، وعقب كفاح سياسي وعسكري تمكن من انتزاع استقلاله السياسي في عام 1956. ليشرع بعدها في البحث عن السبل لرسم خطط تنموية ناجعة للخروج من الوضع المأساوي المأزوم الموروث عن العهد الإستدماري. ونظرا للعجز عن تمويل الخطط التنموية من المدخرات المحلية لجأ المغرب إلى الاقتراض الخارجي. وقد تزامن ذلك مع توهج الفكرة التي روج لها خبراء الاقتصاد الغربيين خاصة مع بداية السبعينيات الذين أكدوا على أهمية القروض الخارجية، لما يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنمية، وفي التغلب على ما يعرف بحلقة الفقر المفرغة. وعليه تهافتت بلدان المغرب العربي بما فيها المغرب على مصادر القروض اعتقادا منها أنّ المشاريع الإنمائية سيكون لها مردود اقتصادي واجتماعي من الفوائد التي ستترتب عنها. وهنا وقعت مرة أخرى في حبال الاستدانة الخارجية شأنها في ذلك شأن الدول المتخلفة.[2]

---

[1]– حمادي أشبان، "انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على المغرب"،**مجلة أبحاث**،سنة 9،ع.27،(حريف 1991)، ص.45.

[2]–عبد العزيز شرابي،" أزمة المديونية في المغرب العربي دروس من التاريخ"،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة**، ع.3،(1995)،ص ص.19،20.

ففي مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، التي بنيت في أساسها على تدفق رؤوس الأموال في صورة قروض، تسيطر غلبة الطرف الأقوى (المقدم لهذه الأموال) الذي يفرض شروطه على الطرف الأضعف (المتلقي لهذه الأموال)، ويأتي في هذا السياق شروط المديونية الخارجية خاصة تلك المتحصل عليها من مؤسسات تمويل دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولية[1].

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، بموجب إتفاقية بريتون وودز الدولية في عام 1944، كأهم مؤسستين تحكمان العلاقات الإقتصادية الدولية. وفي ديسمبر 1945خرج صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع تسع وعشرين بلدا على اتفاقية تأسيسه كوكالة متخصصة يمكن أنّ يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. وينص قانون النظام الداخلي للصندوق على مبدأ المشروطية الذي يقضي بأنّ الموافقة على التمويل المطلوب يتوقف على تنفيذ شروط معينة تتعدى الشروط المتفق عليها بشأنّ فترات السداد ومعدلات الفائدة على القرض ويتوجب على الدولة المقترضة تحرير خطاب نوايا يقضي بالتزامها بهذه الشروط.[2]

---

[1] مغاوري شلبي علي،"شروط الديون الخارجية"، اطلع عليه بتاريخ:2022/06/26،(21:10)،

https://cutt.us/Kdnm3

[2] أحمد كردش،"صندوق النقد الدولي.. مؤسسة للتنمية أم أداة للتبعية"،إطلع عليه:2022/09/17،(14:30)

https://cutt.us/5C8GU

رَوَّج صندوق النقد الدولي بمعية البنك الدولي ابتداء من الثمانينات إلى ما اصطلح على تسميته: "توافق واشنطن" المبني على ثلاث ركائز: تحرير أو لبرلة الاقتصاد، الخصخصة، التقشف.وقد تمحورت جميع شروط صندوق النقد الدولي في الدول العربية على الخصخصة، وتقليص القطاع العام، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وكف يد الدولة على صعيد وظيفتها في رعاية المجتمع وتأمين حقوق جميع فئاته لصالح تكريس مصالح القطاع الخاص التي أدت إلى انهيار منظومة الأمان الاجتماعي. كما شملت الإجراءات التقشفية التقليص من الدعم المقدم للمواد الأساسية، وتخفيض أو تجميد كتلة الأجور في القطاع العام، وكذلك الزيادة في الضرائب على الاستهلاك.[1]

وكان هذا هو حال دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم الثالث، فبعد حوالي ما يزيد عن ربع قرن من إتباع سياسات تنموية تعتمد على التدخل المباشر للدولة والاستدانة الخارجية، برزت اختلالات عميقة في هياكلها الإقتصادية مباشرة مع زيادة المديونية. وكانت النتيجة هي وقوع اقتصاديات هذه الدول في دورة طويلة من الكساد والركود الاقتصادي، وبالتالي إعاقة كل عمليات التنمية التي أرادت هذه الدول تحقيقها، وبروز أزمة

[1]–شريف المصري، "سياسات صندوق النقد الدولي وأثارها على مصر والدول العربية"، أطلع عليه:2022/09/26،(21:35)، shorturl.at/czRY7

اقتصادية واجتماعية حادة. هذه الأخيرة دفعت بدول المغرب العربي إلى تبني برامج التعديل الهيكلي[1].

طبقت سياسات التكيف الاقتصادي والهيكلي في المغرب بداية من عام 1983 بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذلك بسبب اتساع حجم الاختلالات التي ظل الاقتصاد المغربي يعاني منها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. حيث عكفت المغرب على تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة، شملت تحرير الأسعار على الأدوية وعدد محدود من السلع الغذائية الحساسة. واتخاذ خطوات لتبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها وتخفيض الحد الأعلى للتعريفة الجمركية. أما في مجال تأهيل المؤسسات العامة والتخصيص، فيعتبر برنامج المغرب للخصخصة من أنجح وأنشط برامج الخصخصة في الدول العربية. فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الخصخصة حتى عام2001مايقارب 2065 مليار دولار. وقد تركزت في عمليات الخصخصة على البيع المباشر لمستثمرين استراتيجيين[2].حيث سهّلت الحكومة المغربية الاقتراض الذي عزز نظاما قائما على

[1] فاطمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012). ص ص.18-20.

[2]– إيمان عبد الكاظم جبار و سحر عباس، "تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة(مصر و المغرب)"،**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية**،المجلد 2، العدد 10 (31 ديسمبر 2008)، ص ص. 134-135.

رأسمالية المحاباة وأفادت النخبة الإقتصادية التي تربطها علاقات سياسية بالسلطة الملكية. وعليه ظل المغرب لعقود تحت وطأة التقشف الذي يرافق شروط صندوق النقد الدولي من برنامج إلى آخر.[1]

وتكتسي علاقة المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، في المنطقة العربية طابعا خاصا باعتبار تشابك ما هو اقتصادي مع ما هو سياسي. أين تتأثر الدول العربية ومن ضمنها المغرب خاصة فيما تعلق بالمصالح السّياسية للدول المانحة، حيث تهيمن مجموعة الدول السبع، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم في عملية صنع القرار داخل المؤسسات المالية الدولية[2] .

نظرا لميزة التصويت التي تمتلكها الولايات المتحدة في المؤسسات المالية استخدامها من أجل التأثير في شأن البلدان المتلقية لصندوق النقد الدولي بما يدعم الالتزام بالتحالفات الأمريكية ولضمان تقوية نظام حاكم صديق للولايات المتحدة الأمريكية أو هدم نظام حاكم معاد لها عن طريق إزالة مصادر دعم له.

---

[1]– زينة عبلد، هل تلوح ديون أخرى في الأفق؟ ، اطلع عليه:2022/09/27،(22:01)، https://cutt.us/lLtVZ، ص ص.18

[2]–محمد سعيد السعدي، "سياسات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحماية الاجتماعية"، في: الحماية الاجتماعية الوجه الآخر لأزمة الدولة، تقرير راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبلدان العربية (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية:2014)،ص.72.

تعد المملكة المغربية نظاما صديقا للغرب داخل منطقة شمال إفريقيا. ونتيجة لذلك نال معاملة مفضلة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث تحصلت في الفترة من 1992إلى 2003 على ستة اتفاقيات إعادة جدولة للديون مع نادي باريس، وثلاثة بنوك دولية، وتلقت 15 قرضا من قروض التسوية الهيكلية، وسبعة تسهيلات قائمة وممتدة من صندوق النقد الدولي.

وقد ظل المغرب متلقيا كثيفا ومستمرا لقروض برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. حيث تجدر الإشارة في هذا السياق، بأنّه أعقب التحرر السياسي في أواخر عام 1997 وأوائل عام 1999 مع الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن التغيير الأول للسلطة السّياسية في تاريخ المملكة المغربية حصولها على ثلاث قروض من البنك الدولي خلال السنة التالية أي عام 1999، بلغت قيمتها المالية 450 مليون دولار أمريكي.[1]

يتضح مما سبق، أنّ شروط الاستدانة كانت طوال القرن الماضي في تطور مستمر، متجه نحو التشدد في غير صالح الدول المدينة، إلى أن وصل الحديث في السنوات الأخيرة عن شروط لمكافحة الفساد، و ضمان أسس الديمقراطية و مبادئ الحكم الرشيد، وحماية حقوق الأقليات السّياسية أو الدينية. ناهيك عن الشروط المتعلقة بمكافحة الإرهاب – التي استحدثت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 – كشرط لتدفق رؤوس الأموال إليها في صورة قروض، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في خطابه أمام مؤتمر

[1] هاريغان، جين، "اقتصاديات و سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط و الشمال الأفريقي"، **المستقبل العربي**، م. 29، العدد 327 (ماي 2006)، ص ص.121 – 122.

الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك في الفترة من 18–22 مارس 2002 حيث أكد أنّ "تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية والفقيرة سيتوقف على احترام هذه الدول لحقوق الانسان واتخاذها إجراءات فعالة لاقتلاع جذور الإرهاب والفساد فضلا عن فتح أسواقها والاعتناء بنظام التعليم والرعاية الصحية، وأنّ الولايات المتحدة ستتعامل بشكل صارم مع ذلك[1]."

وتأسيسا على ما سبق، يمكننا القول أنّ مسار الإنتقال الديمقراطي –الذي تم اختزاله في عملية انفتاح سياسي على المعارضة– في المغرب جاء بالأساس بناء على عوامل خارجية، كان لها دور مهم في دعم السلطوية المغربية، عبر لبرلة بُناها وسلوكها ضمن حدود معينة لا تسمح بالتحول نحو الديمقراطية. وبقدر ما ساهمت العوامل الخارجية في توسيع هامش اللبرالية في الحقل السياسي المغربي، ساهمت أيضا عوامل اقتصادية في الدفع بهذا المسار المقيّد و المحدود (كما سنرى ذلك لاحقا). إذ استخدمت برامج التقويم الهيكلي الاقتصادي ضمن ما عرف "بعقيدة واشنطن" التي صاغتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية التي تشمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفرض أشكال مختلفة من الإنفتاح السياسي وأشكال الخصخصة الشاملة للاقتصاد وبنى التعليم والصحة وحتى الأمن.[2]

---

[1]–مغاوري شلبي علي، **مرجع سابق.**

[2]عبد الفتاح ماضي، **العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية** (الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021)، ص ص.32–36.

الملاحظ أنّ أخذ البلدان العربية بشروط إعادة جدولة الديون مع الصندوق والبنك الدوليين وخاصة ما يتعلق منها ببرامج الإصلاح الاقتصادي أثر في جميع نواحي ومفردات الاقتصاديات في تلك الدول، كما أنّ هذه الآثار لم تكن جميعها في صالح الدول العربية، وبالتالي لم تكن جميعها في صالح المواطن العربي الذي يعتبر هدف ووسيلة التنمية.[1] وبالمثل، ساهمت سياسات صندوق النقد الدولي التي اعتمدها المغرب في جعل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين "عقدا ضائعا جديدا" للتنمية بالنظر إلى تركيز صندوق النقد الدولي على استقرار الاقتصاد الكلي لضمان سداد الدين الخارجي، حتى ولو كان ذلك على حساب أولويات المواطنين، ولا سيما التشغيل والتوظيف، القدرة الشرائية، وتحسين مستوى المعيشة و غيره من مؤشرات التنمية البشرية ذات الصلة بالإطار المعيشي للمواطن المغربي. فقد أدى مثلا تراجع التوظيف في القطاع العام وعدم قدرة القطاع الخاص على تعويض هذا العجز إلى ارتفاع معدلات البطالة. بينما لم يتحقق الرهان على القطاع الخاص لإنعاش الاقتصاد. الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات الفقر وتدهور القوة الشرائية للمواطن المغربي. كما تجلت تدابير التقشف في الإنفاق العام في تجميد الأجور في الخدمة المدنية وفي خفض الدعم للسلع الأساسية مثل الخبز والسكر والزيت بنسبة 30٪ على التوالي و 52٪ و 87٪ على التوالي. وتم تحرير أسعار منتجات أساسية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسمدة والكهرباء والمياه والمنتجات البترولية.

[1]–مغاوري شلبي علي، **مرجع سابق.**

وقد ساهمت هذه الزيادات في الأسعار بشكل مباشر في اندلاع الإنتفاضات الشعبية التي قتل فيها عشرات المدنيين واعتقل مئات المتظاهرين في مدن في جميع أنحاء البلاد في عام 1981.[1]

وعليه لم يتردد النظام المغربي في استثمار العوامل الخارجية لتسيير التوازنات الداخلية من خلال التحكم في منسوب اللبرالية داخل مؤسساته والحفاظ على ثوابته السلطوية والحيلولة دون دمقرطته. بما يفضي إلى بنا تعاقد اجتماعي وسياسي جديد.[2]

المطلب الثاني: الإنتقال الديمقراطي كآلية للبقاء والاستمرار

سعى النظام السياسي في المغرب إلى الحفاظ على استقراره السياسي من خلال مدخل تعظيم مكاسب شرعيته السّياسية وتنويع مصادر تحظى بالقبول والرضا لدى المحكومين. فمصادر الشرعية المستخدمة لديه تتنوع بشكل متداخل وأحيانا متعارض، فنجد منها ما يقوم على الشرعية الدينية، فيما يسندها بالشرعية الدستورية . وهذا التداخل في المصادر يعبّر

[1]– Mohammed Said Saadi, "l'impact et l'influence des institutions financieres internationales sur le moyen-orient et l'afrique du nord Le Maroc Et Le Fonds Monétaire International Ou Le Développement Introuvable", **Friedrich-Ebert-Stiftung**,(2020),Pp.4-14..

[2]–عبد الفتاح ماضي، **مرجع سابق**،ص36.

عن أزمات في التكوين السياسي والإيديولوجي، واستعصاء إيجاد حلّ لمشكلة الشرعية. وتبقى السمة الغالبة للنظام السياسي المغربي ، على غرار كثير من الدول العربية منذ استقلال دولها هو التراجع في شرعياتها وتآكل مصادرها تبعا للظروف المحلية والدولية، وافتقارها لمقومات تعزيز أنماط الشرعيات الدعائمية والإسنادية لها. والمحصلة كانت تراجع مستوى الإقناع والرضا لدى المواطنين واتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع. مما دفع هذه الأنظمة للبحث عن دعائم جديدة للاستقرار السياسي الكافي لبقاء أنّظمتها واستمرارها من خلال تجديد مضامين مصادر شرعيتها السّياسية وتنوعيها وتحديثها[1].

يحتاج أيّ نظام سياسي، لخلق شرعية لحكمه مهما كان نوعها، تاريخية، دينية أو ديمقراطية، و هو مجبر في ذلك على خلق مجموعة من المعايير و القيم، و بالتالي خلق هيكل من التصورات، التي لا تكون متناقضة تماما مع طبيعة مجتمعه، و يمكنه من خلالها التطرق إلى المشاكل السّياسية و إلى معالجتها. وتتضمن الشرعية معنى المنفعة العامة على المدى الطويل، أي أنّ يجد المحكوم أنّه من المقبول عنده، و المناسب له أن يطيع متطلبات النظام السياسي القائم إذا وجد أنّها تتسق مع قيمة ومبادئه وأخلاقياته و أمانيه و طموحاته على المستوى الفردي و المجتمعي.

في السياق، تجدر الإشارة إلى معاناة الدول العربية سياسيا على اختلاف أنّظمتها السّياسية (ملكي، جمهوري)، و ظروفها التاريخية. من مشكلة الشرعية، التي يصعب على حسب

---

[1] عيسى عويبر،"الشرعية السّياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسّياسية** المجلد 22– العدد 20 (ديسمبر 2021)،ص ص.2210،2209.

المؤرخ و العالم الإجتماعي ماكس فيبر (*Max Weber*) بدونها على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة. [1]

هناك تعريفات عديدة يقدمها علم السياسة المعاصر لمفهوم الشرعية، إلا أنّ التعريف الإجرائي الذي تتفق عليه معظم الدراسات يعتبر: الشرعية هي الطاعة الاختيارية التي تحول ممارسة القوة السّياسية إلى سلطة ذات حق. والشرعية تعكس الاتفاق الذي يضفي على الزعامة والدولة الحق في الحكم والسلطة. وعلى الرغم من أنّ القانون يخدم وظيفة إضفاء الشرعية، فإنّ القانون وحده، مع غياب القبول الاجتماعي العريض، لا يقدّم إلاّ زخما ضئيلا لقوة من يصنع القانون، ومن يفرضه. وترتبط الشرعية ارتباطا وثيقا بالرضا عن الوضع القائم من جانب الجماهير، وقد يكون من المهم التحقق عما إذا كان خضوع وإذعان الجماهير لنخبه ما هو بالفعل رضا عن الوضع القائم وتأييد له، أم يعبر عن عداوة كامنة للنظام تتحين الفرصة للإنفجار.[2]

اقترح ماكس فبير ثلاثة مصادر للشرعية وهي التقاليد، الزعامة الملهمة (الكاريزما)، والعقلانية القانونية ويتضمن المصدر الأول المعتقدات والعادات والأعراف المتوارثة التي

---

[1]–محمد قدوسي، "النظام السياسي من خلال معطى الشرعية استمرارية التطور أم تقطعات"،**مجلة إنسانيات**، ع.14–15،(ديسمبر 2001)،ص ص.35،36.

[2]–عبد العظيم محمود حنفي،"مفهوم الشّرعية في الأدبيات الغربية والتراث الإسلامي"، **مؤمنون بلاحدود للدراسات والأبحاث**،(جوان 2020)،https://cutt.us/RiYA4

تحدد الأحقية بالسلطة ويدخل في هذا المصدر المعتقدات الدينية في المجتمع العربي الإسلامي. أماالمصدر الثاني: الزعامة الملهمة أو مايسميه ماكس فيبر بالكاريزما يرتبط بشخصية الزعيم ومصدر الولاء والطاعة من الأتباع أو المحكومين من هذا الزعيم هو إعجابهم الشديد بصفاته وأعماله. في حين أنّ المصدر الثالث للشرعية وهو مايطلق عليه فيبر اسم العقلانية القانونية ويستند هذا المصدر على قواعد مقننة تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه وانتقال السلطة وتداولها وممارستها.

تنقسم الأنظمة الحاكمة في العالم العربي إلى مجموعتين عريضتين من حيث الشكل السياسي أنظمة جمهورية و أنطمة ملكية أوتقراطية، تعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي من بينها النظام المغربي الذي يستمد شرعيته التقليدية من مذهبين دينيين.[1]

يؤسس شرعية النظام الملكي المغربي مزيج متناقض من الفكرة الشيعية للإمام والتقاليد السنية في اختيار الخليفة. وعليه فإنّ الملك يستمد شرعيته من فكرة الحق الإلهي ، ومن الإرادة الجماعية، وهكذا فإنّ الدستور المغربي يعلن أنّ "شخص الملك مقدس وغير قابل

[1] سعد الدين إبراهيم،" مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، في:**أزمة الديمقراطية في العالم العربي**، تحرير سعد الدين إبراهيم وأخرون(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط.3،2002) ص ص.405–429.

للإنتهاك" ، مما يجعل طاعته واجبا دينيا ويجعل كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تابعة لسلطاته[1].

يعكس النظام السياسي في المغرب ظاهرة ثنائية في المجال السياسي من خلال الجمع بين المجال السياسي التقليدي القائم على النخب والمؤسسات الدينية والهياكل التقليدية كالعلماء ورجال الدين والأشراف والهيئات الدينية بالدولة، وبين المجال السياسي الحديث الذي يتمثل في التنظيمات والمؤسسات الحديثة من أحزاب وبرلمان ونخب سياسية. و يتميّز نظام الحكم في المغرب بقوة سياسية للمؤسسة الملكية، لمواجهة أزمة إيجاد توازن بين نظام السلطة الحديثة والسلطة التقليدية لضمان استمرار الهيمنة على العملية السّياسية برمتها. حيث عمل النظام المغربي على الاحتفاظ بمكانة سياسية للمؤسسة الملكية بكونها الفاعل الرئيس في العملية السّياسية .ويعد النظام المغربي كما نص على ذلك الدستور المغربي ملكية دستورية ديمقراطية[2]، لكن يسود فيها الملك ويحكم عكس الملكيات الدستورية الديمقراطية الغربية التي يسود فيها الملك ولا يحكم مثل اسبانيا وبريطانيا.

بعد وفاة الملك الحسن الثاني واعتلاء محمد السادس للعرش عام 1999، باشرت الدولة المغربية إصلاحات كبرى في القرن الحادي والعشرين. حاول من خلالها الملك محمد

[1] Abdeslam Maghraoui, Monarchy and Political Reform in Morocco, *Journal of Democracy*, Vol. 12, N° 1, (January 2001), pp.73-76-78.

[2] علي سلمان صايل،" النظام السياسي في المملكة المغربية قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السّياسية والدستورية"، **دراسات دولية**،ع.53،(جويلية 2012)،ص ص.29،28.

السادس تحسين صورة المملكة بعد تركة والده الملك الراحل الحسن الثاني فقام بعدة إصلاحات، وخاصة في مجال حقوق الانسان، حيث أسس هيئة الأنصاف والمصالحة للبت في ملفات المفقودين والمختطفين في سنوات حكم والده ، وصلت هذه الهيئة إلى حد تحميل الدولة المسؤولية عن أعمال القتل والاختطاف التي جرت بعد الاستقلال، وقدمت هذه الهيئة تعويضات لحوالي أربعة آلاف ضحية. قام الملك أيضا بإصلاحات خصت قانون الأسرة، والذي عارضته الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، إقرار التعددية الثقافية للدولة المغربية، بإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تبني ما يسمى بالطريق الثالث لحل قضية الصحراء الغربية... لكن على المستوى السياسي لم يقم الملك بإجراء أي إصلاح حقيقي، يغير من طبيعة الحكم الموروث عن والده، حيث بقي يسيطر على الجهاز التنفيذي في البلاد[1].

وبعد استلامه زمام السلطة، قام العاهل المغربي محمد السادس بعدة إيماءات للإشارة إلى بداية عصر جديد في خطاباته الأولى ، دافع عن حقوق المرأة، و مشاركتها الكاملة في الحياة العامة. ودعا إلى مفهوم جديد للسلطة يقوم على المساءلة وحقوق الانسان والحرية الفردية. أقال البصري ، وزير داخلية والده منذ عام 1979. سمح لمنفيين سياسيين بارزين بالعودة إلى البلاد وأنشأ لجنة مستقلة لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الانسان. ولعل الأهم من ذلك أنّ حكم محمد السادس خلق مناخا من التحرر السياسي سمح للمغاربة

[1] مصطفى خواص،"التحولات السّياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم"،**مجلة التراث**،ع.10 (ديسمبر 2013)،ص.45.

بالتحدث بحرية أكبر والتعبير عن مظالمهم علنا، بعد 38 عاما من السيطرة المتشددة في عهد الملك الحسن.[1]

وعلى الصعيد السياسي، اتصف حكم الملك محمد السادس بمستوى أدنى بكثير من القمع مقارنة بسلفه. وباتت العملية الانتخابية أكثر شفافية مما كانت عليه منذ عشرين سنة، مع تراجع الأدلة على التزوير في الانتخابات وتدخل النظام. ومن وجهة نظر نسبية، عند مقارنة نظام ملكي سلطوي غير مطلق مثل المغرب بنظام ملكي سلطوي مطلق مثل المملكة العربية السعودية، من الواضح أنّ وضع المغرب أفضل من ناحية حقوق الانسان والحريات السّياسية. بيد أنّه عند مقارنة المغرب بنظام ملكي دستوري مثل اسبانيا، لا يسجل المستوى ذاته فالهيكليات والمؤسسات التي تسهل الإنفتاح السياسي قائمة في المغرب لكن عملية التحوّل ما زالت مُقيدة من الأعلى.[2]

تميز عهد الملك محمد السادس بإصلاحات جديرة بالذكر، عمل على جعلها تبدو منسجمة مع صورته كملك حداثي . وبالنظر لما تحقق في المجالين السياسي والحقوقي خاصة، حيث أنّها أصبحت أمرا واقعا وبات على إثرها البلد أكثر انفتاحا، وأحدثت تطورات في

1– Abdeslam Maghraoui, « Political Authority In Crisis: Mohammed Vi's Morocco », Middle East Report 218 (Spring 2001).P.14.

[2]ياسمينة أبو الزهور، "التقدّم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمّد السادس"، مركز برونجر الدوحة (جويلية 2020)،ص.5.

مجال حماية حقوق الإنسان. لكنّها لم تكن إنفتاحا سياسيا حقيقيا أدى إلى تغيير توزيع السلطة أو طبيعة النظام السياسي. ولا يزال الملك يمتلك كامل السلطة التي تظل غير مقيدة بأحكام دستورية، ولا بمبدء المراقبة والتوازن المؤسساتي.

و هنا يمكن القول أنّ المغرب وبعد حوالي 20 سنة على إطلاق عملية الإصلاح والإنفتاح السياسي لم يبدأ بعد عملية الدمقرطة.[1] فعلى الرغم من إقرارها مبدأ التعددية الحزبية والسّياسية، ومنع قيام الحزب الواحد، إلا أنّها دخلت فيما يطلق عليه بالتعددية العاجزة. حيث يميز الدول التي تتسم حياتها السّياسية بالتعددية العاجزة، وجود قدر كبير من الحرية السّياسية فيها والانتخابات الدورية. بيد أنّ الديمقراطية فيها تبقى ضحلة ومضطربة. فالمشاركة السّياسية على الرغم من اتساعها وقت الانتخابات إلا أنّها تكاد لا تتجاوز التصويت.وثمة تصور شائع بأنّ النخب التي تنتمي إلى جميع الأحزاب الرئيسية غير فعالة ومعنية بخدمة مصالحها الخاصة.[2]

تعتمد الطبقة الحاكمة في الدول العربية على الشرعية الفوقية كما يسميها برهان غليون، و المصطنعة من طرف الحكام، إنطلاقا من القمة لتبرير سلطتها. وليس ذلك النسق من الأفكار والتمثلات التي توافق قيم المجتمع، و الموجودة في مخيلته والتي تبنى من خلال

---

[1]–مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، "المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، **سلسلة أوراق كارينغي رقم 71،مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،**(سبتمبر 2006)،ص.13.

[2]–غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**، تر:عفاف البطاينة (الدوحة:المركز العربي للأبحاثودراسة السياسات،2015)، ص.100.

علاقته بالسلطة الحاكمة، بالمحكومين[1]. وعليه بقيت عمليات الإصلاح والإنفتاح السياسي اضطرارية، ولم تغادر بعد منطق الشعارات الظرفية التي تهدف إلى فك الخناق عن الأنظمة التي تعاني فقرا مزمنا في الشرعية مع تفاوت الشدة من بلد إلى آخر.[2]

وتأسيسا على ذلك عهد النظام المغربي إلى الاستناد على شرعية تقليدية دينية يجسدها الملك في مركز أمير المؤمنين، ومحاولة تغطيتها بشرعية ديمقراطية لبرالية، للحفاظ على استقرار النظام وبقائه السياسي.

[1]–محمد قدوسي، **مرجع سابق**،ص.36.

[2]يوسف بن يزة و مبروك ساحلي، ا"لإصلاحات السّياسية كآلية للدمقرطية في بلدان المغرب العربي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع. 25 (ديسمبر 2016)، ص. 136.

المبحث الثاني: نمط علاقة الدولة –المجتمع في المغرب

المطلب الأول : دولة كوربوراتية قوية

شهدت الحياة السّياسية المغربية في السنوات الأولى للإستقلال (خاصة من 1956 إلى 1961) صراعا شرسا ما بين السلطان محمد الخامس والحركة الوطنية حول من يمارس السلطة التنفيذية،[1] أي بين الملكية الدستورية والملكية المطلقة، فالأحزاب القومية تسعى الحد من سلطة القصر من خلال البرلمان، بينما القصر يهدف إلى الحد من سلطة البرلمان، وهنا يمكن القول أنّ ميزان القوى ما بين الطرفين كان متساو إلى حد ما في البداية. لكن الملك محمد الخامس بدأ في قلب موازين القوى لصالحه وتأمين مكانة قوية جدا لنفسه كملك في الحياة السّياسية لعدة عوامل أهمها؛ أولا، كان ينظر إليه من طرف معظم السكان على أنّه بطل الإستقلال وزعيم سياسي كبير بسبب تحديه للفرنسيين خلال سنوات الحماية، وثانيا، زعيم روحي ورمزا للوحدة الوطنية المغربية.[2]وثالثا، ورث السلطان جهاز دولة وبنية تحتية مؤسسية مكنته من احتكار السلطة، وأصبح لأول مرة في التاريخ المغربي الملك بمثابة المالك و المحتكر الوحيد للسيادة السّياسية والدينية.

---

[1]C. R. Pennell, *Morocco,* ***From Empire to Independence***, (UK : oneworld Publications, Oxford, 2003), p164.

[2]Lise Storm, Democratization in Morocco, **The political elite and struggles for power in the post-independence state**, (London and New York : Routledge, First published, , 2007),p1.

ومن هنا، يمكن إرجاع تأسيس النظام الملكي الحاكم الحالي وتفوق القصر في النظام السياسي المغربي إلى حدّ كبير إلى محمد الخامس الذي أهال نفسه بنوع من الشرعية الشخصية والكاريزمية.

هذا وقد أدت المرحلة الثانية من الصراع السياسي (ما بعد 1962)، إلى تغيير شروط اللعبة حول من يجب أنّ يحكم إلى من هي الأطراف التي يحق لها إبداء رأي في حكم المغرب،[1] وهنا تغيرت موازين القوى لصالح المؤسسة الملكية بشكل حاسم على حساب أحزاب المعارضة. إذ يعتبر بعض الباحثين و المهتمين بالشأن السياسي المغربي أنّ تقلد الحسن الثاني العرش في المملكة المغربية مثّلَ نقطة تحول أساسية في التاريخ السياسي المغربي الحديث. وكانت مهمة الملك الجديد هو كيف يمكن مأسسة النظام الملكي وهو لا يملك أي أتباع على غرار والده، وليس له تاريخ في المشاركة الشخصية في حركة الإستقلال. لذلك كان عليه إضفاء الطابع المؤسسي على سلطته بطرق جديدة.

وضمن هذا السياق إذا، سعى الملك الجديد إلى إنشاء دولة كوربوراتية قوية قائمة على الملكية المطلقة. ومن أجل تحقيق ذلك، شكلت الممارسات الإستدمارية للأفكار المختبرة مصدرا له لصنع سياساته،[2] ومن أهمها يمكن ذكر مايلي:

[1] **Ibid**..p13.

[2] AbdelahadSebti, "Colonial experience and territorial practices", Translated by Eric Ross, in: ***Revisiting the Colonial Past in Morocco***, Edited by DrissMaghraoui, (London and New Work: Routledge, First published, 2013), p54.

1 –التضامن مع القبائل: إحدى السمات المهمة التي يتميز بها المجتمع المغربي هي وجود تسلسل هرمي اجتماعي صارم، حيث تحكمها نخب محلية تتمتع بسلطة وشرعية عاليتين. فزعماء القبائل وكبار ملاك الأراضي والسلطات الدينية هم أمثلة لمراكز السلطة المحلية. وتصور الأدبيات حول الدول الحديثة أنّ النخب المحلية القوية هي عوائق محتملة أمام مركزية الدولة وتوسعها.[1]وتبين التجربة التاريخية الإستدمارية كيف تعامل الفرنسيون مع زعماء القبائل من أجل الإعتراف بالسلطة الفرنسية، وترسيخ المركزية البيروقراطية الإستدمارية، حيث استخدمت زعماء القبائل لإدارة المناطق المحلية.[2]وضمن هذا الإطار، كانت إحدى الأساليب المهمة التي استعملتها المؤسسة الملكية هي التحالف مع القبائل القادرة على تعبئة السكان لصالح النظام، وبالتالي أعطى الدعم الريفي للنظام الملكي الإمكانية بتقييد نفوذ النخب الحضرية،[3] وترسيخ سلطة الملك.[4]

2 –الهيمنة على المؤسسة الدينية: يشير الباحث James N. Sater أثناء دراسته لعلاقة الدولة – المجتمع في المغرب ما قبل الإستدمار أنّ فعل الولاء بين الحاكم و المحكوم بُنيت على أساس البيعة وفقا لأدبيات السياسة المغربية، وهذه البيعة تحتكم لشروط محدودة

[1]Senem Aslan, **Nation-building in Turkey and Morocco...Governing Kurdish and Berber Dissent**, (New York :Cambridge University Press, First published,, 2015),p5.

[2]Mounira M. Charrad, States and Women's Rights…The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco, (California :University of California Press, ,2001),p131.

[3]Ibid,.p154.

[4]Senem Aslan, **,op.cit**.,p26.

ومحددة. هذه البيعة تشابه إلى حد كبير لنظريات العقد الإجتماعي الأوروبية التي ظهرت في القرن السابع عشر ميلادي، حيث أنّ المؤسسة الدينية والعلماء المغاربة سيطروا على المؤسسة الملكية، وكانت المؤسسة الدينية تقوم بمهمة الحامي للسادة الشعبية، ولعبت أدورا حاسمة في التخلص من الحكام وسحب البيعة منه إذا ما رأوه غير عادل، و لا يخدم أهداف الأمة. وهناك شواهد تاريخية تؤكد قدرة المؤسسة الدينية وعلماء المغرب في عزل السلاطين؛ مثل التخلص من السلطانّ محمد المسلوخ في عام 1575، وتحدي اليوسي لمولاي رشيد مؤسس سلالة العلويين في منتصف القرن 17، ودور العالم الصوفي الكتاني في قلب بيعة السلطان عبدالعزيز في عام 1908.[1]

من خلال ما سبق، يمكن القول بأنّه كان هناك مجتمع مدني تشكل عبر عدة قرون، وقد مثلت قيادته المؤسسة الدينية وعلماء المغرب. وهنا أقصد بالمجتمع المدني الذي تتوفر فيه الشروط التالية:– تحدي سلطة الحاكم، له قاعدة جماهيرية، مؤسسي، لا يسعى إلى السلطة.

إذا، قبل فترة الحماية الفرنسية للمغرب، لم تكن للسلطان صلاحيات واسعة أو موحدة، فالسلطة التشريعية على سبيل المثال تقع خارج نطاق اختصاص السلطان، وكذلك السلطة الحاسمة لتفسير النصوص الإسلامية. لذلك، كان السلاطين العلويون ملزمون باتباع العلماء، وكانت موافقة العلماء شرطا أساسيا للحكم الشرعي للسلطان. وفي الذاكرة الشعبية المغربية، يُنظر للعلماء على أنّهم محاموا الضعفاء والمهمشون والمظطهدون، ولم يسعوا

[1]James N. Sater, **Civil Society and Political Change in Morocco**, (London and New Work: Routledge, First published, 2007), pp27-29.

للسلطة، لذلك كان لهم أتباع كثر. لكن، أثناء فترة الحماية الفرنسية (1912–1956)، عمل الإستدمار الفرنسي على إمداد السلطان المغربي بسلطات السيادة، وكان إمتلاك السلطنة بالهياكل الأساسية للحكومة الحديثة قد خدم مصالح القوة الإستدمارية حيث يسر مهمتها في السيطرة على السكان من خلال السلطان.[1]بالفعل، لقد تغيرت علاقة المؤسسة الملكية بالمؤسسة الدينية إلى حدّ كبير، وأثرت على هاته العلاقة في اتجاه اختلال ميزان القوى لصالح المؤسسة الملكية، بحيث أصبح العلماء كخادمين للملك من خلال الإلتزام بالطاعة وعدم معارضة قرارته مهما فعل. وتجلت هاته العلاقة بعد الإستقلال بشكل واضح، عندما أقرّ الدستور أنّ الملك هو أمير المؤمنين والقائد الروحي للشعب المغربي.[2]وما اهتمام الملك البالغ بالصلاة في المسجد الرئيسي في الرباط، والإحتفال بعطلة عيد الأضحى بذبح الكبش علنا إلا للتأكيد على تقاليد السلطنة العلوية. إذا، يمكن القول بأنّ تراجع سلطة العلماء ومكانة المؤسسة الدينية، بإجبارهم على إضفاء الشرعية

[1]AnouarBoukhars, **Politics in Morocco...Executive monarchy and enlightened authoritarianism**, (New York : Routledge, First published, , 2011), p41.

[2]الفصل 19 من الدستور المغربي لعام 1962: الملك أمير المؤمنين، رمز وحدة الأمة، حامي الدين.صدر أول دستور في المغرب في عام 1962، وتم تعديله في أعوام 1970 و 1972 و 1992 و1996 . وتكرر نفس الفصل بنفس الصياغة، لكن أضيفت عبارة "الممثل الأعلى للأمة"، لتقرأ: "الملك أمير المؤمنين، الممثل الأعلى للأمة، رمز وحدتها والضامن لاستمرارية الدولة."

على النظام المخزني، هو أكبر دليل على زيادة قوة ونفوذ الملك في المجال العام،[1]وتحويل النظام السياسي الملكي من ملكية مقيدة إلى ملكية مطلقة.

3 –السيطرة على الجيش: في الحالة العربية، يعتبر احتواء المؤسسة العسكرية عامل حاسم لبقاء الأنظمة المستبدة على قيد الحياة في مقابل الحفاظ على المصالح الأساسية لكبار الضباط العسكريين في المغرب، حتى وإن كانت السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية موجودة، ما جعل الجيش ينأى عن التدخل في الحياة السّياسية وتجنب الصراعات على السلطة بين القادة المدنيين والقوات المسلحة،[2]على عكس الكثير من الدول العربية. ومع ذلك، كان انشاء الجيش المغربي قد تمّ تحت رعاية الملك، ما سمح باستبعاد الانقلابات العسكرية ضد المؤسسة الملكية، وتزويد النظام الملكي بالقوة الصلبة اللازمة للسيطرة الكاملة على خصومه السياسيين، وتجنب فرص التحالف بين المعارضة والجيش ضد القصر. منذ الإستقلال إلى الآن، يمكن القول بأنّ الإستراتيجية التي وضعها الحسن الثاني وحافظ عليها محمد السادس، قد أبقت المؤسسة العسكرية مؤيدة للنظام الملكي، وبالتالي حمى البلاط نفسه من الانقلابات العسكرية.

[1]James N. Sater, Civil Society and Political Change in Morocco, **op.cit**.,p32.

[2]BrahimSaidy, "Army and Monarchy in Morocco: Rebellion, Allegiance and Reforms",TheInternational Spectator , ***Italian Journal of International Affairs***, Volume 53,Issue 2, 2018,pp 94-110.

المطلب الثاني: مجتمع ضعيف

من الناحية التاريخية، كان المجتمع المدني في المغرب خاضعا للمصالح السّياسية وعلاقات القوة، مما لم يسمح له بأنّ يعبر عن نفسه في المجال العام. اتخذ هذا أشكالا مختلفة عبر سياقات تاريخية مختلفة، واعتمد على عدة عوامل إيديولوجية تقليدية، مثل علاقة العلماء بالمؤسسة الملكية من جهة، ومن جهة أخرى، على عوامل مثل صراعات النخبة بعد الإستقلال. ونتيجة لذلك، أصبحت منظمات المجتمع المدني رهينة للأحزاب السّياسية المعارضة المنبثقة عن الحركة الوطنية، والمصالح المؤسسة الملكية.

بالرغم من التزام الدولة في المغرب ظاهريا للتعددية السّياسية والسماح بإنشاء الجمعيات، إلاّ أنّ واقع الحياة السّياسية تبين أنّ المجتمع المدني قد عانى إلى حدّ كبير من ضغوطات الدولة اتجاهه، مما لم يسمح له بأنّ يقوم بدور فعال والمساهمة في تغيير الوضع القائم. لذلك، فإنّ السؤال الحاسم هو: هل أنّ قبول النظام بوجود المجتمع المدني هو تعبير عن وجود إرادة حقيقة نحو التغيير، أو هو مجرد تحديث للنظام المخزني؟

الإفتراض الأساسي هنا، أنّ النظام هو الذي يحدد حدود الجهات الفاعلة، ويستخدم فواعل المجتمع كأدوات لتحقيق أهداف معينة محددة مسبقًا ضمن استراتيجية شاملة (الشرعية الديمقراطية الزائفة، وجذب الأموال الدولية للتنمية،... إلخ.) وبذلك، تظل أنّشطة الفاعلين

الجدد تُرى ضمن المعايير التي هندسها النظام، ومهمتها الأساسية هو استقرار النظام، أو تحديث معين للنظام المخزني.[1]

السيطرة على المجتمع المدني وتطويقه

قامت المؤسسة الملكية ضمن فلسفتها القاضية بعدم السماح ببروز فواعل تنافسها في المجال السياسي، ومن أجل تحقيق ذلك، سعت الطبقة الحاكمة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الأطراف الفاعلة ضمن سياسة الإستقطاب/الحرمان، الأمر الذي أدى بهذه الفواعل بأنّ تصبح ضمن شبكات الزبونية التي تدعم استقرار وبقاء النظام الملكي.

ترافق تطور المجتمع المدني في المغرب بالتطورات الهيكلية والتاريخية التي أعقبت الإستقلال، وكانت من أهم سمات النظام السياسي الجديد هو أنّ يُعمل على تثبيت الباتريمونيالية الجديدة في اطار معادلة السيد/الزبون كمركز للنظام السياسي، ويضمن توسع هيمنة النظام سياسيا واجتماعيا، ومن هنا، فجمعيات المجتمع المدني أُدخلت من ضمن شبكات زبوناتية أخرى (شبكة الأحزاب السّياسية، والشبكة العسكرية) التي تعمل لإضفاء الشرعية على النظام الملكي. ومنه، لا يمكن الحديث عن قوة المجتمع المدني المغربي لكي تتحدى السلطة الحاكمة مادام أنّ المؤسسة الملكية تملك جميع الموارد الإقتصادية والسّياسية من جهة، ومن جهة أخرى عدم وفاء زعامات المجتمع المدني لإهتمامات الجماهير.

[1] Nazih N. Ayubi, ***Over-stating the Arab State Politics and Society in the Middle East***, (London and New York: I.B.Tauris& Co Ltd, 1995) ,p25.

منذ استقلال المغرب، عملت استراتيجية النظام السياسي على استيعاب جميع أطياف المجتمع المدني سواء التي كانت موجودة في المدينة أو الريف، وأضفى عليها الطابع الزبوني في علاقاته مع المجتمع، واختلف استراتيجياته حسب كل منطقة.

في الريف، تمّ تأسيس روابط تقليدية وعائلية مهمة مع النخب المحلية والذين يعتبرون المدافعون الرئيسيون عن العرش.[1]ونتيجة لذلك، أصبحت النخب الريفية تتمتع بمركز وسيط بين الدولة و الفلاحين. ووجهاء الريف، تم تمكينهم سياسيا واقتصاديا مقابل ولائهم للدولة، ويحصل هؤلاء الأعيان على امتيازات ومزايا كثيرة (الأرض، الحيوانات، الموارد المائية، عدم دفع الضرائب للدولة،...إلخ) مقابل ممارسة الهيمنة على الفلاحين والحفاظ على السلم الاجتماعي في الريف، على اعتبار أنّ الأغلبية السكانية تعيش في الريف.

أما في المدينة، فقد تم تشكيل جمعيات ومنظمات مدنية على غرار الأحزاب السّياسية المعارضة، حيث هدفت إلى إنشاء شبكة نخب جديدة تمثلت مهمتها الأساسية في: أولا، منافسة الجمعيات المنتسبة للمعارضة، وثانيا: وهو تعزيز الشعور بالرخاء الإجتماعي بين النخبة والجماهير المحرومة.[2] أدى انتقال الانقسامات السّياسية والصراعات الحزبية إلى المجتمع المدني، ومن ثم أصبحت هذه الأخيرة كمصادر للتعبئة السّياسية والتنافس الإيديولوجي، بدل أنّ تكون مصادر للتعبئة الاجتماعية والشعبية ونشر للقيم الديمقراطية،

[1]Gregory White, **A Comparative Political Economy of Tunisia and Morocco**, (New York : State University of New York, 2001),p125.

[2]James N. Sater, Civil Society and Political Change in Morocco, **op.cit**.,p69.

مما جعلها أكثر للإختراق من الطرفين، وكما يرى كلا من الإخوان لينز وألفريد ستيبان بأنّ المجتمع المدني والمجتمع السياسي لكل منهما مجاله الذي يلعب فيه، غير أنّ المهم هنا هو التأكيد على تكاملهما.[1]

واضح إذا أنّ استراتيجية إضفاء الطابع الزبوني على المجتمع التي استعملها القصر في الثلاث عقود بعد استقلال المغرب أدت إلى اضعاف المجتمع المغربي، وتحولت النيوباتريمونيالية إلى ثقافة سياسية؛ فلم يعد المجتمع المدني يعبر عن مصالح الجماهير، بل العكس من ذلك، أصبحت المنظمات تذعن لشروط اللعبة التي وضعها المخزن، ما جعلها تقبل بالوضع الراهن ولم تسع إلى التغيير. ويمكن القول، أنّ التغيير نحو الديمقراطية بقي محدودا إلى حد كبير، فالمجتمع المدني لم يكن لديه هامش من الحرية والقوة الكافية لتحد السلطة.

ابتداء من تسعينيات القرن العشرين، عرف المغرب ضغوطات داخلية وخارجية لم يشهدها تاريخه السياسي من قبل، ومن أبرزها: تسارع الهجرة من الريف إلى المدينة، أنّتشار التعليم، أزمة اقتصادية خانقة، زيادة المطالب بالديمقراطية التي أصبحت قيمة كونية. أثرت هاته التحولات على علاقة الدولة بالمجتمع، ومن ثم تمّ إعادة هيكلة المجال العام. مما أفضت هذه التحولات إلى خلق ديناميكية جديدة، بحيث نشأ جيل جديد من المغاربة رفض الوضع السوسيو–اقتصادي السابق والذي عجز عن استيعاب لمختلف المصالح والقيم التي

[1]Stepan Alfred and Linz Juan, "Toward Consolidated Democracies", ***op.cit.***, p17.

كانت تتطور مع مرور الزمن داخل المجتمع المغربي، وطالب بالمزيد من الإستقلالية وعدم الإرتباط بالأحزاب السّياسية، ودعى إلى الحد من احتكار الدولة للمجال العام.

في الواقع، واجهت المؤسسة الملكية هذه التحولات الكبيرة بحكمة كبيرة، وابتكرت طرق جديدة بغية عدم المس بمكانتها التي سعت إلى هندستها منذ الإستقلال. الأنّ، التحدي الأساسي الذي يواجه البلاط هو ماهي الطريقة الأنّسب والأقل تكلفة لمواجهة صعود نجم النخب الحضرية التي لها امتداد جماهيري في المدن على حساب الريف (عدد سكان الحضر فاق عدد سكان الريف).

ضمن هذا السياق، سعى القصر إلى إعادة إنتاج آليات جديدة لدمج النخب الحضرية في المخزن من خلال: أولا، فعالية الآلة الزبوناتية (توفير مناصب عمل سامية في الدولة، امتيازات مادية،...إلخ)، وثانيا، الإستفادة من تمويل ONGs التي تتلقاه من الدول المانحة، لذلك بادر المخزن بتأسيس جمعيات جديدة ولاءها المطلق للمخزن، مثل جمعية محمد ميديوي الرئيس السابق للأمن الملكي و وزير الداخلية، تأسيس جمعية لحماية وتعزيز وتنمية مدينة الصويرة من قبل مستشار الملك أنّدري أزولاي.[1] ثالثا، توجيه نشاط الجمعيات والمنظمات بما يخدم أهداف النظام، مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأمازيغية.[2]

[1]James N. Sater, Civil Society and Political Change in Morocco, **op.cit**., p22.

[2]**Ibid**., p52.

إضافة إلى ماسبق ، يمثّل الفساد مشكلة كبيرة في المغرب، فالمفردات المنتشرة كثيرا في المعجم اليومي للمغاربة مثل الشفاعة، الخدمة، الشكر، الحلوة، القهيوة،،،الخ. هي كلمات مفتاحية لمن أراد قضاء حوائجه المستعصية؛ وهي نسخ مشروعة من الرشوة وتدل دلالة عميقة عن الممارسات التي أنّتجها النظام السياسي المغربي عبر عدة عقود قد أسهما إلى حد كبير في توجيه نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المغربي. وفي هذا السياق، يذهب كلا من هيبو بياتريس *BéatriceHibou* و محمد طوزي*Mohamed Tozy* بأنّ الفساد هو عنصر أساسي لاستمرار النظام السياسي المغربي.[1]

وهو ما يعني بأنّ الفساد أصبح ثقافة سياسية انتشرت داخل المجتمع ولا يمكن الإستغناء عنه هو أنّ معظم الفاعلين يرون وجود الحاكم أمر ضروري لضمان الاستقرار وديمومة المصالح السّياسية والمادية،[2] ومن هنا يصبح هؤلاء الفاعلين يعملون لصالح النظام، ويؤدون الوظائف التي تطلب منهم من طرف الحاكم. وهذا معناه أنّ النظام أنّتج وسطاء معتمدون موثوقون ينجذبون حول السلطة المركزية؛ هؤلاء الأشخاص لديهم القدرة على استخدام الشفاعة، وبعبارة أخرى القدرة على التدخل أو التوسط للأفراد أو الجماعات.

[1]Béatrice Hibou and Mohamed Tozy, "Unelectured'anthropologiepolitiquedelacorruptionau Maroc : Fondement historique d'uneprise de liberté avec le droit ", **Revue Tiers Monde**, Vol41, N°161, (janvier-mars 2000), p26.

[2]Anouar Boukhars, **op.cit**.,p3.

ونتيجة لذلك، أصبحت التنافس على المصالح المادية بين الفاعلين لحشد الدعم لصالح السلطة أكثر فعالية، بدل الوسائل السّياسية (تغيير الأغلبية بالانتخاب، المعارضة، الخ...) أقل فعالية.[1]أنّ الاستمرارية التاريخية للزبونية للنظام العلوي يعطي صورة واضحة لفهم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمغرب المعاصر.

الأدوات القانونية والسّياسية للسيطرة على المجتمع

تمكّن الملوك في المغرب من الحفاظ على النظام الملكي العلوي وتجسيده من خلال مزيج مهيمن من مصادر الشرعية التقليدية والإيديولوجية والكاريزمية والشخصية. ومن الواضح في حالة المغرب، أنّ النظام لم يلجأ إلى الإكراه إلاّ في حالات استثنائية، بل اعتمد أكثر على الأدوات المعيارية والمعرفية من خلال استخدام القواعد والرموز والسيطرة عليها.

الهندسة الدستورية

يُعد الدستور في الأنظمة الديمقراطية الإطار الناظم للعلاقات بين الفاعلين داخل المجال العام، وبدون وجود معايير دستورية ضابطة، يمكن أنّ يكون هناك صراعا اجتماعيا. تظهر أهمية الدستور خاصة في أوقات الأزمات السّياسية أو الإقتصادية الكبرى، وحينها يُحتكم

[1]Béatrice Hibou and Mohamed Tozy, "Unelectured'anthropologiepolitiquedelacorruptionau Maroc : Fondementhistoriqued'uneprisedeliberté avecledroit ", *Revue Tiers Monde*, ***op.cit.***, p36.

للدستور من أجل تفادي الذهاب إلى العنف. أما الدستور في الأنظمة الاستبدادية، يُعتبر من أهم الأدوات الرئيسية في هندسة النظام السياسي بما يتوافق مع مصالح الطرف الأقوى. في المغرب، تم هندسة الدستور لترسيخ فكرة الملكية المطلقة مقابل جميع الفاعلين الإجتماعيين والأحزاب السّياسية، واستند القصر في بناء شرعيته على المؤسسات التاريخية والرموز التقليدية وتدوينها في الدستور،[1] هذا ما يفسر استمرارية النظام المغربي لحد الآن.

تمّ تجسيد رؤية العائلة العلوية في أول دستور أعلنه الحسن في 18 نوفمبر 1962. فوريث العرش لن يكون ملكًا فحسب، بل أمير المؤمنين.[2]معنى هذا الكلام أنّ "أمير المؤمنين"، أو "الإمام"، أو "الخليفة"، أو "الولي" تكمن مهمته الأساسية في إدارة جميع شؤون الأمة،[3] ووصاية الخليفة على الأمة تشبه وصاية الوصي القانوني على القاصرين. وبالتالي، فليس للسياسة أي هدف سوى حماية الدين.

ضمن هذه الرؤية، تمّ إضفاء الطابع المقدس على النظام الملكي رسميًا في عام 1962. وبالتالي، منح الحسن الثاني النظام الملكي سلطات أكثر ممّا كان يتمتع به من قبل. أتقن

[1]RabiaNaguib, "Legitimacy and Transitional Continuity in a Monarchical Regime: Case of Morocco", **International Journal Of Public Administration**, Vol43, N°5, 2020, p410.

[2]C. R. Pennell, Morocco , **op.cit.**,p167.

[3]Ahmed Al Khamlichi, "The relationship between religion and the state", **Contemporary Arab Affairs**, Vol7, N°1, University of California Press, January 2014,p14.

الملك الحسن اللعب بالدين وفرض إرادته على الآخرين[1]،وكان يقوم دائما بتذكير المغاربة بحديث نبوي لتبرير حكمه الإستبدادي"من يطيعني يطيع الله، ومن يعصيني يعصي الله." هذا هو ميثاق الولاء والخضوع المقدس الذي فرضه الملك على الجميع. وفي كل عام، يأتي علماء الدين، وأعضاء الحكومة، والبرلمان، وكبار ضباط الجيش، وكبار المسؤولين، والأعيان، ورؤساء القبائل إلى القصر الملكي للتعهد بالطاعة الكاملة والولاء للملك، وفي مقابل ولائهم وطاعتهم، التزم الحسن الثاني بالدفاع عن إيمان رعاياه وضمان سلامتهم وسلامة أراضيهم. إنّ السلطة المزدوجة التي تمتع بها الحسن الثاني هي حالة فريدة من نوعها في العالمين العربي والإسلامي، فقد يمارس القادة العرب السيطرة على السياسة، ولكن لا يوجد زعيم آخر في العالم العربي الإسلامي لديه سلطة مزدوجة كاملة للدولة والمسجد.

ونتيجة لذلك، مَكّنت الحسن الثاني شرعيته القانونية والتقليدية من البقاء، وتصميم نظام للحفاظ على نفسه في السلطة. إنّ استخدام مصادر الشرعية المعيارية والرمزية جعلت سلطته تترسخ أمام جميع الفاعلين، كالسيطرة على الجيش والشرطة، والنفوذ على الريف من خلال الرعاية، واستقطاب الفاعلين السياسيين الرئيسيين ضمن شبكات الزبونية.

يُمثل تسلم محمد السادس للعرش عام 1999 بشكل سلسل مؤشرا حاسما على الشرعية التي تحظى بها المؤسسة الملكية، وعلى عدم وجود معارضة للن ظام الملكي. ومن هنا، كانت مهمة الملك الجديد الأساسية هو أنّ الحفاظ على إرث الدولة العلوية معناه الإستمرار

[1]Anouar Boukhars, **op.cit.**,p42.

في استخدام نفس المصادر التقليدية والدينية للشرعية، والعمل على تنمية مصادر قوته الخاصة من خلال القيام بإجراءات مؤسسية وقواعد دستورية.[1] أدرك القصر أنّ فعالية النظام السياسي وقدرته على تيسير أداء الحكومة والوفاء بالمتطلبات الضرورية للمجتمع هو معيار أساس للشرعية بجانب مصادر سلطته المبررة. لذلك، كان الانفتاح السياسي التي عرفته المغرب مع بداية القرن العشرين هي خطوة مهمة لمواجهة الضغوطات الاجتماعية والإقتصادية المستمرة والتعبئة الاجتماعية والاحتجاجات المتزايدة، والمطالبة بمزيد من الحرية. هذه الخطوة جاءت لمواجهة الانتقادات التي وجهتها جماعات وأحزاب المعارضة المطالبة بمزيد من الديمقراطية، هي في الواقع لا تشكل تهديدا لشرعية النظام الحاكم مادام أنّه يمكن التحكم فيها، بل استغلالها لمصلحة العرش وتطويرها لتدخل ضمن تثمين الشرعية الخاصة الجديدة للملك. فعلى سبيل المثال، روج الملك محمد السادس أنّه صاحب الإصلاحات الديمقراطية الملتزمة بالملكية الدستورية، والتعددية الحزبية، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان، على غرار الملك الإسباني خوان كارلوس الذي رافق الانتقال الديمقراطي في إسبانيا في سبعينيات القرن الماضي.[2]ومن بين مبادراته الرئيسية، تأسيس للجنة الحقيقة والمصالحة المغربية، تحرير المدونة (قانون الأسرة) في البلاد، إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (*INDH*)، والسماح للحزب الإسلامي المعارض (حزب

[1]RabiaNaguib, ***op.cit***., p.410.

[2] James N. Sater, **Morocco Challenges to tradition and modernity**,(London and New Work : Routledge, , Second edition, 2016), p86.

العدالة والتنمية) بقيادة الحكومة المغربية.[1] استخدم الحسن الثاني هذه الاستراتيجية التي تترجم وتيسر مرونة النظام بشكل منهجي بسلسلة من التعديلات الدستورية (1965, 1970, 1972, 1992, 1996)، ونجح محمد السادس في اتباعها.

تقييد حركة الأحزاب السّياسية

على عكس العديد من الدول الإفريقية المستقلة حديثًا، لم يصبح المغرب دولة ذا حزب واحد،بل سمح بوجود التعددية الحزبية. ولكن السؤال هنا، هل هناك فعلا تعددية حزبية حقيقية تعبر عن وجود رأي مخالف للسلطة، ومصرح به علنا في المجال السياسي بكل حرية وشفافية؟ الإفتراض الأساس هنا، هو أنّ النظام السياسي في المغرب أقرّ بوجود تعددية حزبية شكلية، بحيث كان من السهل على القصر التلاعب بمعارضة منقسمة، عوض أنّ يواجه معارضة راديكالية لا يمكن اخضاعها.

يشير التاريخ السياسي للمغرب ما بعد الإستقلال أنّ العلاقة بين الدولة والحزب قد مرّت بمرحلتين أساسيتين. الأولى، وهي التي امتدت من 1956 إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث رفضت المعارضة قيام الملكية المطلقة ودعت إلى الملكية الدستورية. أما المرحلة الثانية، فهي التي امتدت من تسعينيات القرن الماضي إلى غاية 2010، وفيها قبلت المعارضة بشروط اللعبة التي فرضتها المؤسسة الملكية، وسعت المعارضة إلى التغيير والإصلاح التدريجي، وهذا ما يفسر دخولها اللعبة السّياسية.

[1] **Ibid**., p89.

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي المغربي

يحمل النظام السياسي المغربي خصائص متفردة تميزه عن باقي الأنظمة بالإضافة لحمله لبعض من السمات التي يشترك فيها مع باقي الأنظمة السّياسية العربية. وكذا إندماج الاعتبارات التقليدية (الدين و الثقافة والقبيلة) والخبرات الغربية في النظم السّياسية خصوصا أنّه كان تحت الحماية الإستدمارية فاستفاد النظام السياسي المغربي من الاعتبارات السابقة الذكر خصوصا على مستوى الفكر السياسي الدستوري المغربي وقد عرف العمل بالمؤسسات السّياسية و التعددية الحزبية والدستور منذ أكثر من نصف قرن حيث شهدت المملكة المغربية عدة دساتير (دستور 14 ديسمبر 1962، دستور 31جويلية1970، دستور 10مارس 1972 الذي عدّل على مستوى مادتين، دستور 1996/09/13.

حسب الفصل الأول من الدستور المغربي، النظام السياسي بالمملكة المغربية هو نظام ملكية دستورية، ديمقراطية واجتماعية.

هيكليا يتكون النظام السياسي المغربي رسميا من:

– سلطة تنفيذية: يعين الملك الوزير الأول، كما يعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول. ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها. ويرأس الملك المجلس الوزاري.[1].

- سلطة تشريعية مكونة من مجلس نواب منتخب عبر الاقتراع المباشر لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى مجلس المستشارين الذي يتكون ثلاثة أخماسه من أعضاء تنتخبهم في كل جهة من جهات المملكة هيئة ناخبة تتألف من ممثلي الجماعات المحلية، ويتكون خمساه الباقيان من أعضاء تنتخبهم أيضا في كل جهة هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين. ينتخب أعضاء مجلس المستشارين لمدة تسع سنوات، ويتجدد ثلث المجلس كل ثلاث سنوات، وتعين بالقرعة المقاعد التي تكون محل التجديدين الأول والثاني[2].

- سلطة قضائية :هي بحسب الدستور مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ويعتبر الملك الضامن لاستقلاليتها[3].

---

[1] دستورالمملكة المغربية 1996/09/13، الفصلين 24 و25

2المرجع نفسه، الفصلين 37و38

[3] المرجع نفسه، الفصل 82.

المطلب الأول: نظام حكم شخصي أبوي

ظهر بوضوح ارتكاز النظام الملكي على إمارة المؤمنين لكنّه ينطوي في الوقت نفسه على صياغة دستورانية غريبة بمضامين تقليدية جدّ مركزة، فقد وصف "جون واتربري" النظام السياسي المغربي بأنّه تقليدي مثل الأستاذ محمد ظريف "تنتمي فيه السلطة إلى سلطة تقليدية وسلطة كاريزماتية وسلطة عقلانية حديثة، ثم تقسم السلطة التقليدية إلى كل من النمط الأبوي والنمط الرعوي والنمط الاقطاعي" وعلى هذا الأساس يرى (جون واتربري)"أنّ النظام السياسي المغربي يحمل ملامح النمط الرعوي للسلطة والذي يعكس الطابع الشخصي للسلطة ويعتمد على قاعدة الولاء في تقريب الأنّصار والمعاونين، وعلى هيمنة الدين الرسمي بشكل يسمح ببعض التوازنات السطحية بعيدا عن ظاهرة المؤسسية التي تضع حدودا لممارسة السلطة"[1]

واجه النظام المغربي كغيره من أنّظمة الدول العربية بعد الحماية الإستدمارية تحديات داخلية وخارجية وتفاعلت معها مختلف القوى الاجتماعية والسّياسية لتفرز نوعا جديدا من الأبوية المستحدثة التي وإن تغنت بالحداثة في خطابها السياسي، فإنّها أنّكرته على مستوى الممارسة بل أعادت إنتاج البنى الأبوية التقليدية وصاغتها في شكل جديد يعتمد على بناء شرعية زعامة وشرعية الثورة والكفاح ضد المستعمر هذه الشرعية الجديدة أعاقت إلى حدّ

[1]شهرزاد صحراوي ،" إشكالية الإنتقال الديمقراطي في المغرب 1996–2017" ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسيةوالعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية و إدارية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2019، ص73.

كبير مشروع النهضة وبناء دولة حديثة قوية ووطنية ودولة قانون ومؤسسات، لأنّها حولت مركز الاهتمام من آليات النهضة الى تقديس مشروع الزعيم الأوحد[1].فعلى غرار الدول العربية ومنها المغرب وبعد الاستقلال اكتسبت الدول المستقلة شرعية شكلية واعترافا دوليا هوما جعل الشرعية التقليدية للعائلات الحاكمة تتآكل وهو الوازع لاتجاهها نحو الاستئثار بالحكم والثروة والاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة في المجتمع[2].

فأصبحت العلاقة بين الحاكم والمحكوم– أي بين الملك والرعية – علاقة تحتكم لثنائية التسلط والخضوع، حيث ما زال الحاكم العربي يستبد برأيه وإرادته المطلقة فهو الشيخ والخليفة وأمير المؤمنين و القائد و الرئيس، الذي يصدر الأوامر والنواهي وعلى الرعية والسكان والشعب أنّ يخضع لأوامره وقراراته[3]. كما يكرس الحماية للمقربين منه في السلطة وهذا ما يؤدي لنشوء ثقافة سياسية خاضعة ومشاركة سياسية سلبية خصوصا في غياب أي دور وانتماء للمؤسسات الحديثة كالأحزاب والجمعيات[4].

---

[1]هشام شرابي، **النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)،ص41.

[2]خلدون حسن النقيب، **المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية(من منظور مختلف)**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 1989)، ص 145.

[3]عبد العالي معزوز، "هشام شرابي ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي"**أوراق عربية32**، مركز دراسات الوحدة العربية: ص18.

[4].هشام شرابي، **المرجع نفسه**، ص19 .

وعليه فالنظام يشترك في عديد الخصائص مع باقي الأنظمة العربية التي تحمل السمات التالية:[1]

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان،
- عدم وجود انتخابات لهامعنى أو عديمة الوجود،
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة ،
- الوصول للسلطة عبر إنقلابات أو بطرق غير انتخابية،
- الدساتير ملغاة أو معلقة أوغير معمول بها ،
- استئثار الجيش بميزانية عالية من الإنفاق،
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي وحالات الطوارئ المنصوص عليها،
- شرعية النظام مبنية على القوة العسكرية.

إنّ فهم طبيعة النظام السياسي المغربي لا يمكن عزله عن فهم الدور المحوري للملك ولا عزله عن سياقات خارجة عن الدستور، إذ نجد أنّ المؤسسة الملكية تشكلت تاريخيا بناءً على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية مما جعل النظام يقوم على حقلين سياسيين: الأول مغلق لا يفتح مجالا لمنافسة الملك في صناعة القرار الاستراتيجي واتخاذ

[1] خلدون حسن النقيب ، **المرجع نفسه**، ص 144.

القرارات الكبرى على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي، والثاني مفتوح للمشاركة والمنافسة بين الأحزاب للوصول إلى مراكز تدير السياسة العامة الدنيا الخاصة بالشؤون الإقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ترك هامش من حرية الرأي والتعبير للمعارضة واستقلال الهيئات والمنظمات المدنية دونما تجاوز لخط ومربع السلطة الأحمر المرسوم من قبل الدولة المخزنية التقليدية والموازية لمؤسسات الدولة الحديثة[1].

يستند دور الملك على عدة اعتبارات دينية، تاريخية ...الخ. ويعتبر خطابه بمنزلة برنامج سياسي يحتوي على إجراءات تشريعية يكون النواب مدعوين للامتثال لها والالتزام بها ويصل الأمر إلى تضمين بعض المشاريع المقدمة للبرلمان فقرات من الخطب الملكية، كما له حق في طلب الملك قراءة جديدة لكل مشروع أو اقتراح تصوت البرلمان عليه بهدف ايقافها ومنعها، وعليه هو اعتراض ملكي على الاقتراحات والمشاريع القانونية.[2]

على ذات النحو، يتمتع الملك بحرية مطلقة في اتخاذ القرار الاستراتيجي على كافة المستويات الدينية والدنيوية فيخترق كل مجالات النظام السياسي المغربي ويحضر كفاعلٍ أصيل يجسد وحدة السلطة السّياسية ومتجاوزًا مبدأ الفصل بين السلطات الذي يعتبر

[1] توفيق عبد الصادق،"واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011–2021: دراسة حول موضوع السلطة"**رواق عربي**، مركز القاهرة لدراسات حوق الإنسان، 26(1)، (2021): ص55.

[2] دستور المملكة المغربية 1996، لاسيما الفصلين 26 و 67.

شكليا[1]. فرغم صلاحيات التي أقرها دستور 1996 لرئيس الحكومة ، إلا أنّه صلاحيات التحكم تيقى دائما بيد صاحب السيادة (الملك)[2].

منذ أول دستور تكرس بالمغرب سيادة النظام الملكي على الحياة الاجتماعي ورغم اختلاف بيعة النظام الملكي عن النظام الجمهوري إلا أنّه اقتبس وتأثر بالدسترة الفرنسية على مستوى الشكل والمبادئ قد كتب أول دستور بمشاركة فرنسية منهم جورج فيدل الذي اعتبر الدستور المغربي مزيجا غير متجانس من المفاهيم والقيم الفلسفية الغربية المختلفة عن مفاهيم الشريعة الاسلامية لن تتوافق مع ما يعتبره القانون الإسلامي الكلاسيكي شرعيا ولا مع ما تعترف به العلوم السّياسية والقانونية الحديثة على الديمقراطية. حيث يرى العديد من المراقبين أنّه بالرغم نحو تبني مشاريع اجتماعية ومحاولة التخفيف من مستوى الفقر والقيام بإصلاحات اجتماعية وانتقال سياسي واعد. إلّا أنّ ذلك لا يحمل توازيا مع التطبيق ودلالات على النهج الديمقراطي ومنهم (فلوريال كوهشال)حيث رأى أنّ السياسات الاجتماعية المعتمدة مكنت من تعدد لعلاقات القوة وهو ما جعلها تتكيف نوعا ما مع النظام المعياري

1محمد فؤاد العشوري، "السيادة في المغرب : بين الشرعية الملكية و الشرعية الديمقراطية " المستقبل العربي، المجلد 41،العدد480 (فيفري2019):ص ص88–89.

[2]Jean Noél Ferrié et BaudounDupret , « la Nouvelle architecture constitonnelle et les trois désamoçages de la vie politique Marocain », ***confluions Méditerraneé***, 2011/9,N 78 :PP 31.

الدولي أي نموذج الدولة الغربية غير أنّها ليست بالضرورة شكلا من أشكال الديمقراطية لكنها مؤشرا على تناقض الحكم الاستبدادي[1].

وبالتالي هناك ازدواجية بين نظام تطبعه خصائص استبدادية ويتابع القيام بإصلاحات ليبرالية اجتماعية، و نزوعا نحو صبغ النظام بالحداثة القانونية الغربية من خلال تبني الملكية الدستورية الديمقراطية و الإجتماعية، حيث تضمن دستورها عدة مواد مبادئ معيارية غربية، منها ما تضمنه الفصل الثاني من الباب الأول من الدستورالمغربي1996:

" السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء
وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات
الدستورية".

غير أنّ هذا المبدأ الدستوري تشوبه عيب في قيمته الديمقراطية كونه يتعارض مع متطلبات ما جاء في الفصل التاسع عشر من الباب الثاني، والتي جاء فيها:

"الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة
ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها،
وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام
الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين
والجماعات والهيئات".

[1]KoenraadBogaert, **Globalized Authoritarianism Megaprojects , Slums, and Class Relation in Urban Morocco**, *Series Globalization and Community*, University of Minnesota press,2018,p167.

تأسيسا على ما سبق ، يمكن القول –وبشكل عام– أنّ النظام السياسي المغربي تطبعه وتتجذر فيه دلالات وسمات الحكم الشخصي والأبوي التي تتضح أكثر في هيمنة الملك على جميع السلطات الدستورية، وكذا في توقير الملك التي تصل حد التقديس المستقاة من النسب العلوي والبعد الديني لوظيفة الملك التي تخول له التغلغل في مكونات النظام السياسي.

يكرس الملك المغربي على أنّ يكون موجوداً في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية سواء السياسة أو الاقتصاد أو حتى الدين، فهناك مراقبة مستمرة لجميع الحالات التي مرّ بها تشكل مراكز للنفوذ المستقل وإرادة لإعاقة تكوين كتلة منافسة للملك[1] .على هذا الأساس عمل النظام الملكي لتجنب إنشاء تلك الكتل ويفضل الاضطلاع بدور الحكم وإخضاع سلوكه لبعض المبادئ منها[2]:

- عدم السماح لأية جماعة أنّ تتقوى أكثر من اللازم.
- تشجيع كل المنافسات الممكنة للحيلولة ضد هيمنة واحدة منها.
- من جهة أخرى عدم قبول اعتراض أية جماعة مهما كانت بما في ذلك أحزاب المعارضة إذ يمكن أنّ يعطل نشاطها مؤقتا واحياءها عند الضرورة.

[1] غسان كريم مجذاب، "دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية"**مجلة المستنصرية**، العدد34(2011):ص ص154–155.

[2] نفس المكان.

- يرتكز سلوك العرش على عدم ربط مصيره بمصير الجماعات التي يساعدها على الظهور وعدم تبني مواقفها وبرامجها.

المطلب الثاني : مصادر قوة الملك وصلاحياته

مكانة الملك في الدستور

نظرًا للمكانة الدستورية والسّياسية التي يحظى بها الملك والمستمدة من البعدين الديني و الزمني ، جاء الفصل التاسع عشر من دستور 1996 كما وضحنا آنّفا ذو دلالة على الطابع السلطوي للحكم في المغرب. وهو ما يثير إشكالات مركبة على مستوى الممارسة، حيث كان بإمكانه التدخل في كل شيء، على اعتبار أنّ الملك هو أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وبالتالي رمز السيادة العليا ويتقدم على أي سلطة تأسيسية أخرى قد تطمح أن تنازعه الحكم أو التشريع.

فعلى مستوى التشريع ، تبرز مكانة الملك في السلطة التشريعية في إصدار الظهائر في الكتلة الدستورية مباشرة دون الدستور، لتسمو بذلك على ما عداها من التشريعات، و المؤسسات، باستثناء الأمة. الأمر الذي يعكس بذلك المجال المحفوظ للملك، إذ يقتحم مجال التشريع من خلال الظهائر أو الخطب الملكية أهمها الخطاب الافتتاحي للدورة الخريفية للبرلمان، وهو ما يحمل فكرة الإيحاء التشريعي للبرلمان، أو للحكومة بما أنّها تكون حاضرة في افتتاح الدورة الخريفية، ولها دور بارز في التشريع. كما يظهر دور الملك أيضا في التشريع من خلال ضبط المسطرة التشريعية في محطتين أساسيتين هما:

التصديق والإصدار .وكذا إحالة القانون على القراءة الثانية ومن خلال رئاسته للمجلس الوزاري كما له الحق في المبادرة بتشكيل لجان تقصي الحقائق، والمبادرة لحل مجلسي البرلمان واقتراح تعديل الدستور نفسه[1].

أما على مستوى السلطة التنفيذية فيعد الملك هو الرئيس الفعلي للجهاز التنفيذي، اعتبارا أنّ الملكية بالمغرب تسود وتحكم، ذلك أنّ المؤسسة الملكية مازالت تبسط نفوذها على الحكومة من خلال عدة مظاهر :[2]

- مسؤولية الحكومة أمام المؤسسة الملكية وظيفيا وعضويا، ويجدر التنويه أنّ للملك يد في تعيين الحكومة خصوصا السيادية.

- الرئاسة الفعلية للمجلس الوزاري ونظام الثنائية على مستوى الجهاز التنفيذي، فالملك يرأس المجلس الوزاري الذي يعتبر حكومة تحت رئاسة فعلية للملك ومن جهة أخرى فالحكومة تعمل تحت سلطة رئيسها على تنفيذ برنامجها وعلى ضمان تنفيذ القوانينو ممارسة الإشراف والوصاية على المؤسسات و المقاولات العمومية فضلا على وظيفتها التشريعية.

وتتيح رئاسة الملك للجهاز التنفيذي أن يكون على علم بنشاطات الحكومة في مختلف المجالات. وبالتالي ما يقرره رئيس الحكومة لا تعدوان تمثل مجرد مشاريع تحضيرية لا تنفذ

[1] المرجع نفسه، 58–59.

[2] المرجع نفسه،ص 59.

إلّا بتأشير المجلس الوزاري. إلى جانب ذلك يرأس الملك عمليًا عددًا من المؤسسات والمجالس الوطنية بصفة مباشرة فالملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس المجلس الأعلى للأمن، و هو ما ينجم عنه بالمحصلة تحييد المؤسسات الحساسة[1].

بالإضافة إلى هيمنة الملك على السلطتين التنفيذية و التشريعية، من خلال عدة الصلاحيات العديدة الممنوحة له، فإن الأمر ذات ينطبق على السلطة القضائية وذلك من خلال ترأسها وتعيين خمس شخصيات بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتعيين الرؤساء الممثلين للمجلس والموافقة على تعيين القضاة بظهير. ويصل نفوذ الملك للقضاء الدستوري إذ يعين نصف أعضاء المحكمة الدستورية[2].

زيادة على كل ماسبق، فمكانة الملك أيضا تظهر في تقديس الملك. وهو ما أشار إليه الفصل 23 من دستور 1996على أنّ : "شخص الملك المقدس لا تنتهك حرمته".

على ذات النحو، فالدولة المغربية بنظامها الملكي المهيمن، يحظى الملك بأولوية حتى على الدولة نفسها. فالتداخل بين الديني والسياسي في منظومة الحكم يحدد طبيعة النظام السياسي المغربي على مستويات متعددة. فالنظام المغربي يتميز بوجود ملكية حاكمة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 60–61.

[2] عبد النبي كداس، "توزيع السلطات في النظام المغربي" دراسة مكملة لنيل شهادة لدكتوراه في القانون العام ، جامعة الملك محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، الرباط ، اكدال 2010–2011،ص23.

ومهيمنة وبمكانة محورية في النسيج الاجتماعي والتاريخي، وهو ماجعل هذا النظام يحمل خصائص يكرس سمو المؤسسة الملكية في إطار منظور ديني يحيل إلى نظرية الخلافة التي تستند إلى الإعتبار الديني في تولي السلطة و ممارستها، فيترتب على ذلك وحدة السلطة وشخصنتها وإلزام الفاعلين السياسيين بقبول البنية التقليدية للحكم.[1].

وعليه، فإنّ ما يمكن استخلاصه من فكرة تقديس الملك وعلاقة البعد الديني بالسياسي والدستوري مايلي[2]:

- إنّ تبني المنظور الديني للحكم غايته ترسيخ هيمنة المؤسسة الملكية وجعلها فوق جميع الفاعلين السياسيين، بل وسموها حتى على الدستور. فالملك هو من يضفي قيمة على الدولة والدستور، بزعم أنّ سلطته مستمدة من الله ورسوله بصفته أميراً للمؤمنين !!

- تقوية الملك لسلطته من خلال عناصر الدولة المدنية والمؤسسات الدستورية ومن خلال تنظيم ثنائي المكونات يتعايش ضمنه مخزن تقليدي وإدارة عصرية.

---

[1] الحسين أعيوش، **جدلية الصراع في شأن الطبيعة الدينية و المدنية للدولة في المغرب**، فصل في كتاب الإسلاميون وقضايا الدولة و المواطنة ،ج2(دوحة : الركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ط1، 2017)، ص 43.

[2] المرجع نفسه،ص44.

ازدواجية مشروعية الملك

بداية تجدر الإشارة في هذا السياق إلى تعدد اختلاف توجهات المفكرين الذين تطرقوا لمفهوم الشرعية، غير أنّ هناك اجماع على أنّ تحقيق الرضا بالحكومة وهو ما يحقق الشرعية وأحقية الحاكم في ممارسة السلطة. ذلك أنّ الشرعية تتحقق حينما يكون إدراكات النخب الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين وفي توافق مع القيم و المصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ للمجتمع تماسكه[1].

لقد أوضحنا سابقا، أنّه على مستوى المملكة المغربية تقوم الشرعية على ثنائية وازدواجية بين شرعية تقليدية – أو التقليداوية – ، التي تجمع في إطارها البعد الديني و الزعامة والشخصية الكاريزمية والأعراف والتقاليد والتراث التاريخي المعنى بالخلافة، والشرعية الحديثة القائمة على الدستور وقيم الديمقراطية و قبول الفواعل الاجتماعية والسّياسية والتداول على السلطة وغيرها من أبعاد الحداثية و الديمقراطية لمنظومة الحكم.

عموما يمكن القول، أن النظام المغربي أسس شرعيته من مصادر ثلاث: الأول هو الشرعية الدينية التي جاءت نتيجة هيمنة النزعة الدينية على جلّ الأسر الحاكمة الزاعمة تكريسها لقيم الدين الإسلامي الراجع للنسب العلوي والنسل النبوي، وهو ما ترجم في لقب إمارة المؤمنين للملك. وبالتالي حصرت الشرعية التقليدية للنظام في شخص الملك، حيث يتمظهر ذلك في البيعة التي تعد عقد ولاء و خضوع، وهي آلية استلهمت من نظام الخلافة الإسلامية، وقد تمّ افراغها من محتواها وأصبحت طقوسا رمزية ومراسيم سنوية.

[1] ثامر كامل الخزرجي،**النظم السّياسية الحديثة و السياسات العامة** (عمان:دار مجدلاوي،2004)، ص 177.

تكرس مبدأ تقديس الحاكم وطاعته والخضوع المطلق لسلطته المزعوم أنّ مصدرها هو التفويض الإلهي!

أما المصدر الثاني فيتمثل في الشرعية التاريخية أو العرفية التي تكرست نتيجة تراكم إرث تاريخي وفكري يستمد منها الملك دوره التحكيمي –سابقا– بين القبائل ، وكذا بين الفواعل السّياسية والاجتماعية على رأسها الأحزاب في وقتنا الحاضر.

زيادة على ارتكاز الشرعية التقليدية على الدين والإرث التاريخي والنسل الشريف ارتكز النظام أيضا على احتكار العنف عبر تغلغل النظام في عدة مجالات والمراقبة الشديدة وهو ما يتيح القدرة على التحكم في العنف لذا يتم السعي للحفاظ على الطابع الإكراهي للسلطة ومؤسساتها الأمنية القائمة[1].

أما ثالث مصدر فهو الشرعية العقلانية أو القانونية أو الحديثة وكلّها مسميات تصب في محاولة تفسير و تبرير الشرعية المستندة على الدستور ومتطلبات الدولة الحديثة، وهو ما يلاحظ في تبني الملكية الدستورية في المغرب التي تكرس الملك على رأس منظومة الحكم باعتباره رئيسا للدولة[2].

---

[1] أحمد فال السباعي،" تطور شرعية التغلب في دساتير الدول الإسلامية" **مجلة أبحاث**، العدد61–62(2005): ص114.

[2]أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب** (القاهرة :مركز البحوث و الدراسات السّياسية، ط1، 1994)، ص16.

احتكار التمثيل السياسي

لا شك أنّ الحديث عن ظاهرة التمثيل السياسي –لأي نظام كان– لابد أن تمر حتما عبر التطرق إلى متغيرات رئيسية أهما : الانتخابات و التعددية السّياسية والحزبية وموقع ودور الأحزاب في النظام السياسي ، والتداول على السلطة، وهي مظاهر كلها تعد من مؤشرات لقياس مدى جودة و ترسخ الديمقراطية في المنظومة السياسية .

و بالإشارة إلى المغرب، يمكن القول أنّ هذا الأخير شهد محاولات التعبير التمثيلي محليا ووطنيا منذ أوائل الستينيات، وقد برزت عليه ملامح الصراع منذ البداية بين مختلف مكونات العمل السياسي، خاصة بين المؤسسة الملكية و أحزاب الحركة الوطنية.

ولقد شكلت الانتخابات مدخلا طبعته ملامح الصراع و التوتر من حيث طبيعته ومداه وحدوده ، فضلا عن أنّ الصورة الأخرى كانت متضمنة للانفراج في المشهد السياسي من خلال تجاذبات مضامين البقاء الديمقراطي في ظل عدم وجود أرضية مشتركة لآليات الممارسة السّياسية، حيث عمل البرلمان المغربي وحسب الدستور الذي صدر عام 1962 بنظام المجلسين ثمّ تغير إلى نظام مجلس الواحد في دساتير 1980–1982–1992 ليعود لنظام المجلسين 1996. ذلك أنّ البرلمان لم يكن ناتجا عن الانتخابات التشريعية وحدها بل تم المزج بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة في تشكيل المجلسين. حيث ينتخب مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لخمس سنوات، أما مجلس المستشارين فإنّ

خمسي أعضائه ينتخبهم الشعب، أما ثلاث أخماس الباقية ينتخبون من قبل المجالس المحلية[1].

وقد عرفت الحياة السّياسية بالمغرب مشكلة متعلقة بتوزيع النفوذ بين الملك والقوى السّياسية التي انبثق عنها تضاربا بين الإيديولوجية الملكية وهي فوق الدستور والإيديولوجية الديمقراطية التي تعد من مظاهرها الأحزاب ورغم أهمية هذه المسألة وخصوصيتها وسعي وطموح الحركة الوطنية للتوفيق بين المؤسسات المغربية التقليدية ومبادئ الديمقراطية، وقد استثمر الملك في هذه المسألة ليتخذ دور الحكم بين القوى السّياسية المتعددة مثلا قد تمّ التحريض على تأسيس تشكيلات معادية لحزب الاستقلال لخلق إطار تتبلور فيه القوى السّياسية ويتاح له لعب دور الوسيط[2].

وقد أكد الدستور المغربي لسنة 1996 على التمثيل السياسي في أكثر من فصل ، فقد نص الفصل الثاني من الباب الأول على أنّ "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية". " كما تم التنصيص في الفصل الثالث من نفس الباب على أنّ : "الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم.

---

[1] علي سلمان الصايل ،"النظام السياسي في المملكة المغربية (قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السّياسية و الدستورية)"، **دراسات دولية** ، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، العدد53(30سبتمبر 2012): ص ص34– 35 .

[2] غسان كريم مجذاب، **مرجع سابق**، ص161.

ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع".

و بهذا يتضح من خلال النص الدستوري محدودية الدور الذي أسند للأحزاب السياسية في النظام السياسي المغربي، و الذي تمّ اختزاله في مجرد وظيفة تنظيم المواطنين و تمثيلهم ، و هو ما يكاد يتنافى مع المنظور الوظيفي الحديث للأحزاب السياسية و التي تجعل من هذه المؤسسات الفضاء الأساس لتعزيز الديمقراطية و ترسيخها من خلال اضطلاعها بعديد الوظائف الهامة ، لاسيما إسهامها في رسم السياسات و البرامج العامة، ممارسة الرقابة السياسية، التنشئة السياسية، تجنيد و إعداد النخب و القيادات السياسية، الإتصال السياسي...إلخ.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد، أنّ هناك الكثير من الإنتقادات التي وجهت لمسؤولي الأحزاب السّياسية، حيث قال "المهدي المنجرة" أنّ جميع الأحزاب السّياسية في المغرب والتيارات السّياسية لن تتجاوز نسبة20% إذا ما أنّجز استطلاع للرأي حول مصداقيتها. ذلك أنّ هذه الفئة، أصبحت لاتمثل أي شيء وضاعت مصداقيتها"، ليضيف أنّ 80%من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، لم يهتموا بأي حزب، ليس لأنّهم لا يريدون السّياسة، وإنما لكونهم لا يهتمون بالسياسة كما تؤطرها الأحزاب الموجودة الأنّ"[1].

فعلى مستوى الوظيفة التمثيلية للحزب، يلاحظ إذا أنّ الدستور المغربي ترك الباب مفتوحًا دون أنّ يربط التمثيلية الحزبية للمواطنين بالاستحقاقات الانتخابية، حيث أنّ تعامل الملكية

[1] الحبيب استاتي زين الدين،"الأحزاب السّياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة "، **سياسات عربية**، العدد46(سبتمبر 2020): ص 64.

مع الأحزاب لا يدل بالضرورة على مدى تمثيها لقاعدة انتخابية معينة. فالحياة السّياسية بالمغرب ومنذ الاستقلال شهدت فترات لم يكن فيها للانتخابات موطئ قدم، وأن وجدت فهي غير حاسمة ومعترف بها، ذلك أنّ التشكيك ظل ملازما لكل الاستحقاقات الانتخابية منذ 1963، وهو ما شكّل عقبة في تحقيق التوافق والتراضي السياسي بما يقتضي ذلك ضرورة تبني منهجًا وتعاملًا دقيقا مع مضامين التمثيلية السّياسية والتعددية الحزبية. وعلى ذلك فقد دأبت الملكية ان تتعامل مع المكونات الحزبية بناءً على الانسجام مع تقييمها الخاص المكانة و الثقل السياسي لكل حزب على حدة. و هو الأمر الذي يؤكد مسألة اختزال الوظيفة التمثيلية للأحزاب في مهمة تأمين الوساطة داخل النظام السياسي، و مع ذلك فإنّ مثل هذا الدور لا ينسحب من منظور الملكية على منطق النسق السياسي المغربي الذي لا يقر بأي وساطة بين الملك والشعب، وبذلك أصبح الحزب مجرد طرف في تنظيم المواطنين لا غير.[1]

إضافة إلى ما سبق، فإنّه بالرغم أنّ الانتخابات كألية سياسية تحمل في دلالاتها مؤشرات للمنافسة السّياسية على البرامج التي تحقق طموحات المواطنين إلا أنّ الملك و المؤسسة الملكية تعد سامية على المنافسة وتجد الاحزاب السّياسية حتى الفاعلة منها محكومة

[1] يونس برادة، "طبيعة النظام السياسي المغربي وجوه الممارسة الحزبية"، **الجزيرة نت**، 2004/10/03، شوهد يوم 2022/09/27، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/

بمنطق السلطة الأبوية فكما قال الملك الحسن الثاني "الملك فوق الجميع واب الجميع وراعي الجميع"[1].

السيطرة على الجيش ونبلاء الريف ورجال الأعمال

كي يتغلغل النظام السياسي بشكل عام ويتخندق في المجتمع و يحقق أهدافه ومعاييره واستراتيجياته، فإنّه يؤطر لعلاقاته في أوساط التكوينات والتكتلات الإجتماعية الفاعلة بالمجتمع، بمختلف أشكالها العسكرية والمجتمعية و الإقتصادية والتي قد تشكل أحيانا تحديا له . والمغرب في هذا الباب لا يشكل الاستثناء، حيث عمل دوما على تجنبد نبلاء الريف والجيش ورجال الأعمال.

فبعد أربع سنوات من الاستقلال، ضمن القصر سيطرته الكاملة على السياسة من خلال تشجيع التنافس بين الجماعات السّياسية الفاعلة والمسا همة في إضعافها. كان استمرار احتكار السلطة يعتمد إلى حد كبير على التحالف مع وجهاء القبائل في الريف واحتوائهم، وهذا لايعني العودة إلى النظام السياسي لما قبل الإستدمار، بل أصبحت المناطق الريفية بشكل متزايد تحت سلطة الدولة المركزية، حيث أضحت هذه المناطق تمثل العمود الفقري للنظام السياسي في المغرب وحماة النظام الملكي، و ذلك في ظلّ نزعة الملك لحكم الريف وفقا لاستراتيجية تقاسم السلطة معززة بتوفر شبكة معقدة من مؤسسات الدولة في المناطق الريفية. وقد مثّلت هذه الإستراتيجية في حقيقة الأمر آلية معرقلة لمشاريع التحول الريفي أو

[1] المرجع نفسه.

التحديث؛ على اعتبار أنّ مثل هذه المشاريع كان بإمكانها أن تزعزع استقرار هيكل السلطة. و من ثمّة عملت الملكية على تحقيق ولاء النخب الريفية للنظام ليس فقط من خلال شبكة واسعة من المحسوبية التي أدت إلى اندماجهم في إدارة الدولة، ولكن أيضا من خلال الحد الأدنى من تدخل الدولة في الحياة الريفية واستخدام الرموز والولاءات التقليدية من أجل الاندماج الوطني.[1]

و وفقا لحسابات (بن قدور)المستندة على النتائج الرسمية المنشورة من قبل وزارة الداخلية ، بحلول عام 1963شغل 10000 نائب من أصل 11200مقعدا في المجالس البلدية ، و 201نائب من أصل 281 مقعدا في الغرف التجارية، و292من أصل 312مقعدا في غرف الزراعة، و 147من أصل 225مقعدا في مجالس المحافظات. ونتيجة لسيطرة البرلمان على المؤسسات المحلية أصبح لأعضائها ومؤيديهم سهولة في الحصول على القروض الريفية واستفادوا من المعاملات الإقتصادية التي تقوم بها المجالس البلدية والقروية. ووفقًا لما قاله "هات" فإنّ "الكومونات تعمل أيضا كمناطق إنتخابية لممثلي البرلمان الوطني المجلس، وهو هيئة لم تتطور كثيرًا، من خلال العديد من التجسيدات، إلى أبعد من دورها الاستشاري في عمل الحكومة، على الرغم من قيام الممثلين بدور الرعاة المفيدين لرجال القبائل الذين يعملون مع الحكومة الوطنية . هكذا، وبدلاً من أن يكون البرلمان مؤسسة للسلطة التشريعية، فقد عمل في المقام الأول كساحة لتوزيع المحسوبية .

[1]Senem Aslan , Nation –Building inTurkey and Morocco Governingkurdish and Berber Dissent, **op.cit.**, pp 97–98.

وقد تم بناء علاقة الراعي والعميل بحزم بين القصر والأعيان الريفيين على مختلف مستويات الدولة[1].

وبالنسبة للريف فما يعيشه يعود جزء منه للمظلومية التاريخية، حيث لا يزال أبناء الريف يسعون لخلق علاقة مع أجهزة الدولة من خلال الصراع، باعتبار ذلك يمثل إمكانيتهم الوحيدة للتأكيد على ضرورة التعامل مع المجتمع بجميع فئاته وضمان كرامتهم، وهو ما يفسر أنّ احتجاجات الريف كانت تركيبا لجيلين من الحركات، جيل يحمل مطالب مادية – اقتصادية، وآخر يحمل مطالب هوياتية. فساكنة الريف يعتبرون أنّفسهم جماعة تقليدية تربطهم علاقة وتاريخ مشترك كالتصدي للاستعمار والنضال في ظل نظام الحماية والإنتصارات في عدة معارك. هذا الإرث قد دخل في التكوين الرمزي الهوياتي في الاحتجاجات من أجل إنتزاع الاعتراف[2].

نشير في هذا السياق، أنّ الاحتجاجات التي شهدها الريف المغربي على مدار عقود من الزمن يحيل إلى إشكالية علاقته بالسلطة، من خلال استحضار التاريخ السياسي للمنطقة عبر حركة بوتشي البغدادي أواخر القرن19، وحرب الريف إبان تشكل ما يسمى جمهورية الريف 1921–1926 التي نفي على إثرها زعيمها محمد بن عبد الكريم الخطابي، ثم

[1] **Ibid**, p99

[2] إيمان الرامي،"منطقة الريف وعلاقتها بالسلطة المركزية " **مجلة العلوم الإنسانية**، المركز الجامعي علي كافي – تندوف–، المجلد 04،العدد 2(مارس)، ص ص 146–147.

أحداث 1958–1959التي تلاها صدور ظهير عسكري يقضي بجعل الحسيمة منطقة عسكرية واضطرابات 1984 حين نعت الريف بأبشع النعوت.

كل هذه العناصر تبين نمط العلاقة بين الريف والسلطة المركزية، وهو ما يفسّر وجود إجماع من الريف أنّ المصالحة والإنصاف لم تنجح في نسيان المظلومية ولا ترقى للتصالح، ما يعني أنّ الممارسة الاحتجاجية لها أبعاد هوياتية تتحكم بها أطر اجتماعية تظهر ملامحها في علم جمهورية الريف واعتماد خطاب ذو أبعاد هوياتية محلية وجهوية كاللغة المشتركة والعرق والتاريخ الجماعي الظاهر في شخص محمد عبد الكريم الخطابي [1].

ونتيجة لأزمة المصداقية في النخب السّياسية التي تقوم بدور الوساطة بين المواطنين والسلطة، وكذا أزمة التمثيل لدى غالبية الأحزاب السّياسية والمؤسسات المنتخبة وهيئات المجتمع المدني التي من المفترض أنّ تكون قريبة من المواطن وجدت نفسها في مأزق مزدوج فلا هي أدت وظيفتها التمثيلية ولا هي أدت في نظر الدولة دور الحامي[2]. لهذا أصبحت المؤسسة الملكية والملك المؤدي للوظيفة التحكيمية في قضية الحراك بالريف، ولا

[1] المرجع نفسه، ص 129.

[2] مصطفى جالي "احتجاجات المغرب بين أزمة الوساطات وأزمة التوافقات"، مركز الجزيرة للدراسات،2018/04/02، ص 08، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/

أدل عن ذلك رفض ممثلي الحراك الجلوس على طاولة الحوار مع القوى السّياسية في كثير من المرات.

أما بالنسبة للجيش ومؤسسة الجيش؛ فهو مجال خضع لمجموعة من التشريعات السياسات كان لها أثر كبير في تحديد توجهاته وتمثيلاته المؤسساتية وكما أدى التشريع الصريح دورة في تنظيم الأجهزة ورسم السياسات الأمنية، فقد كان للتشريع العرفي أثر أيضا في بناء مؤسسة الجيش تحمل بصمات فترة الصراع الذي عاشته المغرب بداية السبعينيات وكان أبرز تجلياتها محاولتي الإنقلاب1971و 1972وهما حدثان مفصلان على إثرها أضحى الملك صاحب الاختصاص في العمل العسكري و وزارة الدفاع مجرد إدارة للدفاع. وتمثلت أكثر مظاهر تبعية القطاع العسكري لنظام الدولة إبان فترة الصراع السياسي، حينما تحول الجهاز لتطويع المعارضين وحفظ النظام العام، وتطور الأمر إلى تشريع نصوص قانونية استثنائية في سبيل حسم الصراع السياسي، وتحولت بعض الثكنات العسكرية إلى مراكز الاعتقال المعارضين وجرت محاكمات عسكرية للمدنيين[1].

وتأكيداً لوجود المؤسسة الملكية في قلب الجهاز العسكري غلب على التشريعات المنظمة الطابع الظهيري لإصدار الملك القوانين، حيث ساهمت كثيرا من المراسيم الملكية في إعادة

[1] إحسان الحافظي، "الجيش والملكية و النخب السّياسية في المغرب البنية و السلوك" **سياسات عربية**، العدد 25(مارس 2017): ص ص21. 32.

بناء مؤسسة الجيش وتوجيه عملها[1]. و هو ما أدى تكريس ابتعاد الجيش عن السياسة إذ لم يسبق أنّ تسلم مقاليد السلطة رغم محاولتين للإنقلاب.

ومع تولي الملك محمد السادس العرش تعززت السيطرة المعنوية، إذ تجلى ذلك في إشراك قادة الجيش والتوقيع على وثيقة البيعة، الأمر الذي لم يحبذه إبن عم الملك هشام خوفا من تغول مؤسسة الجيش كما شهده زمن الجنرالين اوفقير و الديلمي. وقد اعتمد الملك على مؤسسة الجيش ولو من الناحية المعنوية منذ بداية توليه العرش في تطهير نفوذ وزير الداخلية إدريس البصري الذي ظل لعقود رجل الدولة القوي كما ظهرت بعض بوادر هذه الثقة بين الملكة ومؤسسة الجيش عندما نظم استعراضا عسكريا، والذي كان ممنوعا من طرف الملك حسن الثاني بسبب الإنقلابيين في السبعينيات[2].

على ذات النحو، أصبح العمل الدستوري المنوط بالمؤسسة العسكرية هواعتبارها أداة لقمع التظاهر والمعارضة. فقد تحول الجيش إلى عنصر حاسم في ضمان استمرارية الحكم، وأضحت مهمته الرئيسية أمنية داخلية كرديف للأجهزة الأمنية الداخلية، حيث تزايدت الحالات التي تتيح فيها الإعتماد على الجيش في مهمات الأمن الداخلي لدرجة أنّ طبيعة

---

[1] المرجع نفسه، ص23.

[2] سعيد الصديقي، "تطور الجيش المغربي عهدان ونهج واحد"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص ص9-11. على الرابط: https://studies.aljazeera.net/

تدريبه واختبار تكناته وتمركز تشكيلاته مرهونة بالهواجس الأمنية الداخلية وليس الخارجية[1].

أمّا بخصوص أرباب العمل ودورهم، فتظهر خصوصا في مبادرات تضم مختلف مراجع المجتمع التي تدافع عن مصالحهم ، وبالتالي بلغت دور الوسيط بين المواطن والحكومة والمراقب لها. ووفقا لهذا الدور عمد المغرب للقيام بإصلاحات وتحرير الاقتصاد من خلال إشراك أرباب العمل في صياغة وتنفيذ السياسات الإقتصادية العامة، فمثلا يعد الاتحاد العام للمقاولات من القوى الفاعلة المؤثرة والبارزة وذات ثقل في الحياة السّياسية نتيجة متانة العلاقة مع أصحاب القرار والتأثير على القرارات[2].

ويظهر جليا مدى استفادة رجال الأعمال ومدى المنافع والمصالح نتيجة قربها من دوائر السلطة وحيازتها على امتيازات غير مشروعة، فتعتبر بذلك "مخزنًا اقتصاديا" بالسيطرة على الفواعل الإقتصادية وإخضاعهم لقواعد تغيب فيها المنافسة[3].

---

[1] نبيل زكاوي، "العلاقات المدنية –العسكرية بالمغرب حدود المجال السياسي وسؤال الخضوع للسيطرة الديمقراطية " **مجلة الباب للدراسات الإستراتيجية و الإعلامية** ،العدد6(ماي 2020): ص 119.

[2] عزة بوعيسي، محمد بلعسل، "دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية انموذجا" ، **دفاتر السياسة والقانون**،المجلد13،العدد02 (2021): ص 521.

[3] جيب أقصبي، **20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2018)، ص 130.

وفي غالب الأحيان نزع رجال الإقتصاد إلى فرض توجهاتهم سواء بشكل غير منظم عبر العلاقات واللوبيات، أو عن طريق الحضور الرسمي في المؤسسات الدستورية ، وهو ما يشير في ذات الإطار للحضور القوي لرجال الأعمال في مجلس المستشارين من خلال "الباترونا" أي الاتحاد العام لمقاولات المغرب[1].

المبحث الرابع: تقلبات وتناقضات التعددية السّياسية في المغرب

على الرغم من سعي المغرب لتكريس الديمقراطية من خلال تبني نظام التعددية الحزبية في سنوات مبكرة، وفي ظل ايديولجيا اشتراكية من سماتها أحادية الحزب، إلاّ أنّ ذلك لم يرق بالمغرب إلى درجة التعددية السّياسية القائمة على الإنفتاح السياسي والتنافس الإنتخابي واحترام إرادة الشعب. هذا الواقع السياسي جعل النظام السياسي المغربي يتميز بوجود نوع من التعددية السّياسية يمتاز بتقلبات وتناقضات ملحوظة؛ فواقع التعددية السّياسية في المغرب يشي بأنّ هذه الأخيرة تفتقر لجوهر الممارسة السّياسية وهو تعبير السلطة وتمثيلها للإرادة الشعبية.

وعلى هذا الأساس يسعى هذا المبحث للكشف عن أوجه القصور وملامح التناقضات والتقلبات التي تميز نظام التعددية السّياسية في المملكة المغربية والتي تحول دون قيام الديمقراطية الحقيقية.

---

[1] حليمة أبروك ، "هل يتحكم رجال الأعمال المغاربة في الحكومة"،**أصوات مغاربية**، يناير 2018.

المطلب الأول: انتخابات برلمانية دون تناوب إنتخابي

يتكون البرلمان المغربي وفقا لنص الفصل 45 من دستور المغرب من مجلسين هما مجلس النواب الذي ينتخب أعضائه من خلال الإقتراع الاسمي بالأغلبية، ومجلس المستشارين ويتركب من ثلثي أعضاء منتخبين من قبل مجالس العمالات ومجالس الأقاليم والمجالس الحضرية والقروية، وثلث أعضاء تنتخبهم الغرف الفلاحية والتجارية والصناعية[1]. ويضع مجلسا البرلمان قانونهما الداخلي اللذين لا يدخلان حيز التنفيذ إلا بعد إقرار الغرفة الدستورية بمطابقتهما للدستور، في حين يخضع جدولي أعمالهما لموافقة الحكومة.[2]وتجدر الإشارة إلى أنّ نظام الثنائية البرلمانية جاء نتيجة المطالب الحزبية الداعية لتأسيس نظام تشريعي جديد يتكون من مجلسين بدلا من البرلمان السابق المكون من مجلس واحد، وهو ما تجسد في دستور 1996[3].

وقد شهد المغرب عديد الانتخابات المحلية والنيابية في سنوات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وفي الألفية الجديدة، إلاّ أنّها لم تؤد إلى تغييرات هيكلية وتداول فعلي على السلطة السّياسية وإدارة الشأن العام المغربي، وظل الملك هو المقرر الفعلي للحياة العامة والمتحكم في الحياة السّياسية في المغرب، وهو ما كرّس محدودية الفعل المؤسساتي.

---

[1]الفصل 45 من دستور 1962

[2]عمر بندورو، **النظام السياسي المغربي**، (المغرب: كونراد أديناور، 2002)، ص 41.

[3]محمود صالح الكروي، "التجربة البرلمانية المغربية السادسة: رصد وتحليل"، **سياسات عربية**، ع 11، (نوفمبر 2014)

فالملاحظ في الواقع السياسي المغربي أنّ البرلمان لا يقوم بوظيفة التشريع وقد أُفرغ من مهامه نتيجة تدخل الملك في صلاحية السلطة التشريعية، لدرجة أنّ البرلمان المغربي قد تحول إلى مجرد مكتب لتسهيل البريد الوارد من الحكومة.

في هذا الشأن، نجد أنّ أغلب الدراسات حول العملية الإنتخابية في المغرب، تقر بأنّ الانتخابات في هذا البلد تعمل على ترسيخ "الملكية" وخلق إجماع حولها من خلال التعبئة من أعلى.[1] ففي عهد الملك محمد السادس، استمر النظام الملكي في ممارسة دور اللاعب الرئيسي في النظام السياسي المغربي، وهو ما تؤكده المحافل الانتخابية والبرلمانية منها تحديدا؛ حيث يُحرم المجلس التشريعي من أي سلطات إشرافية حقيقية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ النظام الملكي يقرّ نظاما إنتخابيا وطنيا يقوم على التمثيل النسبي، دائما ما يفرز برلمانا مجزئا يمكن للنظام الملكي التحكم فيه بسهولة[2]. وهو ما أثبتته إنتخابات سبتمبر 2002؛ والتي تعتبر مجرد إعادة إنتاج قواعد اللعبة القديمة التي سادت في الاستحقاقات

[1] Mounia Bennani-Chraïbi, *Scènes et coulisses de l'élection au Maroc* (Karthala : Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, 2005), p 15

[2] Amr Hamzawy, «The 2007 Moroccan parliamentary elections results and implications », ***CARNEGIE***, (september, 2007), p 2.

السابقة، حيث حافظت الأحزاب المشكلة لحكومة 1998 على أغلبيتها في انتخابات 2002.[1]

جدول رقم (04): يوضح نتائج الانتخابات التشريعية في المغرب لسنة 2002.

الحزب	عدد المقاعد
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	50
حزب الاستقلال	48
حزب العدالة والتنمية	42
التجمع الوطني للأحرار	41
الحركة الشعبية	18
الحركة الوطنية الشعبية	18
الاتحاد الدستوري	16
الحزب الوطني الديمقراطي	12
جبهة القوى الديمقراطية	12

[1]. محمد ضريف، "الانتخابات المغربية.. النتائج والافرازات"، **الجزيرة**، (3 أكتوبر، 2004)، شوهد في: 2022/10/01، في:

»/« https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3

حزب التقدم والاشتراكية	11
الاتحاد الديمقراطي	10
الحركة الاجتماعية الديمقراطية	7
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	6
حزب العهد	5
رابطة الحريات	4
اليسار الاشتراكي الموحد	3
الإصلاح والتنمية	3
الحزب الليبرالي المغربي	3
حزب القوات المواطنة	2
حزب الشورى والاستقلال	2
حزب البيئة والتنمية	2
المؤتمر الوطني الاتحادي	1

المصدر:

« http://archive.ipu.org/parline-f/reports/arc/1221_02.htm »

وحين نفحصُ مسار التجربة المغربية تعترضنا العديد من المعوقات ذات الصلة بالنصوص نفسها وبالثقافة السّياسية الناظمة للممارسة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّه على الرغم من المحاولات المتكررة التي بُذلت لتنقيح القوانين وتعديلها بغية تطوير الممارسة الانتخابية

ورفع درجة فعاليتها، إلاّ أنّها بقيت في جوهرها دون الحد الأدنى المأمول والمرغوب فيه، سواء على صعيد مشاركة الجسم الإنتخابي واقتناعه بفعالية الإنتخابات، أو على مستوى تكريس مفهوم التمثيلية المتكافئة والمتوازنة، أو في ما يتعلق بتأكيد شرعية التشريعات والقوانين ذات الشأن.

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأنّ معيار الفعالية ضعيف ومحدود في ميزان قياس النزاهة في الانتخابات البرلمانية المغربية، وأنّ مفعول المجهودات المبذولة في العقد الأخير لرفع يد الدولة عن إدارة الجسم الانتخابي، وتنقيح القوانين والتشريعات لضمان قدر معقول من التمثيلية وتكافؤ الفرص بين الفرقاء السياسيين، لم تنتج الآثار النوعية للانتقال إلى انتخابات فعالة بالمعايير المألوفة في التجارب الديمقراطية المعاصرة.

المطلب الثاني: دور القصر في إدارة لعبة التوازنات

أقرت مجمل الدساتير المغربية بدءً بدستور 1962 على أنّ نظام الحكم في المغرب هو ملكية دستورية، وهو ما خوّل للملكية أنّ تحتل مكانة سامية. وبالنظر إلى نص الدستور المغربي، يفصّل الفصل التاسع عشر منه أسس الحكم في المملكة المغربية ويوضح السلطة الحقيقية في المغرب.

وعلى هذا الأساس تضطلع الملكية بأدوار سياسية واسعة؛ حيث يؤكد الفصل 19 من الدستور على الحضور غير المحدود للملك في الأمور المتعلقة بالقرار السياسي، ويجعل

المؤسسة الملكية مهيمنة على النظام السياسي التشريعي والتنفيذي على حد سواء[1]، حيث ورد نص الفصل المذكور كما يلي:

"الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات.

وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة."[2]

ومن نص هذا الفصل يمكن تحديد الوظائف المتعددة المخول بها الملك، وقد حددها الأستاذ "مصطفى قلوش" فيما يلي[1]:

---

[1]. علي صايل، "النظام السياسي في المملكة المغربية قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السّياسية والدستورية"، **دراسات دولية**، ع 53، (د.س.ن)، ص 30.

[2]. الفصل 19 من الدستور المغربي الصادر سنة 1996.

-- إلـزام الملـك باعتبـاره أميـرا للمـؤمنين بالاسـتمرار فـي القيـام بواجباتـه المتعلقـة بالشـؤون الدينية، حيث يتوجب عليه أنّ يسهر على حماية الشريعة وإقامة شعائر الدين.

– القيـام بـدور الحكـم بـين السـلطتين التشـريعية والتنفيذيـة وذلـك عنـدما يحتـدم الخـلاف بـين الحكومة والبرلمان حول مسألة سياسية أو دستورية.

– يمكن للملك أنّ يتدخل فـي حالـة عدم وجـود نـص دسـتوري وذلـك مـن أجـل مواجهـة المعضلات التي تعترض الحياة السّياسية في جانبها التطبيقي.

– يخول للملك الحق في تأويل النص وذلك في إطار ينسق مع روح الدستور وجوهره مـادام جلالتـه مـن الناحيـة الواقعيـة هـو صـاحب السـلطة التأسيسـية مـن حيـث أخـذ المبـادرة لوضع الدستور وتعديله.

فبموجب هذا الفصل يحتفظ الملك بجميع الصلاحيات التي لم يسندها الدستور إلى إحدى المؤسسات الدستورية، غير أنّ أعمال مقتضيات الفصل 19، يجب أنّ يتم في اتساق كامل مع جميع الأحكام المقررة في الوثيقة الدستورية تأسيسا على أنّ الأحكام قاطعة الدلالة تكون واجبة الإتباع[2]. ويضطلع الملك أيضا بصلاحية تعيين الحكومة وإقالتها وإصدار الأمر

---

[1] مصطفى قلوش، **النظام الدستوري المغربي 1 المؤسسة الملكية**،(الدار البيضاء: شركة بابل للطباعة و النشر و التوزيع، 1997)، ص ص 35–38.

[2]. مصطفى قلوش، **المرجع نفسه**، ص 39.

بتنفيذ القانون[1]، وحق حل البرلمان أو أحد مجلسيه. وتكون الحكومة مسؤولة أمامه[2]. إضافة إلى ممارسة الملك للصلاحيات التشريعية التي يختص بها البرلمان بعد حله[3].

ومن خلال هذه الاختصاصات يتضح لنا الخاصية التي تتميز بها الملكية الدستورية بالمغرب وهي سمو المؤسسة الملكية من الناحية القانونية، حيث يتولى الملك اختصاصات واسعة سواء في المجال التشريعي أو التنفيذي أو القضائي وهو الشيء الذي يوضح عدم وجود فصل السلطات، حيث يتدخل في جميع الميادين بشكل قوي.

وعلى هذا الأساس يسيطر الملك على الحياة السّياسية في المغرب ويكون الفاعل المحوري فيها؛ فلطالما ظل القصر يدير لعبة التوازن بين القوى السّياسية ويركز على تفتيت المعارضة، حتى لا يتمكن طرف من الحصول على الأغلبية المطلقة ويشكل قوة سياسية واجتماعية مؤثرة وفاعلة. ويعمق هذه الوضعية التصارع بين مختلف الأحزاب وتنافسها على المناصب الحكومية. فهدف القصر من هذه الاستراتيجية هو ضمان استقرار الحكم بالبلاد عن طريق الممارسة التامة للسلطة والقضاء على تأثير الأحزاب السّياسية في الحياة العامة في المغرب حتى لا يتم المساس بالملكية[4].

---

[1]. الفصل 26 من دستور 1996.

[2]. الفقرة 1 من الفصل 60 من دستور 1996.

[3]. الفقرة 2 من الفصل 72 من دستور 1962.

[4]. عمر بندورو، **مرجع سابق**، ص 93.

وفي سبيل تحقيق نفس الهدف وهو تفتيت المعارضة وإضعافها، لجأ النظام السياسي المغربي إلى بعض الأساليب، كان من أبرزها إنشاء أحزاب جديدة وجعلها تفوز بالمرتبة الأولى في الانتخابات في مقابل الاستهانة بالأحزاب السّياسية الأخرى*.

من خلال ما تقدم، يتبين مدى سمو المؤسسة الملكية في المشهد السياسي المغربي، حيث يتحكم الملك في زمام الأمور ويدير اللعبة السّياسية بحجة ضمان الاستقرار السياسي. واللافت للنظر أنّ مثل هذا الوضع قد استمر على الرغم من كل التنقيحات الدستورية التي شهدها الدستور المغربي، ورغم المطالب والتطلعات الشعبية الرامية إلى قيام تمثيل حقيقي في البلد.

المطلب الثالث: إفراغ البرلمان من مهامه وتعزيز دور المؤسسات الموازية

على الرغم من المكانة التي يحتلها البرلمان في النظام السياسي المغربي؛ فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد الملكية الدستورية، إلا أنّه يخضع لجملة من المؤثرات التي تحد من عمله وأدائه وتقوّض من صلاحياته وإفراغه من مهامه المنوط بها.

---

*. سنة 2008 أنشأ النظام السياسي المغربي حزب أغلبية جديد بقيادة صديق الملك فؤاد عالي الهمة، وحصل على المرتبة الأولى في انتخابات 2009. أنظر: محمد منار، "حركة 20 فبراير في المغرب: قراءة في السياق والمسار وتقييم المحصلة"، في: **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، علي خليفة الكواري محررا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 307.

تهميش المؤسسة التشريعية

تدل الهندسة العامة للدستور المغربي من خلال تخصيص أبواب للملكية والحكومة ثم البرلمان والعلاقة بين السلطات على "تبني نصي لفصل السلطات سواء من حيث التخصص الوظيفي أو توزيع السلطات". حيث يرى "محمد الطوزي" أنّ "النظام السياسي لا يعرف فصلا ولا توزيعا للسلطات؛ فالسلطة متمركزة في يد الملك بوصفه أميرا للمؤمنين ويؤطرها الفصل 19 من الدستور. أي أنّ آلية توازن السلطات تمارس في النظام المغربي من خلال "إمارة المؤمنين"، ومن خلال التأويل الدستوراني التقليداني ويمنح هذا اللقب صلاحيات واسعة، وأسبقية للملكية المغربية على الدستور، وإلى عدم وجود فصل للسلطات بالمغرب على مستوى الملك الممثل الأسمى للأمة الذي تتمركز السلطات على مستواه ويوزع الوظائف بين الحكومة والبرلمان، وبالتالي يؤسس ما يعتبره العديد من الباحثين في الحقل الدستوري بالمغرب "بسلطة ملكية مغلقة تؤمن شروط وجودها من خلال التحكم في الصراع السياسي.[1]

وعليه، يبدو واضحا المكانة المتواضعة للمؤسسة التشريعية في المنظومة الدستورية والسّياسية المغربية، التي تفسر محدودية فعالية الانتخابات البرلمانية، وضعف البرلمان المنبثق عنها في تنمية الحياة السّياسية وتطوير أدائها. فمن زاوية أولى، جاء البرلمان مرتباً في هندسة الوثيقة الدستورية في الباب الثالث بعد الأحكام العامة والمبادئ الأساسية والملكية، وقد حظي بما يفوق بقليل 15% من مجموع الفصول الواردة في الدستور، كما تمَّ

[1] محمد معتصم، **الحياة السّياسية المغربية (1962– 1991)**، الدارالبيضاء: ايزيس للنشر، ط 1 ، 1992.

رسم حدوده بشكل مُعقلن إسوةً بما قام به مؤسسو الجمهورية الخامسة الفرنسية عام 1958[1]. وهكذا، جاء مجال إختصاص البرلمان مقسماً بين الملك والحكومة، حيث يرأس الملك " المجلس الوزاري" ، الذي تعود إليه أكثر من 93 % من الإنتاج التشريعي، ويتولى إصدار الأمر بتنفيذ القانون، ويعرض مشروع أو إقتراح قانون على الإستفتاء، وبإمكانه طلب قراءة جديدة لإقتراح قانون، ويحق له حلَّ مجلس النواب، كما يمارس السلطة التشريعية خلال حالة الإستثناء.[2]

وبشكل عام يبدو البرلمان، كمجال لممارسة السيادة، محدود الصلاحيات بسبب الفهم الناجم عن التراتبية التي نسجتها وثيقة الدستور وكرستها الممارسة السّياسية، الأمر الذي يحُدُّ بالضرورة من فعالية الانتخابات كآلية لإنتاج إطار التمثيلية.

[1] ورد في الباب الثالث الخاص بالبرلمان سبعة عشر فصلاً [17] من أصل 110 في الدستورالمغربي الأول (14 ديسمبر/ كانون الأول 1962)، و واحد وعشرون فصلا [21] في دستور1996(7 أكتوبر، تشرين الأول 1996)

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر : امحمد مالكي،"البرلمان المغربي"، في **البرلمان في الدول العربية**،(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة،2007)،ص 346.

إنشاء مؤسسات موازية للبرلمان

نجح النظام المغربي في إفراغ البرلمان من مهامه وتحويله إلى منبر للخطابة، حيث خطفت المؤسسات المنافسة التي أنّشأتها الرعاية الملكية أدواره. فقد تمّ إنشاء مجالس استشارية، ومنتديات وطنية ولجان خاصة كلفت بإعداد اقتراحات إصلاحية. وقد عملت هذه الآليات على نزع الطابع السياسي عن عمليات اتخاذ القرار، و تعويم الحياة السّياسية و تقليص وظائف المعارضة السّياسية وأوجدت شبكة من الأتباع، وتركت المجال واسعاً للملك ليظل محتكراً للتمثيل السياسي، بالإضافة إلى سيطرته على الجيش والنبلاء الزراعيين في الريف، ورجال الأعمال الموجودين في المدينة والموالين للملك الذي يحتكر سلطة إدارة النزاعات لصالحهم.

وتجدر الاشارة إلى أنّ استراتيجية خلق المؤسسات المنافسة للبرلمان تعود جذورها إلى فترة حكم الملك محمد الخامس؛ الذي سعى نحو تعزيز قوة الملكية ونفوذها بما يمكنها من السيطرة الفعلية على مقاليد الأمور وذلك من خلال إشراك قوى سياسية صغيرة في تشكيل الحكومات[1].

وبرفضه لإعادة توزيع السلطة على المجتمع المدني شأنّه شأنّ باقي الأنظمة السّياسية في العالم العربي، لجأ النظام السياسي المغربي إلى إنشاء كيانات موازية على غرار

[1]. محمود صالح الكروي، **التجربة البرلمانية في المغرب 1963– 1997**، (بغداد، دار الكتب والوثائق، 2010)، ص 59.

المجلس الاستشاري* الذي يلعب دور البرلمان، فيصبح هذا الأخير بلا دور على الرغم من أنّه منتخب من قبل الشعب. ويعتبر المجلس الوطني الاستشاري هيئة استشارية ليس لها تمثيل شعبي، بمعنى أنّه وسيلة لانتهاج سياسة برلمانية بدون برلمان.[1]

ويرمي تأسيس المجلس الاستشاري سياسيا إلى إضعاف السلطة التشريعية والتنفيذية، وتهميش الأحزاب السّياسية، واحتكار السلطة بطريقة خفية[2].

قصارى القول حول ما تقدم، أنّ النظام الملكي المغربي يتميز بوجود تعددية سياسية مقيدة، بحيث أنّ الملك يملك ويحكم في نفس الوقت، وهو الفاعل الرئيس في الحقل السياسي المغربي، وهو الذي يمسك ويدير لعبة التوازنات. وتكشف التعددية السّياسية المقيّدة عن أنّ الانتخابات البرلمانية في المغرب هي انتخابات شكلية لا تعبر عن إرادة الناخبين.

فالتعددية السّياسية في المغرب لم تفرز فصلا بين السلطات وإنما تتداخل السلطات فيما بينها؛ فالبرلمان المغربي لا يقوم بوظيفة التشريع وإنما أفرغ من مضمونه كون أنّ السلطة

---

*. تم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري في أغسطس 1956، ويتكون من 76 عضوا يعينهم الملك لمدة سنتين قابلة للتجديد.

1. محمود صالح الكروي، **مرجع سابق**، ص 60.

2. المرجع نفسه، ص 62.

التنفيذية التي يقودها الملك متغولة، بتدخله في صلاحيات السلطة التشريعية وصلاحيات القضاء.

من جانب آخر، تظهر ملامح التعددية السّياسية الشكلية من خلال استراتيجية الملك الرامية إلى تفكيك المعارضة وإضعاف البرلمان بغية ضمان استمرار سمو "الملكية" على المؤسسات الدستورية (الحكومة– البرلمان– القضاء)؛ حيث يعمل الملك على إفراغ المؤسسات من مضمونها، وإنشاء كيانات موازية كونه يرفض إعادة توزيع السلطة، إذ تصبح الكيانات الموازية تلعب دور البرلمان، فهي التي تقترح مشاريع الإصلاحات. وبذلك يكون النظام السياسي المغربي يتبنى تعددية سياسية مقيدة في إطار استراتيجات البقاء لأنّه يرفض التخلي عن السلطة لصالح قوى يفرزها الصندوق.

الفصل الرابع:

الإنتقال الديمقراطي في الجزائر

(2010-2000)

المبحث الأول: دواع الإنتقال الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: نمط علاقة الدولة – المجتمع في الجزائر

المبحث الثالث : طبيعة النظام السياسي الجزائري

المبحث الأول: دواع الإنتقال الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: الإنتقال الديمقراطي كإستراتيجية لبقاء النظام واستمراره

تجدر الإشارة بداية أن الإنفتاح الاقتصادي والسياسي بدأ بشكل محتشم في الجزائر قبل موجة الأحداث الدامية في 5أكتوبر1988. فقد بادر الرئيس ابن جديد بإحداث إصلاحات اقتصادية في بداية الثمانينيات، مست قطاع الزراعة والصناعة والمالية ولو بدرجة محدودة، وكذلك قطاع التجارة الخارجية والتوجه السياسي للبلاد في بعض المجالات. ولكن إنهيار أسعار النفط عام 1986وما ترتب على ذلك من أزمات وندرة في الاحتياجات الضرورية التي كانت تكفلها الدولة، سواء تعلق الأمر بالمواد الغذائية أو الصحية أو التعليمية أو المواد الأولية للصناعات والورشات المختلفة، كانت هي الدوافع الحقيقية لعمليات التحول والإنفتاح التي أقرها النظام الجزائري في نهاية الثمانينيات. وكان هدفه فتح المجال السياسي للمواطنين بدون تحميلهم تبعات و مشكلات النهج الاقتصادي المنتهج من جهة أخرى.

لقد فرضت الإصلاحات الإقتصادية على الدولة في الجزائر تقليص قدراتها التوزيعية بسبب الاختلالات الوظيفية والهيكلية لمنظومتها الإقتصادية ذات الطبيعة الريعية، وجدت الدولة نفسها في ظلها مضطرة لتقليص أدوارها الاجتماعية، الأمر الذي لم ترك خيارا أمام صانعي القرار سوى تبني نهج سياسي وإصلاح اقتصادي، سيتضح من خلاله أنّ غايته القصوى كانت ضمان بقاء واستمرار النظام السياسي. وفي ضوء هذه الرؤية أقدمت الجزائر على إجراء إنفتاح مقيد في المجالين الاقتصادي و السياسي لا يتضمن أي تغيير ديمقراطي حقيقي، أو إعادة توزيع السلطة على التنظيمات الإجتماعية والسّياسية.

لقد مثّل ذلك الإنتقال تعبيراً عن عجز الكفاءة التوزيعية للنظام السايسي، الذي اتخذ من تلك العملية التكتيكية مطية للتمكين لإستراتيجية البقاء، والتي استهدفت بالأساس مواجهة الأزمات، وامتصاص السخط الشعبي، ومسايرة موجة التحولات الدولية، و كذلك التخلص من ضغوط مراكز القوى داخل نظام الحكم، والتغطية على شرعية متآكلة.

لقد بدا واضحا خلال تلك الفترة ، أنّ الإنتقال الذي حصل كان تعبيرا عن ترهل النظام السياسي الجزائري الذي وصل الى طريق مسدود[1]، تعبيراً عن عجز الكفاءة التوزيعية للنظام السايسي، الذي اتخذ من تلك العملية التكتيكية مطية للتمكين لإستراتيجية البقاء، والتي استهدفت بالأساس مواجهة الأزمات، وامتصاص السخط الشعبي، ومسايرة موجة التحولات الدولية، و كذلك التخلص من ضغوط مراكز القوى داخل نظام الحكم، والتغطية على شرعية متآكلة.[2]

في هذا السياق، يجب أن نشير إلى إنّ الإنفتاح السياسي الذي تبنته الجزائر عام 1989 لم يأت من فراغ، فلقد أملته عوامل داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، فرضت الأزمة الإقتصادية الناجمة عن تراجع عائدات الجزائر من العملة الصعبة، بسبب إنهيار أسعار النفط في السوق الدولية، على السلطة تبني الإنفتاح السياسي كنوع من التعويض للمواطنين الذين سيتحملون أعباء الأزمة الإقتصادية. كما فرض تآكل الشرعيتين الثورية والتاريخية

[1]Lahouari Addi ; L'impasse du populisme en Algérie, op.cit.,

[2]William Quandt, ***Société et Pouvoir en Algérie***, Traduit de L'Anglais par M'hamed Bensemmane et al. (Alger : Casbah Editions, 1999), pp. 60 – 84.

على صناع القرار الذهاب نحو إصلاحات سياسية لم يعد معها مقبولاً الحكم الاستبدادي في نظر المجتمع الدولي الذي يمارس ضغوطاً شديدة على دول الجنوب لقبول النسق الحقوقي الوطني واحترام حقوق الانسان والتعددية السّياسية وتوسيع قاعدة الحكم.

وفقا لهذا المعنى، فقد وجد النظام السياسي الجزائري نفسه أمام معضلة حقيقية، ومن ثمّ كان على المقررين فيه أنّ يقيدوا من سلطاتهم القهرية والإكراهية، والموازنة بين مكاسبهم وخسائرهم من المحافظة على وضع مترد قد يجر إلى انهيارات غير محسوبة، أو إحداث تغييرات محسوبة تمكنّهم في نهاية المطاف من المحافظة على السلطة والبقاء فيها، عبر إدارتهم لعمليات الإصلاح والتحكم في. وهوما اختاره النظام الجزائري؛ فقد كانت الغاية من الإنتقال المحسوب المحافظة على مصالح النخب الحاكمة وبقاء النظام واستمراره.

المطلب الثاني : التمكين للمرأة سياسياً لتحسين صورة النظام لدى الغرب

مثلت عملية استقطاب العنصر النسوي وتمكينه من حقوقه السّياسية من بين الاستراتيجيات التي تبناها النظام السابق في عهد الرئيس بوتفليقة، و هي الاستراتيجية التي استهدفت تعزيز مشروعيته وإطالة عمره، وسياسة فرق تسد أي اللعب على تناقضات المجتمع وتوظيفها بما يخدم مأمورية النظام، وفي مقدمتها تجديد مشروعية مفقودة وتوجيه رسائل إلى الغرب بأنّه مستعد لدفع أي ثمن مقابل بقائه في السلطة لأطول فترة ممكنة.

كان الرئيس بوتفليقة يدرك جيدا أنّ بقاءه في الحكم لأكثر من عهدتين مرتبط بتقديم تنازلات داخلية وخارجية، و قد دفعه ذلك إلى ضرورة التكيف مع التحولات الدولية خصوصا في

مجالات حقوق الانسان وحقوق المرأة، من خلال محاولة تجميل صورته الديمقراطية – شكليا– خاصة أما الغرب.

وبعبارة أخرى ، يمكن القول أنّ هدف الرئيس السابق من ترقية حقوق المرأة لم يكن التمكين للمرأة بقدر ما كان يتضمن أهداف سياسية تتمثل في تعزيز شرعيته وضمان بقائه واستمرار في سدة الحكم[1]. وفي إطار هذه السياسة تحاول هذه الأنظمة تسويق صورة عن نفسها مؤداها أنّ ترقية حقوق المرأة خطوة هامة وجادة على درب الإنتقال الديمقراطي[2].

ومن هذا المنطلق، رخص الرئيس السابق لعشرات التنظيمات النسوية وذلك لتحقيق غايتين؛ الأولى توجيه رسالة إلى شركاء الجزائر بالخارج (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) مؤداها أنّ النظام الجزائري منسجم مع التحولات الدولية. والثانية هي استخدام التنظيمات النسوية للحشد والتعبئة في المواعيد الانتخابية مقابل مقابل تمكينها من صنع القاعدة القانونية المتعلقة بحقوق المرأة.[3]

[1]Jasmin Lorch and Bettina Bunk, Gender Politics, Authoritarian Regime Resilience, and the Role of Civil Society in Algeria and Mozambique, *German Institute for Global and Area Studies* (GIGA) (2016) http://www.jstor.com/stable/resrep07559

[2]Ibid.

[3]Ibid.

المطلب الثالث : التنظيمات الاجتماعية والحزبية كواجهة ديمقراطية للنظام

أبان نظام حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن قدرة كبيرة على تجديد نفسه، ومواجهة ضغوط البيئتين الداخلية والخارجية، سواء تلك المتعلقة بتراجع عائدات النفط، أو ما تعلق بضغوط الغرب (الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة) الداعية لإرساء دعائم حكم ديمقراطي. و مع ذلك، فإن ما يمكن الإشارة إلية بخصوص نظرة الرئيس السابق من للأحزاب السّياسية وتحديدا حزب جبهة التحرير الوطني، فقد أبان موقف سلبي – بل و اقرب إلى العدائية –، بالرغم من أنّه كان أحد كوادر الحزب في فترة من الفترات.[1].

لذلك ومنذ توليه رئاسة الجمهورية في 1999 عمل الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على إعادة رسم الخارطة الحزبية في الجزائر، من خلال العمل على تدجين الأحزاب وترويضها، أما تلك التي أبدت نوعا من الاستعصاء فتمّ تبني سياسة أخرى تجاهها تقوم على تفجيرها من الداخل عن طريق ما يعرف بالحركات التصحيحية لإسقاط وتنحية القيادات الرافضة لسياسته.

كما لجأت السلطة السّياسية إلى تفعيل منطق الزبونية وتبني سياسة العصا والجزرة اتجاه الأحزاب السّياسية. ومن هذا المنطلق، فقد أصبحت الزبونية في عهد الرئيس السابق أحد

1يمكن تفسير سبب كره الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة للأحزاب السّياسية ما تعرض له من مضايقات في جبهة التحرير الوطني في الثمانينات في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، حيث وجهت له تهمة اختلاس أموال وزارة الخارجية، وأحيل على مجلس المحاسبة، وطرد من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني.

أدوات إدارة اللعبة السّياسية في الجزائر، ولاستقطاب التنظيمات الاجتماعية أو تهميش التنظيمات المتمردة.

وقد اعتمد الرئيس السابق على التنظيمات الاجتماعية التي كانت سائدة إبان الأحادية الحزبية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومنظمة المجاهدين، كما اعتمد نظام حكم الرئيس السابق على الطرق الصوفية، وأوليغارشية المال (رجال المال والأعمال)، بالإضافة إلى الترخيص بالنشاط لعشرات الأحزاب المجهرية التي تحولت إلى أحد أدوات الحشد والتعبئة لصالح النظام، مقابل الحصول على امتيازات مادية في شكل التعيين في مناصب عليا.

و سعيا وراء تفعيل منطق الزبونية و الشبكات فقد لجأ النظام السياسي إلى آلية الدعم المالي، حيث تمّ تخصيص جزء من ريع عائدات النفط لتمويل ومكافأة التنظيمات الاجتماعية الموالية[1]. وبذلك استطاع أنّ يُهمين على التنظيمات الاجتماعية، ومنع ظهور أي قوى اجتماعية أو سياسية مستقلة عن النظام من الظهور. وكان من نتيجة هذا الوضع أنّ صار لنظام حكم بوتفليقة مجموعة من الأحزاب السّياسية استخدمها النظام السابق لتحقيق استقرار النظام والهيمنة على المجتمع، من خلال استخدامها كأداة في تحقيق التعبئة السّياسية، مقابل استفادة قيادات تلك الأحزاب من امتيازات مادية شخصية.

واللافت للنظر، أنّ أغلب التنظيمات الاجتماعية أنّ كثرة القيود الرسمية في الجانب التنظيمي، واستمرار تدخل السلطة في تحديد آفاقها المالية قد يجعل مجابهتها للنظام

[1]Paola Rivetti and Francesco Cavatorta, *op.cit.,* p.25.

التسلطي بمثابة تهديد فعلي لبقائها واستمرارها في الحقل السياسي[1]. وهو ما دفع بغالبية تلك الأحزاب السّياسية إلى التخلي عن مواجهة نظام حكم يحتكر أدوات الإكراه المادي المشروع كافة، وفضلت بدلاً من ذلك مهادنة النظام، بل أنّ من بين هذه الأحزاب ما دخل في تنافس مع بعضها البعض حول من يقدم خدمات أكثر لنظام بوتفليقة مقابل الحصول على امتيازات مادية شخصية. لتتحول هذه الكيانات السّياسية[2] التي يقودها في الغالب أشخاص مقربون من الفريق الرئاسي إلى أجهزة مهمتها الدفاع عن سياسات نظام بوتفليقة وتبرير خياراته.[3]

---

[1]Andrea Dessì, "Algeria at the Crossroads, Between Continuity and Change", *op.cit., p.*2.

2من القضايا التي أثارت سجالا فكرياً في حقل السياسة المقارنة مدى مواءمة مفهوم الحزب السياسي في النظم السّياسية العربية، على اعتبار أن وظيفة الحزب السياسي في الغرب تختلف عن مثيلتها في الدول العربية، لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

توفيق حسنين إبراهيم، **النظم السّياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) .

[3]ومن أبرز الأمثلة عن هذه الكيانات السّياسية نجد حزب تجمع أمل الجزائر، حزب الحركة الشعبية الجزائرية، حزب العدل والبيان والعديد من الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية الأخرى، أنظر :

دريس نوري، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة :اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة، **مرجع سابق**، ص.83.

لقد تمكن الرئيس الأسبق من إخضاع جميع الأحزاب السّياسية والنقابات ومختلف التنظيمات الاجتماعية، وإضعافها ومن ثمّ إخضاعها لسلطة الدولة، وهو ما ترتب عليه إفراغ الساحة السّياسية من أي قوى سياسية بإمكانها أنّ تشكل بديلاً جديا للنظام القائم، حيث تحولت الحياة السّياسية والحزبية في الجزائر إلى مجموعة من الأحزاب السّياسية المؤيدة للرئيس والمطالبة باستمراره في الحكم.[1]

وكان من نتيجة هذا الوضع أنّ طالبت عديد التنظيمات الاجتماعية (الاتحاد الجزائري لأرباب العمل، الكونفيدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، كونفيدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، والاتحاد الوطني للعمال الجزائريين)، الرئيس بوتفليقة بالترشح لولاية رئاسية ثالثة في عام2009.[2]

وبما أنّ الأحزاب والجمعيات في الجزائر تفتقد لأهم شرطين من شروط المجتمع المدني وفقا للمنظور الغربي، ونعني بهما الاستقلالية العضوية والمالية عن النظام السياسي، فقد رضخت التنظيمات الاجتماعية كمنظمات رجال الأعمال لإغراءات السلطة المالية،

1 عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 51.

[2]Louisa Dris-Aït Hamadouche, "La société civile vue à l'aune de la résilience du système politique algérien", ***L'Année du Maghreb***, n°.16 (2017); «https://journals.openedition°.org/anneemaghreb/3093» 11 January 2020.

وتحولت إلى جمعيات مساندة لبرنامج الرئيس بوتفليقة.[1]إنطلاقا من قناعة باتت سائدة عند رجل الأعمال العربي بأنّ رأس المال في المنطقة العربية بحاجة سلطة لتحميه وإلا فإنّ مصيره هو الإفلاس.

و إلى جانب رجال الأعمال والأحزاب اعتمد نظام حكم بوتفليقة على الحركات الدينية وتحديدا الطرق الصوفية لتوسيع قاعدة حكمه، وتعزيز الشرعية الانتخابية، واحتواء الاحتجاجات السّياسية والشعبية.[2]فقد لعبت الطرق الصوفية دورا كبيرا في الدفاع عن المرجعية الدينية للجزائر المتمثلة في المذهب المالكي[3]، في مواجهة المرجعيات الدينية الوافدة وتحديدا الفكر الوهابي وما يتفرع منه من فكر جهادي تكفيري كان بمثابة وقود الإرهاب في الجزائر.[4]

---

(1)Paola Rivetti and Francesco Cavatorta,"Algeria: Oil and Public Opinion", in Indra Overland (ed), *Public BrainpowerCivil Society and Natural Resource Management*(New York: Palgrave Macmillan, 2017), p.26.

[2] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق**، ص.194.

[3] أنظر:

Hassan Abu Hanieh, Susm and Su Orders: God's Spiritual Paths Adaptation and Renewal in the Context of Modernization (Jordan: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011), p. 195.

[4]Fait Muedin, "The Promotion of Sufism in the Politics of Algeria and Morocco", **Islamic Africa**, Vol.3, n°.2(2012):210

واضح جدا أنّ الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة أولى اهتماما خاصا بالطرق الصوفية في عهده؛ فقد أعاد لها الاعتبار وأنشأ اتحاد وطني للزوايا. ويبدو أنّ الرئيس السابق كان له توجهات صوفية لم يعلن عنها، وإلاّ كيف نفسر زياراته للطرق الصوفية في كل جولاته الميدانية التي قادته مختلف ولايات الجزائر. وفي عهده تحولت الطرق الصوفية إلى أحد أدوات الحشد والتعبئة للنظام السابق في المواعيد الانتخابية والترويج لمرشحي السلطة وأحزابها.[1]

المبحث الثاني: نمط علاقة الدولة – المجتمع في الجزائر

المطلب الأول :أثر الميراث الإستدماري في نمط الدولة الوطنية

لعلّ أهمّ توصيف يمكن أن نعطيه للدولة في الجزائر– خلال هذه الفترة – بأنّها دولة كوربوراتية (تعاضدية)، والتي من خصائصها أنّها تهيمن على مفاصل الحياة الاجتماعية والسّياسية والإقتصادية عبر قنوات مختلفة، وتُخضع التنظيمات الاجتماعية (أحزاب سياسية، جمعيات) والتي نشأت بموجب التعديل الدستوري لعام 1989 [2]، لسلطتها ورقابتها. ومن هذا المنطلق، عمدت السلطة السياسية، و بخاصة بعد تولي الرئيس السابق؛

---

[1]Vish Sakthivel, "Political Islam in Post-Conflict Algeria", *in* Hillel Fradkin and others, ***CurrentTrends In Islamist Ideology*** (New York: Hudson Institute, 2017), p.132-133.

[2]تجدر الإشارة في هذا المقام أن المادة 40 من دستور 1989 تضمنت تسمية جمعيات ذات طابع سياسي وليس أحزاباً سياسية، وهو ما يثير عديد التساؤلات حول دوافع المشرع من وراء ذلك.

إلى فرض قيود على الأحزاب والجمعيات، كما عملت على إدماج تلك التنظيمات الاجتماعية في الحقل السياسي التي تهيمن عليه، حيث تُحدد الدولة لكل تنظيم سياسي سواء كان حزباً أو نقابة عمال أو أي تنظيم اجتماعي أخر أدواراً في تنفيذ السياسات العامة التي ترسمها الأجهزة البيروقراطية. ونظير هذه المهام والأدوار تحصل التنظيمات الاجتماعية على امتيازات مادية وسياسية[1].

ويبدو أنّ هذا النمط من الدولة ورثته الدولة الوليدة من الدولة الإستدمارية التي سيطرت بشكل مطلق على المجتمع الجزائري، فقد كانت دولة تسلطية وقهرية في طبيعتها ومهتمة بقضايا الهيمنة أكثر من الشرعية وتمييزية في منطقها وسلوكها. وأسس المستدمر لنظام احتكاري تسلطي، وقضى على كل محاولة يمكن أنّ تسفر عن بروز تنظيم اجتماعي عن الدولة الإستدمارية التي تميزت بهيمنتها المطلقة على الحياة السّياسية والإقتصادية في الجزائر.

لقد أنشأ المستدمر الفرنسي أجهزة بيروقراطية كان هدفها الرئيس تعزيز الهيمنة الإستدمارية على الجزائريين ومنع بروز أي جيوب للمقاومة قد تؤدي إلى الاستقلال[2].

---

[1] Lahouari Addi, "L'Armée dans le système politique algérien", in Hasni Abidi (dir.,), ***Algérie* : *Comment sortir de la crise*** ; Ed L'Harmattan, 2003,

[2]Bertrand badie et Pierre Birnbaum, ***Sociologie de l'Etat*** (Paris: Editions Grasset, 1982), pp. 178 – 183.

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر النمط ذاته للدولة التعاضدية الذي كان سائداً في الحقبة الإستدمارية، أي دولة مركزية قوية بلا منافسة من أي قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية، وهو ما يفسر لجوء الدولة المستجدة في الاستقلال إلى تفكيك المؤسسات التشاركية الموروثة ، و توسيع الهياكل البيروقراطية الموجودة. كما سعت إلى تقليص أدوار المعارضة بل و إزالتها، كما منعت قيام تنظيمات اجتماعية خارج دائرة نفوذها، وهيمنت على الحياة السّياسية، لاعتبارات تتعلق إيديلوجية و أخرى بالأمن القومي. ووفقاً لهذا المعنى، ورثت الجزائر غداة الاستقلال دولة تسلطية ذات نزعة بيروقراطية وأحادية حزبية في اندماجية تعاضدية[1].

وكان من بين الأدوات التي استخدمها الحكام الجدد في الجزائر إعادة صياغة الدستور الموروث عن الإستدمار، لتتماشى مع المرحلة الجديدة، مع إدراج بنود تعزز قاعدة حكمهم، وتبرز الطابع الشخصي والصلاحيات المطلقة للحكام، في مقابل تحويل الهيئات التشريعية إلى منابر لتزكية قرارات الهيئات التنفيذية، ومكنت هذه الأنظمة الإدارة البيروقراطية والجهاز أمني والسلطة تنفيذية للسيطرة على دواليب الدولة.

لقد هيمنت الدولة الوليدة، نتيجة لما سبق، على المجتمع الذي أنهكته حرب التحرير؛ ومارست الرقابة على الأنّشطة السّياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية عبر الضبط الاجتماعي والأدوات القانونية والدستورية. وقد لعبت جبهة التحرير الوطني دور وسيلة

---

[1]: حول دور الجيش في بناء الدولة الوطنية في الجزائر انظر :

Lahouari Addi, L'Armée dans le système politique algérien,op.cit.,

التجنيد والتعبئة. وتمّ حظر أي تنظيم سياسي، أو نقابي. وبدلاً من ذلك أنّشأ النظام تنظيمات تعاضدية عملت خلالها على تشكيل إنماط العلاقات الاجتماعية والإقتصادية، وصياغة السياسيات العامة. فظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات[1] .

غداة الاستقلال تبنت الجزائر جملة من الخيارات السّياسية الثورية، ورأت السلطات الجزائرية في ذلك الوقت أنّه من الضروري بالنسبة للجزائر إتباع النهج الاشتراكي في الاقتصاد والحزب الواحد في السياسة، وبذلك بات حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المهيمن في المجتمع. وتحول حزب جبهة التحرير الوطني إلى قناة وواسطة بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية التي أسستها كبديل من مجتمع مدني مستقل. وأصبح الحزب الواحد يقوم بمهام التعبئة والتجنيد لخدمة أجندة النظام السياسي. وأية جماعة تحاول تعارض السياسات العامة للدولة فإنّ مصيرها التهميش والاقصاء.[2]

لقد لعبت الأيديولوجية الاشتراكية و الشعبوية و الاختيارات الاجتماعية دوراً كبيراً في تبرير التوجيهات التعاضدية وهيمنة الدولة على المجتمع. كما استخدم التجنيد السياسي والتعبئة

[1]Naomi Chazan et al., ***Politics and Society in Contemporary Africa*** (Colorado: Lynne Rienner, 1999), pp. 37 – 178.

[2]Anoushiravan Ehteshami and Emma Murphy, "Transformation of the Corporatist State in the Middle East, in "Howard Wiarda (ed.), ***Comparative Politics, Critical Concepts in Political Sciences****, vol.* 1(USA: Routledge, 2005), *vol.5, op. cit*., pp. 238 – 242.

لدعم نظام الحكم. وتركت تلك التوجهات تأثيرات سلبية في الحياة التعددية حيثما وجدت، وفي تنظيمات المجتمع المدني، حيث كان هذا الأخير إما ممنوعاً أو مقيداً بشكل كبير بقيود قانونية ودستورية، أو كان مرتبطاً بالسلطة.[1]

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أنّ الجزائر غداة الاستقلال قد أسست لنظام حكم أبوي، وتم من خلالهّ شخصنة السلطة في شخص الرئيس هواري بومدين الذي لعب دور الراعي لمصالح مختلف فئات الشعب. حيث أسس هواري بومدين نظاماً أبوياً مركزه دولة تعاضدية قوية احتكرت مختلف أنّواع الإكراه المادي والمعنوي، وهو ما مكنها من الهيمنة على مجتمع ضعيف. وقد كان هذا الوضع هو نتيجة منطقية لما يمكن تسميته بمأزق الشعبوية الذي أنّتج نظاما سياسيا شخصيا وأبوية جديدة *Neo–partrimonilisme*.[2]

المطلب الثاني: أثر الريع النفطي في نمط علاقة الدولة – المجتمع بالجزائر

من بين النقاشات الفكرية التي أثارها الريع النفطي وعلاقته بالدولة والمجتمع في الجزائر هو مشكلة الوفرة المالية وحقيقة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وعدم تمكن الجزائر من بناء النهضة الوطنية. فقد كشفت التجربة التنموية للجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أنّ

[1] Saad Eddin Ibrahim,"Liberalizaion and Democratization in the Arab World, in Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble (eds.), ***Political Liberalization and Democratization in the Arab World***, vol.1 (Colorado: Lynne Rienner, 1995), p. 36.

[2] Addi Lahouari, L'impasse du Populisme : l'Algérie : Collectivité Politique et Etat en Construction (Alger: Entreprise Nationale du livre, 1990), p.90

الوفرة النفطية وما ترتب عليها من عائدات مالية ضخمة خصوصاً في الفترة ما بين 2000–2019؛ حيث حصلت الدولة على ما يفوق 1000 مليار دولار، لكنها لم تجعل من الجزائر دولة صاعدة؛ فقد ظلت تعاني من التخلف مقارنة بالدول غير الريعية؛ والتي تمكنت من بناء نهضة وطنية كدول جنوب شرق آسيا[1].

الريع النفطي كأحد مصادر قوة الدولة

يؤثر الريع النفطي في نمط علاقة الدولة – المجتمع، ويدفع الدولة نحو الهيمنة على التنظيمات الاجتماعية، ويكبح الانتقال نحو الديمقراطية، ومرد ذلك وجود علاقة ارتباطية

([1]) أكد الباحث الأمريكي تيري كارل (Terry. Karl) المختص في دراسة سياسات الدول المصدرة للنفط بأن: ... الدول التي تفتقر للموارد النفطية قد حققت في الفترة الممتدة بين 1970–1993 نموًا سريعًا بحوالي أربعة أضعاف مقارنة بالدول الغنية بالنفط، كما أكد بأن الدول المصدرة للنفط OPECقد شهدت في الفترة الممتدة ما بين 1965–1998 انخفاض في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بحوالي 1.3% سنويًا، في المقابل فإن الدول النامية والمتوسطة الدخل فقد حققت نموًا في متوسط الدخل الإجمالي للفرد بحوالي 2.2 % خلال الفترة ذاتها. للمزيد أنظر:

Terry Karl, “Oil-Led Development: Social, Political, and Economic Consequences”, *Center on Democracy, Development, and The Rule of Law*, n°.80 (January 2007), p.p 4-5.

بين النفط والغاز [1] وبين تجديد القواعد التّسلطية للنظام السياسي، وهو ما يعني كبح الانتقال الديمقراطي، ويؤكد وجود تعارض بين الريع والديمقراطية؛ حيث يعتبر الباحث مايكل روس من أشد المدافعين عن هذا الطرح، والذي ضمنه في دراسته الموسومة بـ: "هل يعيق النفط الديمقراطية" وعززها بعديد الشواهد التي تؤكد رجاحة رأيه[2]. قام روس باختبار صحة الفرضية القائلة بأنّ الريع يكبح الديمقراطية بإجراء دراسة بيانية إحصائية ل 113 دولة في الفترة الممتدة ما بين 1971 و 1997 .وقد توصل إلى أنّ الموارد النفطية وغير النفطية والمعدنية تعيق الديمقراطية بشكل كبير. وقد اعتمد مايكل روس في دراسته مقياس من 0 إلى 10 لقياس الديمقراطية، و توصل إلى أنّ الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية ستفقد 1.5 نقطة على مقياس الديمقراطية، في المقابل فإنّ الدول التي تعتمد على الموارد المعدنية ستفقد بدورها 2.1 نقطة على المقياس ذاته[3].

وتنطلق نظرية الدولة الريعية في تفسيرها للعلاقة الارتباطية بين الريع والطبيعة التّسلطية للأنّظمة السّياسية من منشأ الريع؛ على اعتبار أنّ السيطرة الواسعة للدولة على الريع

[1]Michel Herb, "No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy", ***Comparative Politics***,Vol., n°.37 (April 2005), p. 298.

[2]Katja Hujo, Mineral Rents and the Financing of Social Policy: Opportunities and Challenges (New York: Palgrave Macmillan, (2012), p.267.

[3]Michael Ross, "Does Oil Hinder Democracy?",***World Politics***,Vol. 53, No. 3 (Apr.2001), pp.325–361.

الخارجي يجعل النخب الحاكمة قادرة على الحفاظ على استقرار النظام وضمان استمراريتها في الحكم، ويمكنها من الهيمنة على المجتمع الذي تتراجع تطلعاته نحو الديمقراطية.

وفقاً لهذا المعنى، تؤدي عائدات الريع إلى بناء توسيع شبكات المحسوبية والزبونية في المجتمع[1]، وهو ما يؤدي إلى زيادة الولاء والتأييد لسياسات النظام. في مقابل ذلك تضيق مساحات المعارضة وتتراجع شعبيتها.

كما تتيح السياسات القائمة بتوزيع جزء من العائدات الريعية على المجتمع، والتوسع في برامج الإنفاق الحكومي، وزيادة تمويل برامج الرعاية والرفاهية الاجتماعية للدول الريعية إمكانية تخفيف الضغوط الشعبية المطالبة بالتغيير الديمقراطي، وهو ما يؤدي إلى تخلي المجتمع عن وظيفته السّياسية، وتراجع مؤسسات المجتمع المدني في مقابل تنامي نفوذ الدولة وزيادة هيمنتها على التنظيمات الاجتماعية.

تأسيساً على ذلك، يؤدي ارتفاع احتياطي الصرف بالعملة الصعبة إلى تخلي الدولة عن فرض الضرائب على المجتمع، الأمر الذي سينعكس على المشاركة السّياسية وعلى حق المجتمع في المطالبة بالتغيير الديمقراطي، كما يجعل الحكام في منأى عن المساءلة ومن ثم يؤدي إلى تعزيز تسلطية النظام.

[1]Annegret Mähler, "Nigeria: A Prime Example of the Resource Curse? Revisiting the Oil-Violence Link in the Niger Delta", *German Institute of Global and Area Studies*, n°.120 , (January 2010),p. 7.

دور الريع النفطي في كبح الانتقال الديمقراطي

تذهب عديد الدراسات السّياسية أنّ الريع يعيق الانتقال نحو الديمقراطية، إنطلاقاً من فرضية علمية مفادها وجود علاقة ارتباطيه بين الريع واستمرار النظام التسلطي وبقائه، ومن ثمّ عرقلت الانتقال نحو الديمقراطية، على اعتبار أنّ وفرة النفط يوفر للدولة الموارد المالية الضرورية لتعزيز بعض الأنّشطة الإقتصادية والاجتماعية، كما تستغله النخب الحاكمة لسد العجز في الشرعية، والهيمنة على المجتمع.

و باعتبار الجزائر دولة ريعية، فلقد لعب هذا المتغير دوراً رئيساً في تجديد القواعد التّسلطية للنظام. و يتجلى ذلك عبر مستويين؛ حيث يبرز المستوى الأول في استقلالية الدولة عن الاقتصاد الوطني، وقدرتها على النأي بنفسها عن فرض الضرائب على مواطنيها، ما يجعلها من الناحية النظرية مستقلة عن المجتمع الذي يفقد القدرة على المطالبة بالديمقراطية والمشاركة السّياسية. أما المستوى الثاني فيشير إلى تجديد القواعد التّسلطية للنظام وقدرته على توزيع الريع النفطي، وكذا بناء الشبكات الزبائنية التي تعينه تخفيف الضغوط الاجتماعية أو مواجهتها.[1]

[1]Jakob Horst, "Free Tarde, Development And Authoritarianism in a Rentier Economy: Intention And Reality of the EU's Logic of Action in Algeria", in Delf Rothe Jakob Horst and Annette Jünemann (eds), ***Euro-Mediterranean Relations After the Arab Spring: Persistence in Times of change*** (London: Routledge, 2013), p.88.

الريع النفطي وأزمة المشاركة السّياسية

استغل نظام حكم الرئيس السابق بوتفليقة عائدات الريع لتحقيق جملة من الغايات تتمثل في بقاء واستمرار النظام السياسي، وتحقيق الرفاه الاجتماعي وسد العجز في الشرعية المتآكلة. ومن هذا المنطلق، فقد تبنت السلطة السياسية من جملة من السياسات لتجديد القواعد التّسلطية والشرعية والهيمنة على المجتمع، نذكر من هذه السياسات على وجه الخصوص السياسات العامة للتشغيل والسكن، بالنظر إلى تأثيرهما المباشر على الاستقرار الاجتماعي كأحد ضمانات الأمن و الإستقرار الوطنيين.

وفق لذلك، فقد استغل النظام السابق عائدات الريع النفطي لتوفير مناصب عمل كثيرة لفئة الشباب خريجي الجامعات، في إطار ما عرف عقود ما قبل التشغيل، لاسيما في القطاع العمومي.[1]وقد ترتب على هذه السياسة تصنيف الجزائر ضمن قائمة الدول التي تحتفظ بنسب عالية من الموظفين في القطاع العام.

وفي مجال السكن، تبنى نظام بوتفليقة سياسة عامة للسكن ساهمت في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، بفضل عائدات النفط المرتفعة، وهو ما مكنّه من ضمان استقراره

[1]Mohamed Saïb Musette, ***Employment Policies and Active Labour Market Programmes In Algeria*** (Italy: European Training Foundation, 2014), p.3.

وبقائه في بيئة مضطربة[1]. وقد عمدت السلطة السياسية إلى توظيف هذا الملف في شراء السلم الاجتماعي الذي يضمن لها الهيمنة على المجتمع.[2]

وفي إطار هذه السياسة لجأ النظام السابق إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية، من أجل مواجهة الضغوط الشعبية المطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية، وكذا الالتفاف على المطالب الديمقراطية، عبر السيطرة على الأحزاب الكبيرة واستقطاب من لهم قابلية للفساد في ما يسمى بالأحزاب الديمقراطية وتقليدهم مناصب عليا في الدولة في إطار سياسة ترمي إلى اختراق هذه الأحزاب وتفجيرها من الداخل، ثم توظيف هذه العناصر كأبواق للنظام وللترويج لسياسات النظام في المجتمع.

تؤكد التجارب التاريخية المتعلقة بعمليات الانتقال الديمقراطي بوجود علاقة ارتباطية وثيقة بين تفعيل الدولة للنظام الضريبي وإقامة حكومة منتخبة في البلاد، وذلك استنادا إلى قاعدة "لا ضرائب دون تمثيل"؛ ووفقًا لهذا المعنى فإنّ الدولة التي تستمد جزء هام من إيراداتها المالية من الضرائب المفروضة على مواطنيها، ستجد نفسها مسؤولة أمام المجتمع، الذي يصبح أكثر مطالبة بالديمقراطية. وفي الحالة الجزائرية توصل صناع القرار إلى صفقة

[1]The WashingtonPost, "Algeria is Experiencing a Housing Boom, *The WashingtonPost* (March 31, 2018); «https://www.washingtonpost.com/sf/brand-connect/truemedia/algeria-is-experiencing-a-housing-boom/?noredirect=on » septembre 08, 2019, 20:08.

[2]Oxford Business Group, The Report Algeria 2018(London:Oxford Business Group, 2018), p.151.

مع المجتمع تقضي بأن تلغي الحكومة فرض الضرائب على المواطنين، في مقابل أنّ يتخلى المحكومون عن حقوقهم السّياسية والديمقراطية، وهو ما أدى إلى بروز أزمة المشاركة السّياسية في الجزائر.

وتتجلى مظاهر هذه الأزمة في عزوف المواطنين عن الشأن السياسي، وامتناع المواطنين عن التصويت والمشاركة في الانتخابات، وهو ما تؤكده الأرقام الصادرة عن المعهد الدولي للديمقراطية، عرفت نسبة المشاركة في الانتخابات في الجزائر إنخفاضا ما فتئ يتزايد من انتخابات إلى أخرى على مدار العقدين الأخيرين. فقد تراجعت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية من 55.7% عام 1997 إلى 46% عام 2002، وسجلت أدنى مستوى تاريخي لها في عام 2007 أين سجلت 35.5%، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه هذه النسبة بشكل طفيف في عام 2012، حيث بلغت 43%، وفي انتخابات 2017 تراجعت إلى 37.09%.[1]

ولا يمكن تفسير العزوف عن الشأن السياسي في الجزائر والامتناع عن التصويت بالسياسات الحكومية فقط، وإنما لها علاقة في جزء كبير منها بعدم الثقة في نظام الحكم ومؤسساته، بالإضافة إلى تشكل قناعة في أوساط المواطنين لاسيما الشباب بأنّ افتقار النظام إلى النزاهة والشفافية سيجعل من مشاركتهم عديمة الجدوى.

(1) Robert Parks, "Voter Participation and Loud Claim Making in Algeria", *Middle East Report*, (Winter 2016):p. 25.

انتخابات بدون تداول انتخابي

يشير مفهوم التّسلطية الانتخابية إلى نمط من الأنظمة المدنية التي يتميّز بوجود مؤسسات ديمقراطية رسمية تكفل مبدأ التنافسية كسبيل وحيد للوصول إلى السلطة، غير أنّ إساءة استخدام المسؤولين لهذه المؤسسات، وخرقهم لمختلف متطلبات الديمقراطية قد حول الانتخابات من آلية للتداول السلمي على الحكم إلى أداة بيد النخب الحاكمة لتعزيز القواعد التّسلطية للنظام.[1]ومن هذا المنطلق، فإنّ وظيفة الانتخابات في النظم التّسلطية في البلاد العربية تتباين مع نظيرتها في الدول الديمقراطية، الأمر الذي يثير عديد التساؤلات حول مدى تقبل البيئة العربية للآليات الديمقراطية الغربية.

وفي هذا الإطار، فقد مثلت "الانتخابات التّسلطية" أحد أهم سمات نظام حكم عبد العزيز بوتفليقة، بل أنّه يمكن اعتبارها مدخلاً لدراسة الانتقال الديمقراطي في الجزائر على مدى عقد كامل من حكم الرئيس السابق. وحين لا تؤدي الانتخابات الوظيفة المنوطة يثار التساؤل حول الجدوى من وجود أحزاب سياسية، وتنظيم انتخابات دورية (محلية، برلمانية ورئاسية). وهذا ما يؤدي بنا إلى الوقوف على افتراض مفاده أنّ هذا الوضع يخدم النظام ويلمع صورته داخلياً وخارجياً. فالأنظمة التّسلطية بحاجة إلى واجهة ديمقراطية لتسويق صورة إلى الخارج بأنّ الجزائر ملتزمة بقواعد الديمقراطية.

[1]Steven Levitsky , Lucan Way, ***Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p.10.

فبالرغم من إجراء انتخابات بشكل دوري، وإضفاء الطابع التنافسي عليها بالسماح بمشاركة الأحزاب السّياسية بما في ذلك المعارضة، إلا أنّ هذه الانتخابات تتحكم في نتائجها الإدارة الحكومية، وفي كل مرة كانت الأحزاب المعارضة تطعن في نزاهتها وفي شروط تنظيمها، وهو ما جعل من هذه الانتخابات آلية لتجديد القواعد التّسلطية للنظام ولإطالة عمره.

وقد ترتب على هذه الهندسة الانتخابية المتحكم في مخرجاتها بشكل مسبق تحول هيمنة الدولة من المجال السياسي إلى التنافس السياسي المحدود، حيث أفرزت "التّسلطية الانتخابية" نظامًا حزبيًا مهيمنًا تسيطر عليه أحزاب السلطة والموالاة الممثلة في حزبي جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي –أنظر الجدول رقم (03)، مع العمل على تشتيت الأحزاب السّياسية في مختلف المناسبات الانتخابية عن طريق النظام الانتخابي التناسبي، وهو ما أدى إلى إضعاف المعارضة وتعزيز القواعد التّسلطية لنظام الحكم.[1]

الشكل رقم (04) جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر **1997-2012**

سنة الانتخابات / مقاعد حزب	1997	2002	2007
مقاعد حزب التجمع الوطني / مقاعد جبهة	62	199	136
نسبة المقاعد	0.16	0.51	0.35

1عبد القادر عبد العالي، "الدولة والهيمنة على المجتمع الدولة الكوربوراتية التّسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، عمران، المجلد. 10، ع. 37 (صيف 2021)، ص 51.

التحرير في البرلمان			
جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي الأحزاب الإسلامية	57	63	51
الأحزاب الإسلامية (النسبة المئوية) الديمقراطيون	27	21	15
الديمقراطيون (النسبة المئوية) الأحزاب الصغيرة	11	06	13
الأحزاب الصغيرة (النسبة المئوية) المستقلون	02	01	11
المستقلون (النسبة المئوية) مؤشر التجزئة	03	08	08
مؤشر التجزئة	4.13	3.23	3.52

المصدر: عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 51.

يتضح من خلال هذا الجدول بأنّ أحزاب السلطة (جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي) قد هيمنت على انتخابات المجلس الشعبي الوطني خلال العقدين الأخيرين، حيث تشير نتائج جميع الاستحقاقات التشريعية في عهد بوتفليقة إلى سيطرة ساحقة لحزبي السلطة على مقاعد البرلمان، مقابل إنتكاسة حقيقية لباقي الأحزاب السّياسية، وهو ما يعكس قدرة الدولة على فرض الأمر الواقع والمحافظة على بقاء النظام واستمراره.

ويمكن تفسير ذلك بضعف وهشاشة النظام الحزبي في الجزائر، وهو ما يعني أنّ ضعف الأحزاب السّياسية وتشرذمها من العقبات الرئيسية في طريق التحول الديمقراطي في الجزائر [1].

الهندسة الدستورية كآلية للهيمنة على المجتمع

لم ينته مأزق الشعبوية بوفاة الرئيس هواري بومدين، فقد صارت هذه الظاهرة صفة ملازمة لأنظمة الحكم المتعاقبة، بما فيها نظام حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة . ومن ثم فليس غريباً أنّ يعتمد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على الظاهرة الشعبوية في تعزيز حكمه التسلطي طيلة أربعة عقود. ومنذ اللحظات الأولى لحكمه إبان عبد العزيز بوتفليقة عن نزعة شديدة نحو التسلط، فقد احتكر السلطة بتركيز الصلاحيات كافة بيده، وتبنى سياسات جعلت منه محور النظام السياسي.[2]

لقد استغل الرئيس السابق صلاحياته الدستورية بصفته رئيساً للجمهورية، وزيراً للدفاع الوطني القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى جانب الصلاحيات الواسعة التي منحها لنفسه بموجب التعديل الدستوري لعام 2008، كالمهام التنفيذية التي يمارسها الرئيس سواء تلك

---

[1]Youcef Bouandel, "Algeria's Presidential Election of April 2004: A Backward Step in the Democratisation Process or a Forward Step Towards Stability",***Third World Quarterly*** , 2004, Vol. 25, No. 8 (2004), pp. 1525-1540

[2]محمد حليم ليمام، محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة الجزائر منذ الاستقلال** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص.21.

المتعلقة بتعيين وإقالة الوزراء والمشاركة في تعيين أعضاء الحكومة التي يختارهم الوزير الأول مع ترأسه لمجلس الوزراء. كما يتولى الرئيس مجموعة من المهام التشريعية حيث منح نفسه صلاحية التشريع في مراجعة الدستور، مع إمكانية حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة، هذا فضلا عن صلاحياته المتعلقة بالجانب القضائي والمتعلقة أساسًا بتعيين القضاة باعتباره القاضي الأول في البلاد.[1]

واضح إذا أن الرئيس السابق لم يكن يؤمن بالتداول على السلطة ولا بالديمقراطية كآلية للحكم وإدارة شؤون البلاد. ومن هذا المنطلق فقد حدد لنفسه هدفاً يتمثل في الموت كرئيس للجمهورية وذلك منذ مجيئه إلى الحكم عام 1999. وهو ما تطلب رسم استراتيجيات لإطالة عمر نظامه وللبقاء أطول فترة ممكنة. فقد لجأ الرئيس السابق إلى حزمة من الأدوات السّياسية، القانونية لبلوغ تلك الغاية من بينها التلاعب بالدساتير . وهي آلية من آليات الحكم تلجأ إليها الأنظمة التّسلطية في الدول العربية في إطار استراتيجيات البقاء في مواجهة ضغوط البيئة الخارجية أو تحديات البيئة الداخلية والهيمنة على المجتمع.

ولقد استغل الرئيس السابق الدستور ووظفه في كل مرة لتحقيق أهداف وغايات مأموريته السّياسية. ففي عام 2008 وقبل إنقضاء ولايته الرئاسية الثانية قام الرئيس بوتفليقة بإدخال جملة من التعديلات على دستور 1996؛ تضمنت إلغاء أحكام المادة 74 من دستور 1996، وهي التعديلات التي مكنت الرئيس السابق من إزالة القيد الدستوري على ترشحه

[1] للمزيد أنظر: التعديل الدستوري لعام 2008، الصادر بموجب القانون: رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، **الجريدة الرسمية**، ع. 63، بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

لولايـة رئاسـية ثالثـة. وقـد أثـارت هـذه الخطـوة جـدلاً واسـعاً فـي صـفوف الدولـة والمجتمـع، واستهجنها الرأي العام الوطني والدولي. وكان من المفروض أنّ يعرض التعديل الدستوري على الاستفتاء الشعبي، لكن السلطة كانت على علم بردود فعل الشارع منه، فلجأت إلى عرض مشروع التعديل على البرلمان بغرفتيه، تفاديا لأية انتكاسة إنتخابية، وحتى لا يتحول الاستفتاء إلى استفتاء على حكم بوتفليقة.

تضمن مشروع التعديل الجزئي للدستور لعام 2008 ثلاثة مجالات؛ الأول يتعلق بالسلطة التنفيذيـة، والثـاني يتعلـق برمـوز الثـورة، أمـا المحـور الثالـث فيخص ترقيـة وتعزيـز الحقـوق السّياسية للمرأة. وقد أضافت السلطة المجالين الثاني والثالث للتغطية عن الهدف الرئيس من وراء التعديل الدستوري ألا وهو البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة. وقد برّر نظام حكم بوتفليقـة رفـع القيـد الدسـتوري عـن الترشـح لأكثـر مـن عهـدتين رئاسـيتين، بضـرورة تمكـين المـواطنين مـن حقهـم الدسـتوري فـي اختيـار مـن يحكمهـم. وبعبـارة أخـرى، فـإنّ الغـرض مـن التعـديل الدسـتوري هـو تعزيـز القـيم الديمقراطيـة، وعـدم تقييـد حريـة الشـعب والتعبيـر عـن إرادته.[1]

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر :

Chérif Bennadji, “Révision de la Constitution: Vers une Présidence à Vie pour Abdelaziz Bouteflika?”, *L’Année Maghreb*, Vol.9 (2009):

« https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.587» 18 févr. 20 19:39.

المبحث الثالث : طبيعة النظام السياسي الجزائري

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية كفاعل رئيسي في الحقل السياسي

المؤسسة العسكرية هي الفاعل الرئيس في الحقل السياسي الجزائري، وهي العمود الفقري للنظام السياسي الجزائري. وقد استمدت هذه المكانة من دور جيش التحرير في قيادة معركة الاستقلال عن الإستدمار الفرنسي. وبعبارة أخرى، فإنّ الجيش هو الذي تولى عملية بناء الدولة المستجدة في الاستقلال، وهو ما جعل منه مصدر السلطة في الحقل السياسي الجزائري، وهذا المعطى التاريخي هام جداً لفهم الاجتماع السياسي الجزائري.

ولاعتبارات تاريخية تعود إلى أيام الحركة الوطنية الجزائرية وتحديداً الظروف التي صاحبت تأسيس المنظمة السرية، وظروف عملها في بيئة معادية وهو ما فرض على عناصر تبني أسلوب عمل يقوم على أقصى درجات الحرص والشك من الآخرين. وهذه السمات إنتقلت إلى البنى السّياسية في الجزائر، وجعلت من عناصر السر والإشاعة، التعتيم والتعقيد عناصر يقوم عليها النسق السياسي الجزائري. وصارت هذه العناصر صفة ملازمة للعملية السّياسية، فقد كان التعتيم سمة ملازمة للحكومات المتعاقبة منذ 1978، حيث كان من الصعب معرفة من يحكم ومن يُقرّر[1]. ومن هذا المنطلق، فإنّ النظام السياسي الجزائري في سياق مسار بناء الدولة الوطنية المستقلة إستند إلى دعم المؤسسة العسكرية لإرساء

[1]: لمزيد من التفاصيل حول النظام السياسي الجزائري وآليات عمله المعقدة؛ أنظر :

Luis Martinez, Rasmus Alenius Boserup, *Algeria Modern. From Opacity to Complexity* , C Hurst & Co Publishers Ltd (2016), 256 pages.

الإستقرار و تحقيق السلم و التنمية. وهذا ما جعل من الجيش – لاعتبارات تاريخية – اللاعب الرئيس في الحقل السياسي الجزائري [1].

وقد ترتب على هذا الوضع نظاما سياسيا مغلقا من الناحية السّياسية، انقطعت فيه الدولة عن المجتمع، وغابت فيه المشاركة الشعبية، وهو ما أفرز مشكلة الشرعية التي تحولت إلى أحد المصادر الرئيسية لمختلف الأزمات البنيوية في النظام السياسي الجزائري. وتقتضي عملية تفسير هذه الأزمة العودة إلى الظروف التاريخية التي رافقت عملية بناء الدولة الوطنية غداة الاستقلال وتشكيل النخب الوطنية. فقد تركت حرب التحرير أثارها في عملية بناء الدولة التي تولتها رئاسة أركان جيش التحرير بزعامة العقيد هواري بومدين ثم لاحقاً الجيش الوطني الشعبي.[2] وبفضل الشرعية الثورية تمكن العسكر من احتكار السلطة والقوة الاجتماعية،[3]وهو ما يُفسر لماذا معظم رؤساء الدولة الجزائرية منذ الحكومة المؤقتة وحتى اليوم ممن شاركوا في ثورة التحرير.[4]

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري انظر:

Lahouari Addi. L'armée, la nation et l'État en Algérie. *Confluences Méditerranée* , l'Harmattan ,1999, pp.39-46. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00398898/document

[2] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء** (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2018)، ص.130.

[3] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق**، ص.136.

[4] اسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سابق**، ص.87.

وفي العام 1965 تمكن العقيد هواري بومدين من الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة تحت شعار "التصحيح الثوري"، ليتولى وزارة الدفاع الوطني ورئيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الجزائرية، ومنذ ذلك التاريخ تم التأسيس للسلطة المشخصنة. لقد كان هواري بومدين قائداً سياسياً فوق القوانين وحكم البلاد بدون دستور إلى غاية 1976. واستعان على ذلك بحزب جبهة التحرير الوطني التي تمّ إفراغها من وظيفتها وفقدت بريقها الذي اكتسبته طيلة سنوات حرب التحرير. وإلى جانب كل هذه العوامل منح المجلس الوطني للثورة العقيد بومدين القوة المطلقة لحماية الثورة ومكتسباتها وللدفاع عنها ضد ما يسمون بالعملاء والخونة. وقد استمر بومدين في حكم الجزائر بهذا الأسلوب إلى غاية وفاته في ديسمبر 1978[1].

لقد مثل هواري بومدين ورفاقه في المجلس الوطني للثورة الجزائرية النموذج للنخبة التي مارست الحكم باسم الشرعية الثورية وباسم جبهة التحرير الوطني باعتباره الواجهة المدنية للنظام الحكم. فقد تم دمج التنظيمات الاجتماعية كافة تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وهو ما ساهم في تعاضدية الدولة حيث بلغت ذروتها، وفتح المجال لبروز سلطة مشخصنة جسدها الرئيس الراحل هواري بومدين مسنودة بقوة عسكرية وجهاز بيروقراطي. وفي عهد الرئيس بومدين توسعت أدوار الدولة الاجتماعية والإقتصادية، واعتبرت محرك التنمية

[1] Maxime AIT KAKI, "Armée, pouvoir et processus de décision en Algérie", ***Politique étrangère*** , ÉTÉ 2004, Vol. 69, No. 2 (ÉTÉ 2004), pp. 427-439

https://www.jstor.org/stable/42676222

والتطوير، وضامنا لعدالة الاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية، والمسؤولية عن تحقيق الاستقلال السياسي وتعزيزه، وفي مقابل ذلك، كان على المواطنين التخلي عن حقوقهم السّياسية والمدنية، أو المشاركة في الحكم، كما كان مطلوباً منهم دعم السياسات الحكومية.

وكان من الطبيعي أن لا تعترف النخبة الحاكمة بشرعية الصناديق وتفضل بدلاً منها المشروعية الثورية بالنظر إلى ماضيها الثوري وتجربتها العسكرية في مقارعة الإستدمار الفرنسي. لكنها وجدت نفسها مضطرة لتعويض العجز في الشرعية الشعبية أو شرعية الصناديق بالبحث عن بديل أخر. يمكنها من الاستمرار في حكم البلاد. وقد وجدت ضالتها في الريع النفطي الذي عوضها عن شرعية الصناديق، بيد أنّ الصدمة النفطية لسنة 1986 أدت إلى تآكل شرعية النظام حيث وجد نفسه وجها لوجه مع أزمة اقتصادية خانقة لم تنفع معها الخطابات الثورية ولا الشرعية الثورية. فأدركت النخب الحاكمة أنذاك أنّها مضطرة إلى الذهاب نحو إصلاحات اقتصادية لإنقاذ الاقتصاد الوطني من هيمنة الريع النفطي والتوجه نحو اقتصاد السوق.

ومن ثم إلى تراجعها تدريجياً، وكانت النتيجة إندلاع أحداث أكتوبر 1988 التي أفرزت شرعية جديدة هي شرعية صناديق الاقتراع. أضف إلى ذلك، أنّ التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة حيث ظهر جيل جديد من الشباب رفض الشرعية

التاريخية بسبب السياسات الحكومية التي أفرزت فوارق اجتماعية وكانت سبباً في تفشي الفساد.[1]

المطلب الثاني: مصادر شرعية النظام

تعد الشرعية من أهم المشكلات التي واجهها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. وبالرغم من أنّ الجيش نجح في القضاء على الإرهاب إلا أنّ معضلة الشرعية ظلت تشكل هاجسا لصناع القرار في الجزائر، فراحوا يبحثون عن السبل كافة لتعويض هذا العجز الذي لا يستطيع أي نظام سياسي أنّ يستغني عنه[2].إلى جانب الحصار غير المعلن الذي فرض على الجزائر من قبل قوى إقليمية، وتحول الأمر مع مرور الوقت إلى معضلة أرقت "أهل الحل والعقد" في النظام السياسي. ولم يجد المقررون لها من حل سوى الاستنجاد بعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الأسبق.

أكد الرئيس بوتفليقة أنّه جاء إلى الحكم يبغي تحقيق أربعة أهداف؛ أولها استعادة السلم المدني، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ومن ثمّ الوصول إلى شرعية الإنجاز، وأخيرا استعادة مكانة الجزائر في الساحة الدولية. فوضع سياسة تقوم على ثلاثة محاور هي؛ إعادة إحياء الشرعية التاريخية وتحديدا توظيف الرصيد التاريخي للثورة وللرئيس الراحل هواري بومدين،

---

[1] ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري (الجزائر: منشورات الشهاب، 2012)، ص.25.

[2]Robert Mortimer, "Bouteflika and the Challenge of Political Stability", in Ahmed Aghrout, Redha Bougherira, (eds)***Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects*** (London: RoutledgeCurzon, 2004), p.185.

وشرعية "حقن دماء الجزائريين" أو ما يعرف بسياسة الوئام المدني بطي صفحة الحرب الأهلية نهائيا، وشرعية الريع النفطي بتوزيع عائدات النفط على فئات المجتمع وشراء ذمم الناقمين على النظام.

لقد بدا واضحا أنّ الرئيس بوتفليقة هو امتداد لنظام حكم هواري بومدين من حيث شخصنة السلطة والشرعية الثورية أو التاريخية والذهنية الريعية الممزوجة بالخطاب الشعبوي، حيث شكلت الأدوات الأساسية لحكمه.

وفي هذا الإطار، فقد شكلت الشرعية التاريخية والثورية أحد أهم الآليات التي لجأ إليها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لتجديد شرعية النظام السياسي، وتعزيزها في نظر المحكومين. فقد حرص الرئيس السابق على إعادة إحياء الميراث التاريخي للرئيس هواري بومدين وتذكير الجزائريين بالعصر الذهبي للجزائر المستجدة في الاستقلال[1]، كما ارتبطت شرعية نظام حكمه في جانب كبير منها بحقيقة أنّه الرجل الذي تحتاجه الجزائر لتحقيق السلام في ربوعها، وهو ما يعني التوجه نحو بناء نظام حكم يدور حول شخصية اسمها عبد العزيز بوتفليقة [2].

[1]Yahia Zoubir, "The Algerian Crisis: Origins and Prospects for a "Second Republic", ***Al Jazeera Centre for Studies***(May 21, 2019): 7. «https://studies.aljazeera.net/en/reports/2019/05/algerian-crisis-origins-prospects-republic-190520100257161.html» November 24, 2019, 23:32

[2]Amel Boubekeur, "Salafi and Radical Politics in Post conflict Algeria", ***Carnegie Middle East Center***, n°.11 (September 2008): 13.

وقد تمكن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من تحقيق نجاحات نسبية، سواء تعلق الأمر بوقف العنف وحقن دماء الجزائريين، وتمكن من إعادة بعث الاقتصاد بفضل عائدات النفط المقدرة بمليارات الدولارات، كما نجح كذلك في فك الحصار على الدولي غير المعلن على الجزائر. واللافت للنظر أنّ السلطة في عهد الرئيس بوتفليقة لم تتوقف عن توظيف الشرعية التاريخية كمصدر للسلطة، بالرغم من تأكيد الرئيس السابق في أكثر من مناسبة على نهاية عهد الشرعية التاريخية. وفي كل مرة كان النظام السياسي يستدعي الأحداث التاريخية كذكرى "شهداء الثورة" في عملية التنشئة السّياسية أو لزرع الروح الوطنية في نفوس الشباب، الذي يدين لهم بالشكر والعرفان جراء التضحيات التي قدموها من أجل تحقيق الاستقلال، ولعل الأهمية الكبيرة التي أولاها نظام بوتفليقة للمتاحف وتماثيل المجاهدين أكبر دليل على ذلك.[1]

وفي ما يتعلق بحقن دماء الجزائريين فقد حرص الرئيس بوتفليقة منذ توليه الحكم على توظيف مشروع السلم والمصالحة الوطنية لسد العجز في الشرعية. وكان نجاح مشروع الاستفتاء الشعبي على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أكبر دليل على ذلك، بل يمكن اعتباره استفتاء شعبيا على الولاية الرئاسية الثانية للرئيس السابق. وهو ما تجلى بشكل واضح في إعادة إنتخاب بوتفليقة لولاية رئاسية ثانية، وكذا الدعم الشعبي لمشروع ميثاق السلم والمصالحة الذي لا يمكن إنكاره (85% من المشاركة الرسمية، 98% من

[1]Emmanuel Alcaraz, “La Guerre D’indépendance Algérienne: une Mémoire Disputée dans le Champ Politique Algérien”, ***Écosocialisme et histoire***, n°.130 (2016):

«https://journals.openedition°.org/chrhc/5017?lang=en» 11 december 2019, 22.50

الأصوات)، ليتمكن بذلك بوتفليقة من تعزيز صورته كرجل للسلام، الوضع الذي استثمرت فيه السلطة الفعلية في سياستها الرامية إلى إعادة إنتاج النظام السياسي، وتجديد قواعد التّسلطية للنظام السياسي.

لقد تزامن وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم مع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع في الأسواق الوطنية. وهو ما مكنه من الوفاء بالوعد الذي قطعه على الشعب بإعادة بعث الاقتصاد الوطني الذي أنهكته سنوات الحرب الأهلية. وبالفعل فقد استغل الرئيس السابق البحبوحة المالية لإطلاق عديد المشاريع الإقتصادية، وتسديد الديون الخارجية، بالإضافة إلى زيادة الدخل الوطني من 1600 دولار سنويا للفرد عام 1999 إلى 4593 دولار في العام 2010، هذا فضلا عن تراجع معدلات البطالة في الفترة ذاتها من 30% إلى 13%.[1]

وبفضل عائدات الريع تمكن نظام بوتفليقة من شراء ولاء التنظيمات الاجتماعية والسّياسية، التي تحولت في عهده إلى أبواق للترويج لسياساته وللدعاية الانتخابية. لكن تراجع أسعار النفط جعل الدولة غير قادرة على الاستمرار في سياسة الإنفاق ذاتها، وهو ما انعكس على الاستقرار الاجتماعي حيث طفت إلى السطح ظاهرة جديدة تتمثل في الاحتجاجات الاجتماعية وغلق الطرقات بسبب غياب الاتصال السياسي بين الجماعات المحلية وبين المواطنين. وهو ما يؤكد على وجود أزمتين؛ الأولى هي أزمة الشرعية والثانية أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم. وهذا ما دفع قيادات أحزاب الموالاة (جبهة التحرير الوطني والتجمع

([1]) لويس مارتيناز، **عنف الريع البترولي الجزائر، العراق، ليبيا**، تر: عبد القادر بوزيدة(الجزائر: دار التنوير، 2016)، ص.147– 148.

الـوطني الـديمقراطي) إلـى منـع مناضـليها مـن إطـلاق وعـود كاذبـة أثنـاء المهرجانـات الانتخابية.

فرغم تمكن الرئيس السابق من تعويض العجز في الشرعية، واسترجاع ثقة المجتمع بفضل سياسـة الوئـام المـدني وميثـاق السـلم والمصـالحة الوطنيـة، إلا أنّ تخلـف الاقتصـاد الـوطني بسبب الريـع النفطـي وتفشـي الفسـاد السياسـي وتوالي الفضـائح الماليـة بين دوائـر الحكم قد سـاهم نسـف مـا تبقـى مـن مصـداقية الدولـة فـي نظـر المـواطنين وسـاهم فـي بـروز ظـاهرة العزوف عن السّياسية والامتناع عن التصويت.

وتؤكد نتائج استطلاع أجراه المؤشر العربي الصادر عام 2017 صحة هذا الطرح، فتحليل نتائجه يكشف لنا أنّ الجزائريين لا يثقون إلا في الجيش الوطني الشعبي وملحقاته الأمنية، أما ثقتهم في النظام وباقي المؤسسات فتبقى ضعيفة جدا. وبعبارة أخرى، فقد أكد أكثر من 75% من المستجوبين ثقتهم في المؤسسة العسكرية، و60% في مؤسسة الشرطة، بينما يثق 40% فقط من المستجوبين في الحكومة، المحاكم، والنظام القضائي. في حين أنّ 17% و 14% من إجمالي أصوات المستجوبين لا يثقون في البرلمان والأحزاب السّياسية.[1]

[1] للمزيد أنظر: صادق حجال، "إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجًا"، **مركز الجزيرة للدراسات** (نوفمر 2019)، ص10.

وتؤكد هذه النتائج على حقيقة تاريخية مفادها أنّ الجيش الوطني الشعبي يحظى بشعبية كبيرة في الجزائر، وعلى ثقة كبيرة من لدن الجزائريين، لم تزعزع على مر العقود. كما نلاحظ أنّ هذه الثقة ظلت ثابتة بالرغم من الفساد والرداءة المتفشية في الأوساط السّياسية والحكومية.

خـــاتمة:

نستنتج مما سبق أنّ ما يُميّز عمليات الانتقال الديمقراطي في مصر، الجزائر والمغرب هو أنّها جاءت بمبادرة من المقررين، لمتطلبات داخلية وضغوط خارجية. فقد ساهمت الأزمات الإقتصادية التي شهدتها الدول الثلاث في دفعها إلى تبني إنفتاحات سياسية وليبرالية، بالاضافة إلى إطلاق حزمة من الإصلاحات الإقتصادية ترتب عليها تقليص الوظيفة التوزيعية للدولة في الحالات الثلاث. وبالرغم من أنّ هذه الإنتقالات لم يترتب عليها انتقال ديمقراطي، إلاّ أنّها قد حققت هامشا من حرية الحركة والعمل السياسي للتنظيمات الاجتماعية وفتحت المجال لحرية التعبير، وبفشلها تحسن سجل الدول الثلاث في مجال حقوق الإنسان وتراجعت ظاهرة التعذيب، بعد إنخراط الدول في النسق الحقوقي الوطني لحقوق الانسان، وتوقيعها على عديد الاتفاقيات الدولية في هذا المجال. بيد أنّ هذا لا يعني أنّ للدول الثلاث الأسلوب ذاته في إدارة العملية السّياسية، فقد اختلفت مضامين الإنتقال وأساليب إدارته ومستوياته.

وقد خلصت الدراسة في ما يتعلق بالمشكلة البحثية حول المتغيرات التفسيرية لعملية الانتقال الديمقراطي في مصر، الجزائر والمغرب، إلى وجود جملة من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى تلك الإنتقالات المقيّدة. فقد ازدادت حاجة هذه الدول إلى الموارد المادية لمواجهة الأزمات الإقتصادية، بالإضافة إلى تآكل الشرعيات الثورية والتاريخية والدينية والشعبوية، ولم تعد أساليب الحكم القهرية وحدها مقبولة في ظل تحولات جديدة مفعمة بروح حقوق الانسان والتعددية والمشاركة.

ومن ثمّ كان على هذه النظم التّسلطية أنّ تقيد من سلطاتها القهرية والإكراهية، وتوازن بين مكاسبها وخسائرها من المحافظة على وضع مترد قد يجر إلى انهيارات غير محسوبة، أو إحداث تغييرات محسوبة تمكنهم في نهاية المطاف من المحافظة على السلطة والبقاء فيها، عبر إدارتهم لعمليات الإصلاح والتحكم فيها .وهوما اختارته هذه النظم دون النظر إلى عواقبه المستقبلية على قضايا التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي في بلدانها.

كما خلصت الدراسة إلى وجود سمة مشتركة بين الحالات الثلاث محل الدراسة تتمثل في احتوائها على نمط الدولة التعاضدية التي تتحكم في مفاصل الحياة السّياسية والإقتصادية والاجتماعية. وتستند في معظمها إلى دول كوربوراتية قوية، وأنّظمة رئاسية مركزية في مصر والجزائر، ونظام ملكي شمولي حيث الملك يملك ويحكم في المغرب. وفي الدول الثلاث التنظيمات الاجتماعية (المجتمع المدني تابع) خاضعة. ومن تحاول الخروج عن قواعد اللعبة يكون مصيرها الاقصاء والتهميش.

وكإجابة عن التساؤل البحثي المتعلق بمظاهر التعثر الديمقراطي في مصر، الجزائر والمغرب، وأسبابها، يمكن القول أنّ الانتقال الديمقراطي في مصر، الجزائر والمغرب كان لأغراض تكتيكية لتجاوز الضغوط الخارجية والأزمات الداخلية، ولم يكن لغايات الترسيخ الديمقراطي وتغيير آليات الحكم. وقد قامت به الأنظمة الحاكمة الثلاثة لأجل بقائها واستمرارها.

أما بالنسبة لفرضيات الدراسة فتؤكد الدراسة صحة الفرضية الأولى التي مفادها أنّ الطابع التعاضدي للدولة العربية مثّل عاملا معيقا للإنتقال الديمقراطي، بسبب ضعف و تبعية المجتمع المدني في الدول الثلاث محل الدراسة ، فضلاً عن كونه غير مستقل عضويا وماليا عن النظام السياسي.

أما بخصوص الفرضية الثانية فهي صحيحة أيضا، حيث كشفت الشواهد الميدانية أنّ تضخم الدولة العربية نتيجة اعتمادها شبه الكلي على عائدات الريع النفطي (الجزائر) و التحويلات الخارجية (مصر و المغرب) عزّز بشكل واضح زيادة ابتلاع الدولة للمجتمع و هيمنتها على موارده الإقتصادية، الأمر الذي ترتب عنه تعثر عمليات الإنتقال الديمقراطي.

كما خلصت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الثالثة، و التي مفاده أنّ الفشل الذي طبع عملية بناء الدولة العربية دفع الأنظمة السياسية الحاكمة فيها إلى اعتماد و انتهاج آليات مؤسسية، و تعديلات دستورية و أنظمة انتخابية بهدف ضمان بقائها و استمرارها في ظل مسارات انتقالية مشوهة.

وعلى المستوى المنهجي والنظري يمكن القول أنّ تعقيد موضوع البحث، وتشعب مستويات التحليل فيه، و ارتباطه بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، قد تطلب الاعتماد على مركب تحليلي مكون من اقتراب الدولة التعاضدية كمدخل تحليلي رئيسي، إلى جانب اقتراب علاقة الدولة – المجتمع، واقتراب

حيث أثبتت هذه المقاربات نجاعتها و وجاهتها في تفسير الانتقال الديمقراطي في مصر، الجزائر والمغرب. وفي هذا الإطار، يمكن القول أنّ اقتراب الدولة التعضادية قد أثبت نجاعته المنهجية في تفسير ظاهرة الانتقال الديمقراطي في مصر،ا لمغرب والجزائر. وتبين لنا بأنّ الدولة في الحالات محل الدراسة هي من نمط الدولة الكوربوراتية التي تهمين على مفاصل الحياة السّياسية والاجتماعية والإقتصادية.

الأمر ذاته ينسحب على اقتراب علاقة الدولة – المجتمع الذي استفاد منه الباحث في معرفة نمط العلاقة وأنّ الدولة في مصر والجزائر والمغرب قوية بينما التنظيمات الاجتماعية ضعيفة. ومن هذا المنطلق، واستنادا على مقولات صاحب الاقتراب المفكر الأمريكي جويل ميغدال فإنّ الدولة في الحالات الثلاثة هي من تفرض المعايير، وهي التي تضع قواعد اللعبة.

كما استفاد الباحث من القدرة التفسيرية لمنظار التفاعل السياسي حيث تبيّن لنا أنّ علاقة الدولة بالمجتمع في مصر والجزائر والمغرب تعد مركزية لفهم تفاعلات العملية السّياسية، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل مختلفة ديموغرافية، وتكنولوجية وعالمية وتاريخية وإيديولوجية واجتماعية. إذ تحدد هذه العوامل شروط التغير والخيارات المتاحة في كل لحظة تاريخية. فالقرارات والعمليات السّياسية لا يقتصر صنعها على السياسيين والموظفين الرسميين فقط، ولكن يشارك فيها إلى جانب التنظيمات الاجتماعية الداخلية أطراف خارجية.

قائمة المراجع:

أولًا: باللغة العربية.

الكتب:

1. أعيوش الحسين، **جدلية الصراع في شأنّ الطبيعة الدينية و المدنية للدولة في المغرب،في: الإسلاميون وقضايا الدولة و المواطنة،** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017).
2. ألطان أوزلام، وآخرون، **رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط حالات مصر ولبنأنّ وتركيا،** (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
3. أمين جلال، **مصر والمصريون في عهد مبارك "1981-2011"**، (مصر: دار الشروق، 2011).
4. أودونيل غيليرمو،شميتر وفيليب، **الانتقالات من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة**،ترجمة صلاح تقي الدين (بغداد:معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007).
5. الأيوبي نزيه، **الدولة المركزية في مصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
6. البدوي ابراهيم، المقدسي سمير، **تفسير العجز الديمقراطي في العالم العربي،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

7. بسيوني محمود، هلال محمد، **الجمهورية الثانية في مصر** (مصر: دار الشروق، 2012).
8. بشارة عزمي، **في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، د.س.ن).
9. البشري طارق، **جهاز الدولة وإدارة الحكم في مصر المعاصرة**، (مصر: دار نهضة مصر للنشر، د.س.ن).
10- بلاتنر مارك، "من الليبرالية إلى الديمقراطية الليبرالية"، في: لاري دايموند ومارك بلاتنر (محررأنّ)، **الديمقراطية... أبحاث مختارة**،(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016).
11- بندورو عمر، **النظام السياسي المغربي**، (المغرب: كونراد أديناور، 2002).
12- توفيق إبراهيم حسنين، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1981- 2005** ،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، مركز البحوث والدراسات السّياسية،2006).
13- ثابت أحمد، **التحول الديمقراطي في المغرب** (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السّياسية، ط1، 1994).
14- جبرون امحمد وآخرون، **الإسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، 2013).
15- حسيني أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والإستراتيجية، **2004**).

16- حميد رشيدعبد الوهاب ،**التحول الديمقراطي في العراق :الحورات التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006).

17- الخزرجي ثامر كامل، **النظم السّياسية الحديثة و السياسات العامة** ،(عمأنّ: دار مجدلاوي، 2004).

18- دال روبرت، **عن الديمقراطية**، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2016).

19- ديفرجيه موريس، **الأحزاب السّياسية**، تر: على مقلد، عبد المحسن سعد، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011).

20- ستيبان ألفريد، "الدين والديمقراطية و'التسامح الثنائي'"، في: لاري دايموند ومارك بلاتنر (محررأنّ)، **الديمقراطية... أبحاث مختارة**،(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016).

21- سعيد على عبد المنعم،" مدخل لدراسة الديمقراطية في مصر ،" في د. على الدين هلال (محرر)، **التطور الديمقراطي في مصر : قضايا ومناقشات** ، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986).

22- سلامة غسان وآخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2000).

23- سورنسن غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير**، تر: عفاف البطاينة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

24- شرابي هشام، **النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

25- الشرقاوي سعاد، **النظم السّياسية في العالم المعاصر**، (مصر: جامعة القاهرة، 2007).

26- شميتر فيليب وكارل تيري لين ، "ما تمثله الديمقراطية ... وما لا تمثله"، في: لاري دايموند ومارك بلاتنر (محررأنّ)، **الديمقراطية ... أبحاث مختارة**، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016.

27- صديقي العربي ،إعادة التفكير في الديمقراطية العربية –اتخابات بدون ديمقراطية – ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

28- عبد المنعم مسعد نيفين وآخرون، **التحولات الديمقراطية في العالم العربي**، (القاهرة: مركز البحوث السّياسية، 1993).

29- علي البحيري ولاء، **المجتمع المدني والإصلاحالقانوني في الحالة المصرية**،(مصر: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 2012).

30- علي شاهي عماد الدين، "حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية (حالة مصر)"، في: علي خليفة الكواري (محررا)،**الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

31- غوردوا عبد العزيز، **الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي** ،(لندن: إي–كتب،ط1، 2015).

32- فؤاد عبد الله ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

33- فؤاد عبد الله ثناء، **مستقبل الديمقراطية في مصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

34- فيصل علام عبد الله، **العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018).

35- قلوش مصطفى، **النظام الدستوري المغربي 1 المؤسسة الملكية**، (الدار البيضاء: شركة بابل للطباعة و النشر والتوزيع، 1997).

36- الكتبي ابتسام وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في العالم العربي** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

37- الكروي محمود صالح، **التجربة البرلمانية في المغرب 1963- 1997**، (بغداد، دار الكتب والوثائق، 2010).

38- لكريني ادريس وآخرون، **أطورا التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015).

39- مارتيناز لويس، **عنف الريع البترولي الجزائر، العراق، ليبيا**، تر: عبد القادر بوزيدة، (الجزائر: دار التنوير، 2016).

40- ماضي عبد الفتاح، **مفهوم الانتخابات الديمقراطية، في الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية** ، (يروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

41- مالكي امحمد، "**البرلمان المغربي**"، **في: البرلمان في الدول العربية**،(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2007).

42- مسعد نيفين، **انتخابات مجلس الشعب 1990: دراسة وتحليل** ،(القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والاستراتيجية، 1991)

43- معتصم محمد، **الحياة السّياسية المغربية (1962– 1991)**،(المغرب: ايزيس للنشر، ط 1، 1992).

44- المغيربي محمد زاهي بشير، **قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (بنغازي : منشورات جامعة قار يونس، 1994).

45- منصوربلقيس،**الأحزاب السّياسية والتحول الديمقراطي في اليمن**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، **2004**).

46- منيسى احمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، تحرير: احمد منيسى؛ (القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والإستراتجية بالأهرام، 2004).

47- ميتكيس هدى،"الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السّياسية فيدول العالم الثالث، "في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محررين)،**اتجاهات حديثة في علم السياسة**،(القاهرة :المجلسالأعلى للجامعات، **1999**).

48- النجار زغلول، السيد أبو داود، **ميدان التحرير التحولات في مصر بين جذور الماضي وآفاق المستقبل**، (مصر: دار نهضة مصر للنشر، 2012).

49- النقيب خلدون حسن، **المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية(من منظور مختلف)** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 1989).

50- النقيب خلدون، **الدولة التّسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط$_2$، 1996).

51- هاشم ربيع عمرو، **الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر**، (القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والاستراتيجية، 2003) .

52- هانتجتون صامويل،**الموجةالثالثة،التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،ترجمة عبد الوهاب علوب ،(الكويت:دارسعاد الصباح، 1993).

53- وحيد عبد المجيد، **الأحزاب السّياسية المصرية من الداخل 1907-1992**، (القاهرة : دار نشر المحروسة، 1993).

54- أقصبي جيب، **20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

الدوريات:

1. أبو الزهور ياسمينة، "التقدّم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمّد السادس"، **مركز برونجر الدوحة**، (جويلية 2020).
2. استاتي زين الدين الحبيب،"الأحزاب السّياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة "، **سياسات عربية**، ع 46، (سبتمبر 2020).
3. أشبان حمادي، "إنعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية 1929 على المغرب"، **مجلة أبحاث**، سنة 9، ع.27،(خريف 1991).
4. إمام عبد الفتاح، "مسيرة الديمقراطية"، **مجلة عالم الفكر**، العدد2، المجلد 22، (1993).
5. أوتاواي مارينا، رايلي ميريديث، "المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، **مؤسسة كارينغي للسلام الدولي**، (سبتمبر 2006).
6. بن يزة يوسف، ساحلي مبروك، ا"لإصلاحات السّياسية كآلية للدمقرطية في بلدان المغرب العربي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع. 25، (ديسمبر 2016).

7. بوعيسي عزة، بلعسل محمد، "دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد13، ع 02، (2021).
8. جين هاريغان، "اقتصاديات و سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط و الشمال الأفريقي"، **المستقبل العربي**،المجلد 29، العدد 327 (ماي 2006).
9. الحافظي إحسان، "الجيش والملكية و النخب السّياسية في المغرب البنية والسلوك" **سياسات عربية**، ع 25(مارس 2017).
10- خواص مصطفى، "التحولات السّياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم"، **مجلة التراث**،العدد 10 (ديسمبر 2013).

الرامي إيمان، "منطقة الريف وعلاقتها بالسلطة المركزية " ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 04، العدد 2، (مارس).

11- زكاوي نبيل، "العلاقات المدنية –العسكرية بالمغرب حدود المجال السياسي وسؤال الخضوع للسيطرة الديمقراطية"، مجلة الباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، العدد 6، (ماي 2020).

10- السباعي أحمد فال، "تطور شرعية التغلب في دساتير الدول الإسلامية"، **مجلة أبحاث**، العدد 61-62 ، (2005).

11- السيد يسين، " الخريطة المفاهيمية للمجتمع المدني العربي "، الأهرام، (7 أغسطس، 2008)

12- شرابي عبد العزيز، "أزمة المديونية في المغرب العربي دروس من التاريخ"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية** ، العدد3،(1995).

13- صايل علي، "النظام السياسي في المملكة المغربية قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السّياسية والدستورية"، دراسات دولية، ع 53، (جويلية 2012).

14- عبد الكاظم جبار إيمان، عباس سحر، "تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر و المغرب)"،**مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية**،المجلد 2، العدد 10، (ديسمبر 2008).

15- العشوري محمد فؤاد، "السيادة في المغرب: بين الشرعية الملكية و الشرعية الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، المجلد 41، العدد 480 ،(فيفري2019).

16- عيسى عويبر، "الشرعية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي " ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسّياسية**، المجلد 06، العدد 2، (ديسمبر 2021).

قدوسي محمد، "النظام السياسي من خلال معطى الشرعية – استمرارية التطور أم تقطعات –"، **مجلة إنسانيات**، ع.14-15،(ديسمبر 2001).

17- الكروي محمود صالح، "التجربة البرلمانية المغربية السادسة: رصد وتحليل"، **سياسات عربية**، ع 11، (نوفمبر 2014).

18- مجذاب غسان كريم، "دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية"، **مجلة المستنصرية**، العدد 34، (2011).

19- محمود حنفي عبد العظيم،"مفهوم الشّرعية في الأدبيات الغربية والتراث الإسلامي"، **مؤمنون بلاحدود للدراسات والأبحاث**،(جوان 2020).

20- معزوز عبد العالي، "هشام شرابي ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي"، **أوراق عربية** ، ع32 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

الرسائل الجامعية:

1-حفيظ فاطمة، "الإصلاحات الإقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012).

2-صحراوي شهرزاد، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب 1996-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسية و العلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية و إدارية،(جامعة الحاج لخضر باتنة،2019).

3-كداس عبد النبي، "توزيع السلطات في النظام المغربي" ، دراسة مكملة لنيل شهادة لدكتوراه في القانون العام ، (جامعة الملك محمد الخامس كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية ، الرباط، اكدال 2010-2011).

المواقع الالكترونية:

1. عبد الصادق توفيق،"واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011-2021: دراسة حول موضوع السلطة"رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حوق الانسان، 26(1)، (2021): ص ص55-66.https://cihrs-rowaq.org/

2. برادة يونس، "طبيعة النظام السياسي المغربي وجوه الممارسة الحزبية"، الجزيرة نت، 2004/10/03، شوهد يوم 2022/09/27،على الرابط :
https://studies.aljazeera.net
3. جالي مصطفى، "احتجاجات المغرب بين أزمة الوساطات وأزمة التوافقات"، مركز الجزيرة للدراسات،2018/04/02، ص 08، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net
4. الصديقي سعيد، "تطور الجيش المغربي عهدأنّ ونهج واحد"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص ص9-11. على الرابط:
https://studies.aljazeera.net
5. أبروك حليمة، "هل يتحكم رجال الأعمال المغاربة في الحكومة"،أصوات مغاربية، يناير 2018، شوهد يوم 2022/09/29،على الرابط:
https://www.maghrebvoices.com/
6. ضريف محمد، "الانتخابا تالمغربية.. النتائج والافرازات"، الجزيرة، (3 أكتوبر 2004)، شوهد في: 2022/10/01، في:https://studies.aljazeera.net

ثانيا: باللغة الأجنبية

Books :

1- Abu Hanieh Hassan, Suasm and Sua Orders: God's Spiritual Paths Adaptation and Renewal in the Context of Modernization (Jordan: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011).

2- Alexander Anne, «Mubarak in the international arena », in:: Rabab El-Mahdi & Philip Marfleet(ed) , Egypt The Moment of Change, (USA: Zed Books, 2009).

3- Arafat Alaa Al-Din, The Mubarak leadership and future of democracy in Egypt, (USA: Palgrave MacMillan, 2009).

4- Aslan Senem, Nation-building in Turkey and Morocco...Governing Kurdish and Berber Dissent, (USA: Cambridge University Press, First published, 2015).

5- Ayubi Nazih N., Over-stating the Arab State Politics and Society in the Middle East, (London and New York: I.B.Tauris& Co Ltd, , 1995).

6- Badie Bertrand et Birnbaum Pierre, Sociologie de l'Etat (Paris: Editions Grasset, 1982

7- Bennani-Chraïbi Mounia, Scènes et coulisses de l'élection au Maroc, (Karthala : Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, 2005).

8- Bevir Mark, Encyclopedia of Governance (Thousand Oaks: Sage Publications, 2007).

9- Boukhars Anouar, Politics in Morocco...Executive monarchy and enlightened authoritarianism, (USA: Routledge, 2011).

10- Charrad Mounira M., States and Women's Rights...The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco, (USA: University of California Press, 2001).

11- Chazan Naomi et al., Politics and Society in Contemporary Africa (Colorado: Lynne Rienner, 1999).

12- Diamond Larry, Linz Juan J. and Seymour Martin Lipset (eds.), Democracy in Developing Countries: Latin America, Volume Four (London: Adamantine Press, 1989).

13- El-Mahdi Rabab, Empowered Participation or Political Manipulation? State, Civil Society and Social Funds in Egypt and Bolivia, (USA : Brill, 2011).

14- El-Sayed El-Naggar Ahmad, «Economic policy: from state control to decay and corruption », in :Egypt The Moment of Change ,Rabab El-Mahdi & Philip Marfleet(ed), (USA: Zed Books, 2009).

15- Gilson Miller Susan, A History of Modern Morocco, (London: Cambridge university press, First published, 2013).

16- Goldschmidt Arthur, A brief history of Egypt, (USA : Library of Congress, 2008).

17- Hague Rod, Harrop Martin, Comparative Government and Politics (London: Palgrave Publishers, 5 th ed. , 2001).

18- Huntington Samuel P., The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century, (university of oklahoma press : norman and london,1991).

19- Ikeda Ryo, The imperialism of French decolonization : French policy and the Anglo-American response in Tunisia and Morocco, (London: Palgrave Macmillan, 2015).

20- Jakob Horst, “Free Tarde, Development And Authoritarianism in a Rentier Economy: Intention And Reality of the EU’s Logic of Action in Algeria”, in Delf Rothe Jakob Horst and Annette Jünemann (eds), Euro-Mediterranean Relations After the Arab Spring: Persistence in Times of change (London: Routledge, 2013).

21- John Peeler, Building Democracy in Latin America (Colorado: Lynne Rienner Publishes, 1998).

22- Khalid Amine and Marvin Carlson, The Theatres of Morocco, Algeria and Tunisia : Performance Traditions of the Maghreb, (London : Palgrave Macmillan, 2012).

23- Kienle Eberhard, A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt, (London: I.B. Tauris, 2001).

24- Lahouari Addi, L’impasse du Populisme : l’Algérie : Collectivité Politique et Etat en Construction (Alger: Entreprise Nationale du livre, 1990)

25- Levitsky Steven, Lucan Way, Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War (London: Cambridge University Press, 2010).

26- Linz Juan and Stepan Alfred, Problems of democratic transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, (London : The Johns Hopkins University Press, Baltimore , 1996).

27- Linz Juan, Stepan Alfred, Problems of Democratic Transition and Consolidation, Southern Europe, South America, and Post-communist Europe, (The Johns Hopkins University Press, 1996).

28- Lutfi Afaf, A history of Egypt from the Arab conquest to the present, (UK : Cambridge University Press, 2007).

29- Marfleet Philip, « State and society », in : Rabab El-Mahdi (ed), Egypt The moment of change, (UK : Zed Books, 2009).

30- Migdal Joel, Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word, (USA : Princeton University Press, 1988).

31- Mortimer Robert, "Bouteflika and the Challenge of Political Stability", in Ahmed Aghrout, Redha Bougherira(eds), Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects (London: Routledge, 2004).

32- Musette Mohamed Saïb, Employment Policies and Active Labour Market Programmes In Algeria (Italy: European Training Foundation, 2014).

33- Naomi Chazan et al.(eds.), Politics and Society in Contemporary Africa (Colorado: Lynne Rynner Publishers, 1999).

34- O'Donnell, Guillmermo, Schmitter, Philippe C. and Whitehead Laurence (Ed.), *Transitions from Authoritarian Rule : Prospects for Democracy*, (London: The Johns Hopkins University Press, 1986).

35- Pennell C. R., Morocco ... From Empire to Independence, (One world Publications, Oxford, 2003).

36- Quandt William, Société et Pouvoir en Algérie, Traduit de L'Anglais par M'hamed Bensemmane et al. (Alger : Casbah Editions, 1999).

37- Rivetti Paola, Cavatorta Francesco , "Algeria: Oil and Public Opinion", in Indra Overland (ed), Public BrainpowerCivil Society and Natural Resource Management (New York: Palgrave Macmillan, 2017).

38- Sakthivel Vish, "Political Islam in Post-Conflict Algeria", in Hillel Fradkin and others, CurrentTrends In Islamist Ideology (New York: Hudson Institute, 2017).

39- SamonsLoren J., What's Wrong with Democracy?from athenian practice to american worship, (University Of California Press, 2004).

40- SaterJames N., Morocco Challenges to tradition and modernity, (London and New Work :Routledge, Second edition, 2016).

41- Schedler Andreas (editor). Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition,(London: Lynne Rienner Publishers, 2006).

42- Sebti Abdelahad, "Colonial experience and territorial practices", in: Revisiting the Colonial Past in Morocco, Edited by DrissMaghraoui, (London and New Work: Routledge, First published, , 2013).

43- Seif El-Dawla Aida, Torture: a state policy », in : Rabab El-Mahdi (ed), Egypt The moment of change, (UK : Zed Books, 2009).

44- Sen Amartya, Development as freedom, (New York: Anchors Books, 1999).

45- Simpson Matthew, Rousseau's Theory of Freedom, Continuum, 2006. Reviewed by Nicholas Dent, (U.K: University of Birmingham, 2006).

46- Soliman Samer, The autumn of dictatorship, tr : Peter Daniel, (USA : Stanford University Press, 2011).

47- Sorensen Georg, Democracy and Democratization Processes and Prospects in a Changing World, (Denmark :University of Aarhus, 2008)..

48- Stepan Alfred,The State and Society Peru In Comparative Perspective, (New Jersey: Princeton University Press, 1978).

49- Stephan Haggard e Robert R. Kaufman, The Politics of Economic Adjustment, (New Jersey: Princeton University Press, 1992).

50- Storm Lise, Democratization in Morocco- The political elite and struggles for power in the post-independence state- ,(London and New York: Routledge,2007)

51- Taylor William C., Military , Responses to the Arab uprisings and the future of civil-military relations in the Middle East, (USA : Palgrave Macmillan, 2014).

52- Vargas Augusto, « Democratization in Latin America : A Citizen Responsibility ," in: FelipeAguero and Jeffrey Stark (eds.), Fault Lines of

Democracy in Post – Transition Latin America (USA: North – South Center Press University of Miami, 1998).

53- Weber Max, Economy and Society, Translate by: Ephraim Fischoff (eds), Edited by: Guenther Roth and Claus Wittich, (University of California Press, 1978).

Revues:

1- Anthonsen Mette and others, "Effects of Rent Dependency on Quality of Government", Economics of Governance, Vol.$_{13}$, n°.$_{2}$ (2012).

2- Azaola Piazza Bárbara, Le Régime de Moubarak : Les espaces et les acteurs de l'opposition, *Confluences Méditerranée*, **4/2010,** N°75

3- Ben Nefissa Sarah , "Le mouvement associatif égyptien et l'islam", *Maghreb Machrek, Monde Arabe* n° 135, La Documentation Française, Paris, 1992.36.

4- Ben Nefissa Sarah, « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites » , Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°81-82, 1996.

5- Bennadji Chérif , “Révision de la Constitution: Vers une Présidence à Vie pour Abdelaziz Bouteflika?”, *L’Année Maghreb*, Vol.9 (2009).

6- Boubekeur Amel, “Salafi and Radical Politics in Post conflict Algeria”, *Carnegie Middle East Center*, n°.11 (September 2008).

7- Brownlee Jason, «The Decline of Pluralism in Mubarak’s Egypt », *Journal of Democracy*, vol. 13, N°. 4, (October 2002).

8- Bruce A. Hunt Jr., Locke on Equality, *Political Research Quarterly*, Vol. 69, No. 3 (SEPTEMBER 2016).

9- Brumberg Daniel., « Democratization in the Arab World ? The Trap of Liberalized Autocracy », *Journal of Democracy*, vol. 13, n°4, 2000)

10- Brumberg Daniel, *Democratization Versus Liberalization in Arab World*: *Dilemmas and Challenges for US foreign Policy*, Strategic Studies Institute, (July 2005).

11- C. E. Merriam, Jr, Thomas Paine’s Political Theories, *Political Science Quarterly*, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1899).

12- Chams El-DineChérine, « The Military and Egypt's Transformation Process », *SWP Comments*, (February 2013).

13- Cristina Paciello Maria, « Egypt: Changes and Challenges of Political Transition », *MEDPRO,* N° 4, (may, 2011).

14- Crystal Jill, «Authoritarianism and its Adversaries in the Arab World», World Politics, 46, (January 1994).

15- David Held, Democracy, the nation-state and the global system, *Economy and Society*,Volume 20, (1991).

16- Deane E. Neubauer, Some Conditions of Democracy, *The American Political Science Review*, Vol. 61, No. 4 (Dec., 1967)

17- Diamond Larry Jay, Thinking About Hybrid Regimes, *Journal of Democracy*, Volume 13, Number 2, (April 2002).

18- Diamond Larry, Seymour Martin Mipset and Linz Juan, "Building and sustaining democratic government in developing countries: some tentative findings, *World Affairs* , vol. 150, no. 1 (summer 1987).

19- Dion Stéphane, « Libéralisme et démocratie : plaidoyer pour l'idéologie dominante », *Politique*, N° 9, (hiver 1986).

20- Douglass Robin, Rousseau's Critique of Representative Sovereignty: Principled or Pragmatic? , *American Journal of Political Science,* Vol. 57, No.3, (July 2013).

21- Droz-Vincent Philippe, "Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde Arabe ?", *Revue française de Science politique*, Vol.54, (2004).

22- Dunn John, "How democracies succeed", *Economy and Society*, Volume 25, (1996).

23- Elliott John E., Joseph A. Schumpeter and The Theory of Democracy, Review of Social Economy, Vol. 52, No. 4, (winter 1994)

24- FerriéJean Noél, Baudoun Dupret , « la Nouvelle architecture constitonnelle et les trois désamoçages de la vie politique Marocain », *confluions Méditerraneé*, (2011).

25- Ferrié Jean-Noël - *L'Egypte à la veille du changement* , Science Po, Paris, (Novembre 2006).

26- Ferrié Jean-Noël et Santucci Jean-Claude (dir.), *Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord*, CNRS Editions, (2006).

27- Garretón Manuel Antonion, Problems of Democracy in Latin America: On the Processes of Transition and Consolidation, *International Journal,* Vol43, N°3, (Summer 1988).

28- Gaub Florence, « Civil_military relations in the MENA : Between fragility and resilience », *European Union Institute for Security Studies*, (october, 2016).

29- Hamzawy Amr, «The 2007 Moroccan parliamentary elections results and implications », *CARNEGIE*, (september, 2007).

30- Harb Imad, «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation? », Middle East Journal, Vol. 57, No. 2 (2003).

31- Herb Michel, "No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy", *Comparative Politics,* Vol.37, n°.3 (April 2005).

32- Hibou Béatrice, Tozy Mohamed, « Une lecture d'anthropologie politique de la corruption au Maroc : Fondement historique d'uneprise de liberté avec le droit », *Revue Tiers Monde*, Vol41, N°161, (janvier-mars 2000).

33- Holeindre Jean-Vincent, « une brève histoire de la démocratie, d'athènes à nos jours », *Constructif*, Fédération Française du Bâtiment, 2022/1 N° 61 .

34- Khorshid Motaz, and others, « Assessing development strategies to achieve the mdgs in the Arab republic of Egypt », *United Nations Department for Social and Economic Affairs*, (2011).

35- Koenraad Bogaert, "Globalized Authoritarianism Megaprojects , Slums,and Class Relation in Urban Morocco", *Series Globalization and Community*, (2018).

36- Kugler Jacek, Yi Feng, "Explaining and Modeling Democratic Transitions", *The Journal of Conflict Resolution*, Vol43, N°2, (Apr 1999).

37- Kurun Ismail, « Democratisation in Egypt from a historical perspective : Problems, pitfalls and prospects », Yönetim ve Ekonomi, (2015).

38- Lenoir Norbert, *Un problème de la légitimité politique dans la pensée de Rousseau*, Philosophiques, Volume 27, Number 2, (automne 2000)

39- Mackie Gerry, Schumpeter's Leadership Democracy, *Political Theory*, Vol. 37, No. 1 (Feb., 2009).

40- Maghraoui Abdeslam, "Monarchy and Political Reform in Morocco", *Journal of Democracy*, Vol. 12, N° 1, (January 2001)

41- Maghraoui Abdeslam, « Political Authority In Crisis: Mohammed Vi's Morocco », *Middle East Report*, (Spring 2001).

42- Mähler Annegret, "Nigeria: A Prime Example of the Resource Curse? Revisiting the Oil-Violence Link in the Niger Delta", *German Institute of Global and Area Studies*, n°.120 (January 2010).

43- Mohamed Tozy, "Technocrats and the Palace", *Journal of Democracy*, Vol19, N°1, (january 2008).

44- Mokhlis Y. Zaki, «MF-supported stabilization programs and their critics: Evidence from the recent experience of Egypt », *World Development*, Vol. 29, No. 11, (2001).

45- Morlino Leonardo,'Good' and 'bad' democracies: how to conduct research into the quality of democracy, *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, 20:1, 5-27, (2004).

46- Mouritz Thomas, comparing the social contracts of hobbes and locke, *the western australian jurist*, vol. 1, (2010).

47- Nagarajan K.V., «Egypt's Political Economy and the Downfall of the Mubarak Regime », *International Journal of Humanities and Social Science*, Vol. 3 No. 10, (may, 2013).

48- Parks Robert, "Voter Participation and Loud Claim Making in Algeria", *Middle East Report*, n. 281 (Winter 2016).

49- Perlmutter Amos, "The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil-Military Relations in Developing Polities", *Comparative Politics*, Vol.1, n°.3 (Apr, 1969).

50- Perthes Volkers, "Is the arab world immune to democracy", *Survival*, Vol 50, N°.6, (December 2008- Janaury2009)

51- PlaetzerNiklas, «Civil society as domestication: egyptian and tunisian uprisings beyondliberal transitology », *Journal of International Affairs*, Vol. 68, No. 1, (2014).

52- RabiaNaguib, “Legitimacy and Transitional Continuity in a Monarchical Regime: Case of Morocco”, *International Journal Of Public Administration,* Vol43, N°5, (2020).

53- Raymond A. Hinnebusch, Egypt under Sadat: Elites, Power Structure, and Political Change in a Post-Populist State, Social Problems, Vol. 28, No. 4, *Development Processes and Problems* (Apr., 1981).

54- Ross Michael, “Does Oil Hinder Democracy?”, World Politics, Vol. 53, No. 3 (Apr., 2001).

55- Russell E. Lucas, “Monarchical authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime”, *Middle East Stud*ies, (2004).

56- Saidy Brahim, "Army and Monarchy in Morocco: Rebellion, Allegiance and Reforms", *Italian Journal of International Affairs*, Volume 53,Issue 2, (2018).

57- Sean L. Yom, “Civil Society And Democratization In The Arab World”, Middle, *East Review of International Affairs,* Vol. 9, No. 4 (December 2005).

58- SharpJeremy M., «Egypt: Background and U.S. relations », *Congressional Research Service*, (July, 2022).

59- The World Bank, « Arab republic of Egypt poverty assessment update », *The World Bank*, N° 39855, (september, 2007).

60- Weiner Myron, "Empirical Democratic Theory and the Transition from Authoritarianism to Democracy", *American Political Science Association*,Vol. 20, No. 4 (Autumn, 1987).

Reports:

1- International Monetary Fund, Algeria Selected Issues, Imf Country Report N°.18/169(Washington: International Monetary Fund, June 2018).

2- Oxford Business Group, The Report Algeria 2018 (London: Oxford Business Group, 2018)

3- UK Border Agency, Algeria Country Of Origin Information (Coi) Report (United Kingdom: Home Office, Marsh 2011).

Websites :

1- Dris-Aït Hamadouche Louisa, "La société civile vue à l'aune de la résilience du système politique algérien", *L'Année du Maghreb*, n°.16 (2017);«https://journals.openedition°.org/anneemaghreb/3093» 11 march 2020.

2- Yahia Zoubir, "The Algerian Crisis: Origins and Prospects for a "Second Republic", *Al Jazeera Centre for Studies* (May 21, 2019): «https://studies.aljazeera.net/en/reports/2019/05/algerian-crisis-origins-prospects-republic-190520100257161.html» November 21, 2020.

3- Alcaraz Emmanuel, "La Guerre D'indépendance Algérienne: une Mémoire Disputée dans le Champ Politique Algérien", *Écosocialisme et histoire*, n°.130 (2016): «https://journals.openedition°.org/chrhc/5017?lang=en» 25 November 2020.

4- The WashingtonPost, "Algeria is Experiencing a Housing Boom, *The WashingtonPost* (March 31, 2018); «https://www.washingtonpost.com/sf/brand-connect/truemedia/algeria-is-experiencing-a-housing-boom/?noredirect=on » November 10, 2020.

5- The global economy, "Algeria: Tax revenue 1994-2011", *The global economy*, 28-11-2020 : «https://www. theglobaleconomy.com/Algeria/Tax_revenue/»

الجداول والأشكال

	عنوان الجدول/ الشكل	الصفحة
	بعض المؤشرات الإقتصادية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في الفترة 1992- 1996	72-73
	معدلات الفقر في مصر في الفترة 1999- 2011	74
	اجمالي الناتج المحلي في مصر في الفترة (2002- 2006)	75
	مؤشرات الاقتصاد المصري في الفترة 2002- 2010	76
	خارطة الأحزاب السّياسية المعارضة في مصر في الفترة 1981 -2010	90
	نتائج الانتخابات التشريعية في المغرب لسنة 2002	175
	تائج الانتخابات التشريعية في الجزائر 1997-2012	208

فهرس الدراسة

	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول: الإنتقال الديمقراطي: إطار مفاهيمي ونظري	31
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية	32
المطلب الأول: الديمقراطية مقاربة معرفية	32
المطلب الثاني: النموذج الديمقراطي ونهاية التاريخ	40
المطلب الثالث: التعريف الاجرائي للديمقراطية: بناء مقياس للديمقراطية	42
المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به	48
المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي	48
المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي (*Democratic Transition*)	50
المطلب الثالث: الدمقرطة و الترسيخ الديمقراطي	52

المبحث الثالث: في علم الانتقال الديمقراطي و مقولاته	57
المطلب الأول: افتراضات علم الانتقال الديمقراطي	57
ضرورة وجود سياق محفز	57
الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي	60
الأداء السياسي للقوى الديمقراطية	62
المطلب الثاني : أساليب الانتقال الديمقراطي	65
الفصل الثاني: الانتقال الديمقراطي في مصر (2000-2010)	71
المبحث الأول: دواع الإنتقال الديمقراطي في مصر	72
المطلب الأول: العوامل السّياسية	72
المطلب الثاني: العوامل الإقتصادية	76
المطلب الثالث: العامل الخارجي	83
المبحث الثاني: علاقة الدولة – المجتمع في مصر	85

المطلب الأول: طبيعة الدولة المركزية في مصر	85
المطلب الثاني: هيمنة الدولة على التنظيمات السياسية و الاجتماعية	87
الأحزاب السّياسية	88
المجتمع المدني	98
المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي وشكل نظام الحكم	106
المطلب الأول : نظام تسلطي مغلق	106
غياب التوازن ما بين السلطات	108
تغول الجهاز الأمني	109
غياب التعددية السّياسية	111
تزوير الانتخابات	113
تقييد حرية التعبير	114
المطلب الثاني: مكانة المؤسسة العسكرية وملحقاتها الأمنية	116

الفصل الثالث: الإنتقال الديمقراطي في المغرب (2000-2010)	120
المبحث الأول: دواع الإنفتاح السياسي في المغرب	121
المطلب الأول: تعويض المواطنين تحمل تبعات التقشف	121
المطلب الثاني: الإنتقال الديمقراطي كآلية للبقاء والاستمرار	130
المبحث الثاني: نمط علاقة الدولة – المجتمع في المغرب	139
المطلب الأول : دولة كوربوراتية قوية	139
المطلب الثاني: مجتمع ضعيف	145
السيطرة على المجتمع المدني وتطويقه	146
الأدوات القانونية والسّياسية للسيطرة على المجتمع	151
المبحث الثالث : طبيعة النظام السياسي المغربي	156
المطلب الأول: نظام حكم شخصي أبوي	158
المطلب الثاني: مصادر قوة الملك وصلاحياته	165

امكانة الملك في الدستور	165
ازدواجية شرعية الملك	169
احتكار التمثيل السياسي	171
السيطرة على الجيش ونبلاء الريف ورجال الأعمال	175
المبحث الثالث : تقلبات وتناقضات التعددية السّياسية في المغرب	182
المطلب الأول: الانتخابات البرلمانية دون تداول انتخابي	183
المطلب الثاني : دور القصر في إدارة لعبة التوازنات	187
المطلب الثالث : إفراغ البرلمان من مهامه وتعزيز دور المؤسسات المنافسة	191
تهميش دور المؤسسة التشريعية	192
إنشاء مؤسسات موازية للبرلمان	194
الفصل الرابع: الإنتقال الديمقراطي في الجزائر (2000-2010)	197
المبحث الأول: دواع الإنتقال الديمقراطي في الجزائر	198

المطلب الأول: الإنتقال الديمقراطي كإستراتيجية لبقاء النظام واستمراره	198
المطلب الثاني: التمكين للمرأة سياسياً لتحسين صورة النظام لدى الغرب	200
المطلب الثالث: التنظيمات الاجتماعية والحزبية كواجهة ديمقراطية للنظام	202
المبحث الثاني: نمط علاقة الدولة – المجتمع في الجزائر	208
المطلب الأول: أثر الميراث الإستدماري في نمط الدولة الوطنية	208
أثر الريع النفطي في نمط علاقة الدولة – المجتمع	211
الريع النفطي كأحد مصادر قوة الدولة	212
دور الريع النفطي في كبح الانتقال الديمقراطي	215
الريع النفطي وأزمة المشاركة السّياسية	216
انتخابات بدون تداول انتخابي	219
الهندسة الدستورية كآلية للهيمنة على المجتمع	222
المبحث الثالث : طبيعة النظام السياسي الجزائري	225

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية كفاعل رئيسي في الحقل السياسي	213
المطلب الثاني: مصادر شرعية النظام	229
خاتمة	235
قائمة المراجع	239
قائمة الأشكال و الجداول	268
فهرس الدراسة	269
الملخص	276

ملخص الدراسة

ناقشت الدراسة مشكلة الانتقال الديمقراطي في ثلاثة بلدان عربية هي مصر، المغرب والجزائر من منظار مقارن، وتحاول رصد المتغيرات التفسيرية المسؤولة عن الانتقال الديمقراطي في الدول محل الدراسة ، وذلك انطلاقاً من وجود سمات مشتركة بينها تتمثل في احتوائها على نمط الدولة التعاضدية التي تتحكم في مفاصل الحياة السّياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتستند في معظمها إلى دول قوية، وأنظمة رئاسية مركزية في مصر والجزائر، ونظام ملكي في المغرب حيث الملك يملك ويحكم. و تتميّز الدول الثلاثة بوجود تنظيمات اجتماعية خاضعة – مجتمع مدني تابع–، ومن تحاول الخروج عن قواعد اللعبة يكون مصيرها الاقصاء والتهميش. إلى جانب سياق اقتصادي محفّز، وضغوط من البيئة الخارجية للذهاب نحو إصلاحات سياسية واقتصادية تفضي إلى انتقال ديمقراطي واقتصادي.

من هذا المنطلق، خلصت الدراسة إلى أنّ الانتقال الديمقراطي في البلدان الثلاثة كان لأغراض تكتيكية قصد تجاوز الضغوط الخارجية والأزمات الداخلية، ولم يكن لغايات الترسيخ الديمقراطي وتغيير آليات الحكم. وقد قامت به الأنظمة الحاكمة الثلاثة لأجل بقائها واستمرارها. لأجل ذلك، كان على الدول الثلاث أن تقيد من سلطاتها القهرية والإكراهية، وتوازن بين مكاسبها وخسائرها من المحافظة على وضع مترد قد يجرّ إلى انهيارات غير محسوبة، أو إحداث تغييرات محسوبة تمكنّهم في نهاية المطاف من المحافظة على السّلطة والبقاء فيها، عبر إدارتهم لعمليات الإنتقال والتحكم فيها. وهو ما اختارته هذه النظم دون النظر إلى عواقبه على قضايا التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي في بلدانها.

Abstract

The thesis discussed the problem of democratic transition in Egypt, Algeria and Morocco, from a comparative perspective, and attempts to monitor the explanatory variables responsible for the democratic transition in the countries under study, based on the presence of common features between them represented in the type of mutual state that controls the joints of political and economic life and social. It is based mostly on powerful states, centralized presidential systems in Egypt and Algeria, and a monarchy where the king owns and rules. In the three countries, social organizations (civil society are subordinate) are submissive, and whoever tries to deviate from the rules of the game will be destined for exclusion and marginalization.

In addition to a stimulating economic context, and pressures from the external environment to go towards political and economic reforms conducive to a democratic and economic transition. From this point of view, the study concluded that the democratic transition in Egypt, Algeria and Morocco was for tactical purposes to overcome external pressures and internal crises, and was not for the purposes of democratic consolidation and changing governance mechanisms. The three ruling regimes did it for their

survival and continuity. From this standpoint, the three countries had to limit their coercive and coercive powers, and balance their gains and losses by maintaining a reluctant situation that might lead to uncalculated collapses, or to make calculated changes that would eventually enable them to maintain and stay in power, through their management of reform processes. and control it.

Résumé

Cette thèse traite la problématique de la transition démocratique dans trois pays arabes, à savoir l'Égypte, l'Algérie et le Maroc, dans une perspective comparative. L'étude comparative tente de cerner les variables explicatives ayant trait aux transformations démocratiques dans les trois pays, à partir de caractéristiques communes telles que l'existence d'un Etat corporatiste qui controle les paysages sociale, politique et économiques, un contexte économique stimulant et facteur extérieur exerçant des pressions sur les trois Etats.Le régime politique en egypte et en Algérie est de type présidentiel centralisé. Au Maroc il existe une monarchie ou le souverain domine le champs politique. Dans les trois pays, les organisations sociales (la société civile est subordonnée) sont soumises aux conditions draconiennes, et leurs champs de manœuvre est limité par les régimes en place ; ce qui explique les faiblesses des organisations sociales.

Le choix des trois Etats d'aller vers une transition démocratique a été dicté par des considérations stratégiques, dont l'objectif n'est pas la consolidation démocratique, ou le changement du mode de gouvernance. De ce point de vue, l'étude a conclu que la transition démocratique en Égypte, en Algérie et au Maroc était à des fins tactiques pour garantir la survie et assure la continuité des trois systèmes dans un environnement instable. A cet effet, les trois régimes devaient limiter leurs pouvoirs coercitifs, et équilibrer leurs gains et leurs pertes en maintenant une situation réticente qui pourrait conduire à des effondrements non prévus, ou faire des changements qui leur permettraient éventuellement de se maintenir au pouvoir.